عبد الحليم

253

٥٩٨

ARCHIVAL CELL
Dr. Zahir Husain Library
JMI, New Delhi-110025.

MANUSCRIPT A185
Arabic

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله مصدر المعلوم وهو الاظهر لكونه معدولا من حمدت الحمد لله لالة

على العموم والدوام ولكثرة استعماله قوله اى كل حمد الخ تفسير على كلا

واشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق فى افادة اختصاص

جميع المحامد له تعالى انما الفرق بان الجنس لا يحتاج الى معونة المقام الخطابي

بخلاف الاستغراق وعموم كل حمد اى قول الشعر بالتعظيم او فعل كذلك

مستفاد من اللام وعموم الاوقات من اسمية الجملة وعموم كل حامد من

ترك الفاعل قصدا للعموم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض مع

محالها لا يعتبر فى العرف والا لكان هذا العموم واطلاقى عموم كل حمد

او القدر المشترك الخ فى الرضى ان المصدر موضوع للحدث

من غير اعتبار نسبته الى الفاعل او الى متعلق آخر والفعل مأخوذ

النسبة وضعا فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبنى للفاعل

وان اعتبر نسبته الى متعلق آخر فهو مبنى للمفعول واذا لم يعتبر شيء

منهما فهو القدر المشترك وقيل القدر المشترك ما يطلق عليه الحمد

الحاصل بالمصدر المعنى المصدري من مقولة الفعل او الانفعال فهو

غير قار الذات والحاصل بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه فالحمد بالمعنى

المصدري ستودن والحاصل بالمصدر سپاس وستايش

مأخوذ فى مفهومه

قار الذات اى مجتمع الاجزاء فى الوجود

حاشية عبد الحكيم سيالكوتي

بر شرح جامي وعبد الغفور لاري رحمهما الله

منه الاثر الذي يترتب على المعنى المصدري كالالم على الضرب
اي الحري بجنس الحمد فالضمير راجع الى الجنس سواء كان اللام للجنس او
للاستغراق وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما صرح به في الكشاف
في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن وذلك ليفيد انه غيره تعالى ليس
جديرا بالحمد اصلا ثم ان الولي بمعنى الحري ليس من اسمائه تعالى وانما هو
بمعنى النصير او المتولي للامر القائم به بل لم يوجد بهذا المعنى في الكتب
المتداولة نعم ذكر في الصحاح هو اولى به واحرى وفي شمس العلوم
والي البيع وغيره اذا صار اولى به فتفسيره بالحري مبني على قصده المعنى
الوصفي دون ذاته تعالى بخصوصه وعلى ان استعمال مبدا الاشتقاق
كاف في الاشتقاق فان ثم والا فلا وتفسيره بالمحب او النصير او المتولي
لا يساعده الذوق السليم كما ترى وان الوهم عطف تفسيري
قوله لتعيين صريحا بخلاف الحمد لله فانه تعليق بالشيء بالعلية ضمنا لكونه علما
للذات المستجمع لجميع المحامد فكان التعليق به كالتعليق بعلته كالتعليق بالمشتق
قوله من النبوة على وزن الثمرة في شمس العلوم النبوة الارتفاع وفي
الصحاح والقاموس النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض فان جعلت
النبي ماخوذا منه اي شرف على سائر الخلق فاصله غير المهموزة فعيل بمعنى
مفعول وتصغيره نبي والجمع انبياء وان جعلته ماخوذا من النبأ

المرة ح

علامة

وفيه ان فعيلا بمعنى مفعول لا يجمع جمع التكسير فما نحن فيه وفعيل بمعنى مفعول [illegible]

A-152

بمعنى الخبر لانه انبا عن الله سبحانه فاصله الهمزة والتصغير نبيئ وجمعه نبئاء على ما قال سيبويه ليس احد من العرب الا ويقول تنبأ مسيلمة بالهمزة غير انهم تركوا الهمزة في النبي كما تركوه في الذرية والبرية والخابية الا اهل مكة فانهم يهمزون هذه الاحرف ولا يهمزون غيرها وانما جمع انبياء لان الهمزة لما ابدل والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه حرف العلة كعيد واعياد ولعدم احتياج الوجه الاول الى ارتكاب
فانه جمع بالياء والقياس ان يرد العيد الى اصله
تكلف اختاره وقيل انه منقول من النبي بمعنى الطريق لانه طريق الى الله تعالى قوله انسان انما قال انسان ليشمل المريم ام عيسى فانه قال بعضهم بنبوتها قوله اهل بيته اولاده وازواجه وخدمه كما جاء في الحديث سلمان منا اهل البيت قوله كطاهر واطهار نظير لا استشهاد لانه يحتمل التاويل المذكور ايضا قال في شرح الكشاف انه جمع طهر بمعنى طاهر كعدل وعادل وفي المطول الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب قوله او جمع صحب بمعنى صاحب او جمع صاحب على ما في الصحاح فيكون الاصحاب جمع الجمع قوله مخفف صاحب بحذف الالف ويجوز ان يتعلق بكليهما قوله بناء على ما قيل يتعلق بكلا الوجهين قوله من ان فاعلا اسما كان او صفة قوله اي الذين ثبت الخ لما كان ظاهر الفقرة يقتضي ان يكون كل صحابي متادبا بجميع آدابه صلى الله عليه وسلم بناء على ان الجمع

منا

العود

المعرف والمضاف اذا لم يكن للعهد الخارجي للاستغراق وذلك باطل

في نفسه ومستدعي لاستواء جميع الصحابة في الفضل اولهما يحمل

الاسناد في الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على عمومه كما في قولهم

بنو فلان قتلوا واليه اشار بقوله اي الذين ثبت فيما بينهم التأ

با وادابه و يجعل الجمع الثاني مجازا عن الجنس واعتبار الاختصاص

المستفاد من الاضافة فيه اي جنس الادب من حيث انه مختص به انه

صلى الله عليه وسلم وقائم به واليه اشار بقوله والاصباغ بصبغه

حيث اورده بصيغة المفرد ولما كان الاتصاف بصفة الغير محالا علل

بقوله لفنائهم في ذاته ومعنى الفناء في اصطلاح الصوفية تبديل

الصفات البشرية بالصفات الالهية دون الذات فكلما انه كلما ارتفع

صفة منها قامت صفة الهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما

كما نطق به الحديث كذلك حال الفناء في النبي والشيخ وهذا مبني

على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح ولعل المحشي سمعه منه والا

فالظاهر المناسب للمقام ان المعنى الساعين غاية السعي في التأ

با وادابه يحمل صيغة التفعل على المبالغة والاضافة لمجرد الارتباط

قوله اي ما يتلى عليك وهو المعاني المدلولة الموجودة بالوجود اللفظي

الكلمات الخطبة الحاقية والاستقبال بالنظر الى المخاطب اوالحاضرة

في الذهن الكائنات ابتدائية او الالفاظ الدالة عليها وعلى اي تقدير
جعلها مشارا اليها بتنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازه وصيرورته نصب
العين كالمشاهد وفي هذا التعبير اشارة الى ان المشار اليه المعاني من
حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود من الكتاب والى
ان خصوصية المحل غير معتبرة في التسمية والمسمى المعاني المدونة باي محل
قامت كيلا يلزم الاشتراك او القول بالوضع المقام قوله من الاشكال
بمعنى الاشتباه اشكل الامر اذا دخل في اشكاله وامثاله ثم استعمل
بمعنى الاشتباه للمبالغة يعني في الاصل صفة جعل علما فان اعتبر زيادة
التاء حين النقل فهي اما للمبالغة في كفايته للمبتدي في علم النحو او للنقل
من الوصفية الى الاسمية وان اعتبر سابقا عليه فهي للتانيث الموصوف
ولما كان هذا الوجه محتاجا الى زيادة اعتبار آخر والكان فيه ابقاء
التاء على اصله قوله لتوهم اي لمانع هو توهم التانيث قوله كناية اي
المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض والاشتهار فيها كناية
عن الاشتهار فيه قوله من اول السرطان وهو غاية القرب من
القطب الشمالي الى غاية القرب من القطب الجنوبي قوله يعني ستر اعداه
حاصله اذا كان التعمد بمعنى الستر المطلق فنسبته الى الضمير اما على سبيل
التوسع للمبالغة او على حذف المضاف اي تقصيراته واضافة القول

قوله والانتهاء في الكافية

الى

الى ذاته تعالى للاختصاص كيلا يلزم كون الشيء آلة لنفسه
اذ ليس المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه قوله من غير سابقة عمل
يقال له سبقة في هذا الامر او اسبق الناس اليه فالمعنى من غير
سبق في العمل قوله يجوز الخ اي يجوز ان يكون الستر كناية
عن الاحاطة فح لا حاجة الى التوسع او الحذف ولا حاجة الى جعل
الاضافة للاختصاص قوله قال في التاج التغمد گناه پوشیدن
الخ يعني ان التغمد اذا كان بمعنى ستر المعصية فان قصد من
الاضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى الاول من غير احتياج
الى مؤنة التوسع او الحذف وان لم يقصد لا يمكن حمل التغمد على
المعنى الحقيقي لاستلزام آلية الشيء لنفسه فلا بد من تجريده عن
بعض المعنى وهو الذنب وجعله بمعنى الستر مطلقا ليصح جعله
كناية عن الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزمه ان يكون
محاطا به لا ستر ذنوبه بخلاف ما اذا جعل بمعنى الستر مطلقا فانه
ح يحتاج في جعله كناية الى مؤنة فالحاصل ان جعل التغمد بمعنى
الستر مطلقا احتاج استخراج المعنى الاول الى مؤنة التوسع او الحذف
وان جعل بمعنى ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثاني الى
التجريد قوله التلهف الخ فالتلهف عبارة عن الحسرة والحزن على فوات

وسابقة ص

المطلوب وباعث الحسرة والحزن على نزول المكروه قوله
جعل الاسباب الخ وليشترط ان يكون المطلوب خيرا فانه اذا
كان يقال له الخذلان قوله الحسب الخ يعني انه في الاصل مصدر
استعمل بمعنى اسم الفاعل قوله حسبي عطف على جملة هو حسبي
وكلاهما انشائيان وكذا قوله وما توفيقي الا بالله والواو فيه اعتراضية
وهو تذييل لدفع توهم العجب الناشي من الكلام السابق قوله لتضمنه
معنى الفعل فانه بمعنى يحسبني قوله والمخصوص الخ ويجوز تقدم
المخصوص نص عليه في المفتاح قوله اي ترك التصدير فسر النفي
بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول متحدا فانه شرط نصبه عند
الجمهور اذ لا يصح جعله علة للتصدير ولو جعل علة النفي بتاويل
انتفى التصدير كان فاعله التصدير وفاعل الهضم المصوع قوله
بتخييل التخييل در خيال انداختن اي بتخييله لنفسه دفعا للعجب بهذا
التصنيف اللائق فان النفس اطوع للمخيلات من المعقولات قوله
من حيث انه صنعه اشار بذلك الى ان الحيثية في عبارته للتقييد والكلام
الشائع في تقييد الشي بنفسه افادة الاطلاق وذلك بحمل الاضافة
في الحيثية على الاختصاص لكونه مصنوعا له قوله فانهم انما يتحزنون
الخ بدليل مسائل تركهم في ما لا يعتنونه كالمكاتبات والامور الخفية

اطوع

ولان المامور به في الحديث افتتاح امر ذا بال وشرف قوله
لكن يبقى توهم الخ انما قال توهم اما لانه قد اندفع بقوله بان جعله
جزءا او اما لانه مبني على جعل الباء في الحديث صلة الابتداء فيفيد
كون الحمد جزءا للمبتدا به وهو توهم اذ لا يصح ذلك الا فيما هو من
قبيل الالفاظ مع ان المامور به الابتداء في كل امر ذي بال فهو بالالة
اي لم يبدأ ذلك الامر متلبسا بالحمد لله فيكون المامور به التلفظ في اول
الامور الجزئية وهذا حاصل جواب الشارح قدس سره قوله اي عن
احوال منسوبة اليهما من حيث الخ قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة
الاختصاص المستفاد من الاضافة او مما تقرر من ان الامور المختلفة
بالاعتبار يجب اعتبار قيد الحيثية فيهما وفائدة الحيثية الاحتراز
عن الاحوال المنسوبة اليهما باعتبار امر اعم ككونهما عرضا ومسموعا
وغير قار الذات او باعتبار امر اخص ككونهما فصيحا وغير فصيح وانما
لم يقل عن احوال عارضة لهما من حيث انهما كذلك كما يشعر به تعريف
الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اشارة الى ان هذه الاحوال
امور اعتبارية اعتبرها النحاة لمعرفة كيفية التركيب العربي صحة و
سقاما قوله سواء اثبت الخ البحث في اثبات المحمول للموضوع والبحث عن
العوارض الذاتية لموضوع العلم باثباتها له او لنوعه او لعرضه الذاتي

اي النوع عرضه ولما كان القسمان الاخيران راجعين الى القسم

الثاني لان الموضوع المقيد بالعرض الذاتي قسم من الموضوع اكتفى

المحشي على القسمين وفايدة قيد الحيثية ان الشيء الواحد قد يكون

قسما لموضوعين فمن حيثية يبحث في علم ومن اخرى في آخر قوله وفيه لموضوعين

اشارة وليس بيانا للموضوع فقصد احتى يرد ان التصريف والمعاني

والبيان والبديع والنحو بل جميع العلوم الادبية تشترك في ان موضوعها

الكلمة والكلام فلا بد من اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه بان

يقال موضوعه الكلمة والكلام من حيث يعرف بها كيفية التركيب

العربي صحة وسقاما قوله من قال ان موضوعه الكلمة ... لزوم تعدد

الموضوع لكن تعدد الموضوع جائز اذا تحقق جهة الوحدة تكلف وههنا تحقق جهة الوحدة

لان كلا منهما مبحوث عنه في العلم ولكل منهما يعرف كيفية التركيب اعتبار البحث واعتبار الحيثية

فجعل البحث عن احدهما تبعا للآخر تكلف على انه يبحث فيه عن

احوال المركب الغير الاسنادي ايضا فيجب ان يجعل موضوعه الامور

الثلثة اللهم الا ان يقال مباحثه لم يعتد به وجعل راجعا الى احدهما قوله ص

والصواب ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على

كل واحد من الاقسام الثلثة قوله اي ما لم يتصور الاشارة الى

ان لم يعرفا من المعرفة لا من التعريف اذ البحث عن احوالها

موقوف

موقوف على معرفتهما الا على التعريف قوله ولما ثبت وجوب
تصورهما الخ لما ير د من ان توقف البحث على المعرفة لا يستلزم
توقفه على التعريف خصوصا على هذا التعريف فلا يتم التقريب
وحاصل الدفع انه لما ثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين
لتحصيل ما هو الواجب لا لوجوبهما بخصوصهما والفاعل المختار اذا
ظهر له طريقان في تحصيل المقصود يختار ايهما شاء بارادته والارجح
ارادته كما هو طريقة اهل الحق قوله ان قيل الخ لا يخفى ان البحث عن
احوال المنسوبة اليهما من حيث انها كذلك موقوف على تصورهما بوجه
يساويهما ليتمكن من اثبات الاحوال المخصوصة لهما والتعريف
انما يتوقف على تصورهما مطلقا فلا ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية
في قوله لم يصح البحث عن احوالهما الخ فالاولى اسقاط الحيثية او اسقاط
هذا البحث الذي تكلف في دفعه اعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو
الحق قوله وجه جهة التقدم الخ وهي الجزئية اما جزئية الفرد للفرد فظاهر
واما جزئية المفهوم للمفهوم فلانه اخذ في تعريف الكلام الكلمة باعتبار ما
صدق عليه حيث جعل عنوانا للاحظة ومن لم يفهم وقع في حيص وبيص
قوله لتوافقت الخ لان التصور يتبع اللفظ واللفظ يتبع الكتابة
فتقدم الكتابة يستلزم التقدم في الوجودين اللفظي والذهني والتقدم
اي يستتبع

وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب ١٢ منه

ولا يخفى ان الارادة والتصور والحصول والكلام كلها متحد مع ...

١

متحقق

في الوجود الخارجي مشتق فتوافقت الكل في التقدم قوله الاشتقاق
الخ تعريف الاشتقاق باعتبار العلم وحذف قولهم فقد احدهما الى
الاخر اشارة الى انه ليس داخلا في التعريف بل هو بيان لتعيين
المشتق والمشتق منه فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه قوله
تناسبا اشارة الى انه لا بد من التغاير بين المعنيين بوجه فلا يجعل القتل مصدرا
مشتقا من القتل وكلمة او للتعميم ولبيان انواع المحدود من الاشتقاق
الصغير والكبير والاكبر لا للابهام والتشكيك قوله وقد اشار الحاصل
ما ذكره الش في بيان التناسب المعنوي ان المدلول الالتزامي للكلمة
والكلام وهو تاثير معانيهما في النفس شبيه بالمعنى المطابقي للكلم
في كون كل منهما فرد التاثير وحاصل وجه البعد ان تشبيه تاثير المعاني
مطلقا بخصوص غير مناسب لانتفاء مرجح اعتبار الجرح بخصوص مشابهابه
وان اريد تشبيه تاثير بصحبه الالم به كان التشبيه مناسبا لكن هذه مناسبة
بعيدة عن الفهم لخفائها فانها مناسبة باعتبار ما يترتب على معاني
بعض افرادهما غير لازمة لشي من معانيهما فان تاثير المعاني بالالم
يختلف بحسب الاشخاص والاوقات والاحوال وحاصل ما ذكره
المحشي ان التناسب المعنوي اشتراكهما من حيث انفسهما في
مع قطع النظر عن المعنى في المدلول الالتزامي وهو التاثير والتابع

للقوة

للقوة التي هي المدلول الالتزامي لجواهر الحروف قوله مع ان المناسبات
الخ ظرف لا يخفى اي لا يخفى لعدم هذه المناسبة مع وجود المناسب
قوله تاثير انفسها اي نفس الكلمة والكلام والكلم من غير نظر الى
معانيها قوله ونقش الصور في الاذهان اي صور ذواتها
قوله وما يترتب عليهما اي على القرع ونقش الصور من الانفعال
والانفعلات فانه يترتب عليهما جذب الملايمات ودفع المنافرات
والاقدام والاحجام والتالم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح
والغم وغير ذلك قوله من مستتبعات خبر ان قوله مدلول الكاف
واللام والميم اي المدلول الالتزامي لها لكون الكاف من الحروف
الشديدة واللام والميم من المجهورة قوله فان تقاليبها الى قوله
ملكت العجين اذا اشتد عجنه ويقال كمل الشيء اذا تم فيفع التمام كمل
قوة ذلك الشيء ويقال ملكت البشر اذا قل ماءها فانها لقوتها وعدم
لدغاتها لقيل ماءها والكحل ما يكتحل به العين فان الاكتحال يوجب
القوة قوله فالكلمة فذلكة لما تقدم اي تحصل من ذلك التفصيل ان
الالفاظ الثلثة متساوية اقدام في المدلول الالتزامي لها وهو تاثيرها
في الاذهان والسماع لاجل القوة المفهومة التزاما من جوهر تلك الاسماع و
الحروف فيكون بينهما تناسبا معنويا من حيث اتحاد مدلولها الالتزامي

MANUSCRIPT IA 185 Arabic

واما كون الكلمة والكلام فرعاين للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة
من حيث الحروف والحركات قوله لوجب التانيث لكونه مسندا
الى ضمير جمع غير العقلاء قوله واليه ذهب صاحب الصحاح فانه قال
الكلم لا يكون اقل من ثلثة كلمات لانه جمع كلمة قوله فان الصاعد آه
يعني ان تانيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلم الا ان
الصاعد في الواقع ليس الا بعضها فيجوز تذكيره باعتبار تاويله
بالبعض وهذا كتذكير الضمير الراجع الى المؤنث بتاويله بالشخص
على ما تقرر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار ومؤنثا باعتبار
آخر يجوز تذكير ضميره وتانيثه وليس مراد الشارح هو ان لفظ البعض
ههنا مقدر على ما فهم قوله يقتضي تعريف المصطلح لانه المبحوث عنه عص
في العلم قوله لا تعريف الفرد النوعي اي لا يقتضي المقام تعريفه بهذه النحو ان
وان كان متحدا بالمصطلح عليه قوله ولا بيان الطرد اي لا يقتضي المقام
بيان اطراد تعريف الكلمة وكونه شاملا لجميع افراده كما قيل اذ المقصود قاله الفاضل الهندي
معرفة ما يبحث عن احواله فالزايد عليها زايد على مقتضى المقام
قوله والتعريف آه عطف على ان المقام يقتضي تعريف المصطلح ١٠
اي التعريف ليس الا التصوير حقيقة المعرف اما بالكنه او بالوجه
من حيث هي مع قطع النظر عن تحققه فاللام للجنس والطبيعة اي

الماهية

الماهية من حيث هي وفي عطف الطبيعة عليه اشارة الى ان ليس
الجنس ههنا بالمعنى الاعم الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد
الذهني قوله ولقائل ان يمنع آه يعني انه كان في اللغة فيه معنى
الوحدة الفردية ثم لما نقل الى المعنى الجنسي المصطلح عليه لم يعتبر فيه
معنى الوحدة فالتاء لمجرد التانيث اللفظي قوله على تقدير الخ
احتراز عن القول بوضعها للمفهوم من حيث هي والوحدة مدلول
التنوين التنكير قوله وليس التاء اي رد على الفاضل الهندي
حيث منع التجريد مستندا بان التاء نص فيه قوله بدليل كلمتين آه
فيه ان الوحدة المعتبرة في كل منهما في نفسه لا ينافي التعدد الذي هو
مدلول التثنية من حيث اجتماعهما نعم لو كان المدلول التاء الوحدة
بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع توجب التجريد كيف وقد عرفت
التثنية بما الحق في آخره الف او ياء ما قبلها مفتوح ونون مكسورة ليدل على ان معه
آخر من جنسه ولك ان تقول لو كان التاء نصا في الوحدة لما جاز
كاثرة للجنس وكماة للواحد والكثير قوله دتسليم ما منعناه بقوله
ولقائل ان يمنع قوله طبيعية كانت اي خلقية كانت كالانسان
او اعتبارية كما فيما نحن فيه فالمراد بالصناعية ما يتعلق بالاعتبار
والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة او لا قوله ويمكن ان يجاب

MANUSCRIPT A 183 M. 26

١٧

عنه الخ يعني نقلت الكلمة من المعنى اللغوي اعني اللفظ الموصوف
بالوحدة الشخصية الى المعنى الجنسي الموصوف بالوحدة الجنسية
قوله فيجوز آه فيقال فيما نحن فيه جنس الكلمة الذي هو واحد
بان يعتبر اللام مقدما في المعنى على التاء كما في اللفظ رعاية لجزالة
المعنى او يقال الكلمة الواحدة التي هو جنس كما هو الظاهر من دخول
اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع ما يتوهم من استدراك
قوله والواحد بالجنسية لانه يكفي لدفع المنافاة اتصاف الجنس
بالوحدة قوله ورمي شيء من الفم يعني ان اللفظ في اللغة يقال
بمطلق الرمي سواء كان من الفم او غيره ورمي شيء من الفم حرفا
او غيره والمتكلم والشارح رح اختار انه لمطلق الرمي اذ لو كان موضوعا
لواحد من المعنيين الاخيرين يكون استعماله في المطلق على سبيل
الاشتراك او المجاز والاصل نفيهما بخلاف ما اذا كان موضوعا
للمطلق فان استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال
المطلق في المقيد قوله خروج المنوي آه لعدم كونه ملفوظا بالمعنى
اللغوي قوله المراد باللفظ آه لا يخفى ان هذا التعميم اما بطريق التجوز
او بطريق النقل والاول ينفيه مقام التعريف فتعين الثاني قوله
لم يريدوا الا المعنى الخ فصار المعنى اللغوي اعني الملفوظ حقيقة

في استعمالاتهم وهذا معنى النقل قوله من قبيل تسمية المسبب
باسم السبب أو من الخ فان التلفظ سبب لحصول اللفظ و
متعلقا به فيجوز اعتبار كل واحدة من العلاقتين قوله وليس
فيه مؤنة تعدد النقل بخلاف الوجه الثاني فان فيه نقلا من
المعنى المصدري الى الملفوظ ثم الى ما يتلفظ به الا ان ولا يخفى
ان استعماله بمعنى الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل الا ان
يراد بالنقل المعنى اللغوي قوله وهذا اقرب لقرب وجه
المناسبة الى الفهم قوله ابتداء او بواسطة كما ذكره على تقدير
كونه من الرمي مطلقا قوله والباء للتعدية لا للسببية او الالة
حتى ينتقض بالانسان ونحوه قوله وليس فيه دور الخ لتصريح
بما علم ضمنا من تفسيره التلفظ بكلمتين قوله اختلفوا الخ فانها
دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة فذهب الشارح
الرضي الى انها موضوعة لهذه المعاني وضعا فيكون كلمة وبعضهم
الى ان الموضوع هو اللفظ الموضوع الموصوف بها بالوضع
النوعي فلا يكون كلمة قوله من تحقق معنى اللفظ حيث اعتبر
ان يكون متعلقه الكلام او الحرف والحركة ليثبت شمولهما قوله
ففيه بحث الخ يعني انه وان خرج مما يتلفظ به على التحقيق المذكور

لكن بتعميم التلفظ بقوله لفظا او حكما يدخلها لكونهما مشاركا
للملفوظ اعني الواو والالف والياء في الدلالة على المعاني
الثلثة قوله انما قيده به تقريبا الخ يعني كان الظاهر ما يتلفظ
به مطلقا لكن لما لم يكن تلفظ غير الانسان من الملك والجن
معلوما قيده بذلك تقريبا لتصوير اللفظ من الفهم فالقيد
المذكور للتصوير لا للتقييد قوله اي تلفظا الخ اشارة الى
ان قوله حقيقة او حكما صفة لمصدر محذوف اي تلفظا ثابتا
له في حد ذاته بان يكون من قبيل الحرف والصوت او تلفظا
ثابتا له بالنظر الى الاحوال ليشارك الملفوظ في الاحوال قوله
فالمستعمل الخ بيان لكيفية ارادة الموضوع من المستعمل
بانه مجاز مرسل اما باعتبار المشارفة فان ما يصح استعماله
مشارف للاستعمال او باعتبار ذكر الخاص وارادة العام قوله
لانه في الاصل مصدر والمصدر يستوي فيه الواحد والكثير لانه
موضوع للحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع قوله اي اللفظ
به الحقيقي فسره بذلك ليصح مقابلته بالحكمي والا فكلاهما لفظ حقيقة
لكونهما فردين له قوله الذي هو اعم من الحرف اي صدق
ان فسر الحرف بصوت يعتمد على المخارج وجودا ان فسر بالكيفية

العارضة

العارضة للصوت فيه كتريف الصوت مبالغة في نفي كونه
ملفوظا فلا يتوهم الاستدراك في شرح التسهيل المستكن
ما لا صورة له في اللفظ والبارز ماله صورة في اللفظ قوله
ولا ادري انه من اي مقولة هو تحقيق المقام يقتضي بسطا
في الكلام وهو انه لا شك ان ضرب في زيد ضرب يدل على
الفاعل ولذا يفيد التقوي لسبب تكرار الاسناد بخلاف ضرب
زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كما ذهب اليه البعض و
منعوا وجوب تاخير الفاعل فاما ان يقال الدال على الفاعل
الفعل نفسه من غير اعتبار امر آخر معه وهو ظاهر البطلان
والا لكان الفعل فقط مفيد المعنى الجملة فلا يرتبط مع الفاعل
في نحو ضرب زيد فلا بد ان يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل
حين عدم ذكر الظاهر امرا آخر عبارة عما تقدم كالجزء والتتمة له
واكتفى بذكر الفعل عن ذكره كما في الترخيم بجعل ما بقي دليلا
على ما القي نص عليه الرضي فيكون كالملفوظ ولذا قال بعض النحاة
ان المقدر في نحو زيد ضرب ينبغي ان يكون اقل من الف ضربا
بنصفه او ثلثه ليكون ضمير المفرد اخف من ضمير التثنية ولا يتعلق
غرض الواضع في افادة ما قصد من اعتباره بتعيينه لم يعتبره

المقولة جنس عالي

بخصوصية كونه حرفا او حركة او هيئة من هيئات الكلمة بل
اعتبره من حيث انه عبارة عما تقدم وكالجزء له فلم يكن داخلا
في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه
لانه معتبر بخصوصية ومما ذكرنا لك ظهر دخولا في تعريف الضمير
المتصل لكونه لفظا حكميا موضوعا للغائب تقدم ذكره وكالجزء
مما قبله بحيث لا يصح التلفظ الحكمي الا بما قبله فظهر فساد ما قيل قائله عص
من انه للفاعل المعقول واعتبر جزءا من الكلام الملفوظ لجعله جزءا
من الكلام المعقول فهو ليس من مقولة ... فانه تارة يكون واجبا
وتارة ممكنا جسما وعرضا وتارة من مقولة الصوت بارجاع
الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت
ليس على ما ينبغي لانه كيف يصح جعله قسما من الضمير لان
الوضع معتبر فيه وقد تنبه لهذه الدقيقة في شرح الرسالة الوضعية ذلك القائل
فالتجأ الى اعتبار الوضع الحكمي وهذا اعجب من الاول لانه لا بد فالتجأ
من المغايرة بين الموضوع والموضوع له وان كان حكميا وانه اي
لا حاجة الى اعتبار الوضع وما الدليل عليه وكذا اظهر فساد ما قيل قائله جلال
انه معدوم فلا يكون داخلا في شيء من المقولات لانه ان اراد انه
معدوم مطلقا فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله وان

اراد

وعامل الحال الفعل فلا يتحد عاملهما والجمهور على اشتراط الاتحاد

موضوعة بالوضع النوعي بيانه ان الواضع اما ان يضع

الفاظا معينة سماعية وهو الوضع الشخصي ويحتاج في معرفتها

الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به من الالفاظ مفردة

ومركبة فهو الوضع النوعي وتلك الالفاظ قياسية يحتاج في معرفتها

الى علم التصريف والنحو كما اشرنا اليه في تعريف الوضع قوله

مثل رجل فانه يعد كلمة واحدة لكونه نكرة والنكرة من اقسام الاسم

الذي هو قسم الكلمة التاء التانيث المتحركة احتراز عن تاء

التانيث الساكنة التي تلحق فعل الماضي فانهم عدوها من حروف وذكروا

احوالها في الحرف جماعة ... وجه الفرق ان هذه الحروف

مغيرة للبناء فيكون من حروف المباني بخلاف اللام والتنوين

كان المراد بالاعراب الخ دفع لما يرد وهو انه يفهم من سياق كلام

الشارح انه كان اللايق بمثل الرجل وقائمة ان يعرب باعرابين

الا انه بواسطة شدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك

لان احد الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء لانتفاء التركيب

الموجب للاعراب ولا يخفى ان هذا ظاهر آه وذلك لانه اجري

الاعراب فيهما على الجزء الثاني وزال عنه البناء الذي كان يستحقه

فصار آخر الجزء الاول وسط الكلمة خاليا عن الاعراب الذي كان
يستحقه فصح انه اعرب المجموع باعراب كلمة واحدة . فان المعرب
في الاول ليس الا الجزء الثاني والجزء الاول باق على حاله السابق
من السكون فحسن اين يعلم انه اعرب المجموع باعراب كلمة واحدة
وكذا الحال في الثاني فان علامة التثنية والجمع فيهما الخ فلا يصح
انه اعرب المجموع باعراب واحد بل جعل احدى الكلمتين اعراب الاخرى
وفيه تامل وهو انه اذا كان الاعراب بالحركات والحركات لا بد
لها من حروف تتبعها يكون الاعراب مغايرا للكلمتين واما اذا كان
بالحروف والحرف لا يحتاج الى حرف آخر فلا يكون الاعراب مغايرا للكلمتين
بل احدى الكلمتين نفس الاعراب فتدبر ولا تعدد المقتضي
اه لامتناع توارد العاملين كتوارد علتين المستقلين الى الوضع السابق
على الوضع العلمي وهو اي عبد الله باعتبار الوضع السابق على
الوضع العلمي كلمتان مضاف ومضاف اليه فالمضاف اليه معرب
بالاضافة المقتضية له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل
والاول فارغ الخ بخلاف تابط شرا فان الجزء الاول منه
مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شيء من جزئيه قابلا للاعراب فجعل
اعرابه تقديريا على مذهب صاحب اللباب وجعل مبنيا على مذهب

الجمهور

الجمهور فليس لعبد الله الا اعراب واحد فعلي هذا المراد
بقوله معرب باعرابين مكيف بحركتين علي طبق قوله اعرب باعراب
واحد اعرب باعراب الكلمة الواحدة بخلاف ما تعد لشدة الامتزاج
كلمة واحدة وبقي احد الجزئين علي حالة السابق مثل الرجل ورجل
فانه ليس فيه اهمال جانب اللفظ اصلا مع تحقق رعاية جانب المعنى
باخراجه عن حد الكلمة وفيه اشارة الي انه يمكن ان يجعل قوله واحد
مضافا اليه لاعراب لا صفة وان كان حسن التقابل بقوله مع انه
معرب باعرابين اتيا عنه وما قيل انه يندفع بهذا التقدير ما سبق من
انه يستفاد من العبارة ان من قائمة مثلا ان يعرب باعرابين
الا انه لشدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك لان
تاء التانيث مبني الاصل من غير حاجة الي التاويل الاعراب
بما يشمل الحركة الاعرابية والبنائية فليس بشي لانه يرد عليه انه يفهم
من العبارة ح ان حق قائمة ان يعرب باعراب لفظين الا انه لشدة
الامتزاج اعرب باعراب لفظ واحد وليس كذلك لان تاء التانيث
لم يستحق الاعراب او الي ما يطلق عليه اللفظ اي اريد الوحدة الحقيقية
نذر بالنون المفتوحة وسكون الذال المعجمة القليل لم يخرج عنه
مثل عبد الله لوجود الوحدة العلمية فيه وان اريد خصوص وحدة

بان يكون واجب سانيث الاعراب   اللهم آه اشارة الى
ضعفه او صيغة المرة لا تدل على ذلك فليس اخذه في التعريف الا
تقييدا ماخوذا من خارج لاخراج مادة النقض   مسامحة ومجازا
لان البقاء يقتضي سبقة الدخول ولا دخول سابقا عن اللفظ فالمعنى
ودخل على التجوز ولو جعل تقدير الكلام وبقي من الامرين الذين انتقض
بهما التعريف المصوشل فاية وبعري حال كونه داخلا فيه لم يحتج الى
التسامح لعدم اقتضائه بقاء الدخول   الكلات آه بهذا تمتاز
عن العقلية فان الدلول في العقلية هو الموثر في الطبيعة الحالة العارضة
للموثر والمراد بالطبيعة ههنا مبدء الاثار واندفع ما قيل ان العلاقة
في الطبيعة ايض ما عقلية فلا يتميز احدهما منها والقاء الباقي على حاله
لم يظهر دلالة لاجتماعه مع سبب الحر والعلم وهو المشاهدة
لا من اللفظ لان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهيا والبديهي
لا يمكن استفادته بطريق النظر اعني الاستدلال من الاثر على
الموثر   السر في تثليث الكلمة آه دفع لما يرد على التقسيم
من انه ان اريد الاقسام الاولية والثانوية فلا وجه للحصر في الثلثة
وحاصل الدفع ان المقصود من التقسيم ضبط اقسام الكلمة ليبحث عن
احوالها المختلفة اعرابا وبناء من حيث وقوعها في لغة العرب

بالتتبع فالملحوظ في القسمة تباين الاحوال واختلافها دون الاولية والثانوية تباين احوال الاقسام اي تباين خواصها

منصرفا وغير منصرف وتثنية وجمعا مكسرا او سالما معتدا باو لازما وامرا او نهيا ومضارعا وجارة وعاطفة ومشبهة الى غير ذلك

من الاحوال المختلفة التي يبحث عنها في مبحث كل منها واختلافها

اي تخالفها باعتبار كون تلك الاقسام مادة وصورة للكلام

فان الاسم مادة تامة للكلام باعتبار جزئيه والفعل مادة له باعتبار

احد جزئيه والحرف مادة له باعتبار جزئيه احد جزئيه كقولنا الانسان

لا حجر او لا حجران ان وكذا باعتبار الصورة فان اسمية الجزء

الاول يوجب كون الجملة اسمية وفعلية يوجب فعليتها وفي جعلها عين

صورة الكلام اشارة الى ان اسمية الجملة وفعليتها ليس امرا زايدا

على اسمية الجزء الاول واسمية يعلم آه فقوله وهي اسم

وفعل وحرف لسبب ملاحظة العطف مقدما على الاخبار

يفهم منه منقسمة لان حمل مجموع الاقسام على الكلية ليس باعتبارها

في نفسها بل باعتبار صدقها على افرادها وهو معنى الانقسام

وبسبب السكوت عن ذكر قسم آخر في محل بيان الاقسام يعلم

منه الانحصار فقوله الثلثة اي منقسمة ومنحصرة ليس تقدير

الكلم

الخبر في العبارة بل بيان للمعنى اللازم والكنائي الذين وقع قوله
اسم وفعل وحرف خبرا باعتباره وانما اختار المصـ الواو العاطفة
مع ان الشائع في التقسيمات كلمة او الدالة على انفصال الحقيقي او
منع الخلو تنبيها على تحقق الاقسام الثلثة وعدم كون التقسيم بمجرد
الاحتمال العقلي   ويتعلق به آه يعني ان الدليل المذكور دليل
الانحصار لا دليل القسمة فانها عبارة عن ضم قيود متباينة او
متخالفة الى امر مشترك فهي تصوير محض لا احتياج الى الدليل وكذا جعل
من تتمة تعريف المقسم   الحصر عقلي ان كان الجزم بالانحصار
حاصلا بمجرد ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة بامر اخر بان
يكون دائرا بين النفي والاثبات فعقلي وان كان مستفادا من دليل
يدل على امتناع قسم آخر فقطعي اي يقيني وان كان مستفادا من
تتبع فاستقرائي وان حصل من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبر في الاقسام
فجعلي   انه في قوة تقسيمين لما كان الحصر العقلي داير بين النفي و
الاثبات لا يمكن ان يكون الاقسام الحاصلة به الا قسمين والاقسام
المذكورة ثلثة فلذا اوجه بان في المعنى تقسيمان كانه قيل وهي اما
اسم او ليس باسم وما ليس باسم اما فعل او ليس بفعل
فان قيل ابيت ... لان القسم الثالث الحاصل من القسم الثاني الداير

بين النفي والاثبات مفهوم سلبي يجوز ان يكون اعم من الطرف
اذ ليس تلك آه اي ليس لتلك الاقسام مفهومات
معينة عند النحاة وضع هذه الالفاظ بازائها سوى المفهومات
التي حصلها التقسيمان المذكوران في وجه الحصر والحصر في التقسيمين
المذكورين عقلي لكونه دايرا بين النفي والاثبات فيكون الحصر في
الاقسام الثلثة بعد ملاحظة وجه الحصر قطعيا لتوقفه على ملاحظة
وجه الحصر بخلاف ما اذا كان للاقسام المذكورة مفهومات سوى
لأم
ما اخرجه التقسيمان والكاينة المساوية له في الصدق فانه يكون
الحصر المذكور قطعيا بتجويز العقل قسما آخر بالنظر الى تلك المفهومات
قيل التقدير بكلمة العين اي الكلام على حذف المضاف اما من اسم
ان او من خبرها [illegible] اي تقدير آه وهو تقدير الجار والمجرور خبرا
لان تدل او عاملا فيه فالمجموع خبر الان وانما لم يقدر صفتها بدون
الجار بان يكون مبتدا او ان تدل خبرها رعاية لجانب المعنى فان
الدلالة من بعض صفاتها وليكون الثاني في عدم تقدير المضاف
المقسم للحال ص
فلا يناسب آه لانه يكون تقسيم الحال او الدلالة قصدا وللكلمة تبعا
ولا القول بان الثاني الحرف الجر لان الظاهر ان المراد بالثاني القسم
الثاني وهو ليس بحرف بل حال الحرف وارادة الكلمة المذكورة في

القسم الثاني ہو کیک غیر مناسب لان حال الکلمۃ آہ
دلیل لقولہ ویستدعی عدم صحۃ الحصر علی الاول ودلالتہا
آہ دلیل لقولہ وعدم صحۃ الحمل علی الثانی مع ان آہ متعلق
بقولہ فلا یناسب آہ علاوۃ لعدم کون تقدیر الحال والدلالۃ
مما یقبلہ الطبع السلیم الضرورۃ وہی عدم صحۃ حمل الحدث
علی الذات من الثانی ای قولہ اما ان تدل الامن الاول
ای من قولہ لانہا فالالیق آہ لیلا یکون کنزع الخف قبل الوصول
الی الماء واما تقدیر الذات عطف علی قولہ واما تقدیر الحال
فیخالف ما اقتضاہ زیادۃ ان مع الفعل بجعلہ نصا فی المعنی لان زیادۃ
الحدثی المتجدد والکلمۃ موصوفۃ بالدلالۃ بالمعنی الحاصل بالمصدر الثابت
فی ذاتہا وکذا آہ ای یخالف مقتضی زیادۃ ان تاویل ان
باسم الفاعل لاجل صحۃ الحمل لانہ نص فی الامر المتجدد واسم الفاعل یدل
علی الثبوت فتامل السید آہ فی حواشیہ علی شرح الرضی التقدیر ای
تقدیر المضاف من الخبر او لیس فی معنی المصدر حقیقۃ الان
معنی المصدر الحدث والنسبۃ خارجۃ من مفہومہ قد تعتبر معہ
علی التقیید والفعل مع ان مشتمل علی النسبۃ التامۃ الی الفاعل فبہذا
یصح اسنادہ الی الذات نعم انہ ماول بہ ولیس کل ماول حکمہ

[تكلم] بالاول به ولا يخلو عن خدشة لعل ذلك ان الفعل
[ب]عد دخول أنّ يصح ان يصير مسندا اليه فلا يكون النسبة المعتبرة
[فيه] تامة بل تقييدية فاشكال الحمل باق او مركب اليها
[ا]راده يخرج عن الاسم الحروف التي يحتاج الى المركب كحروف
[ال]شرط والحروف المشبهة بالفعل فانها لا تدل على معنى من غير
[ح]اجة الى انضمام مركب معطوفا على الجملة الاستينافية
[و]يكون اعتبارها استينافا مقدما على العطف وح يكون الجامع
[...]ر ذكونهما جوابين السوالين من غير ارتباط بينهما في انفسهما كما ان
[ال]جامع بين السوالين كونهما ناشيين عن ما سبق وكذا ان
[ي]عطف اولا فتعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستينافية
[...]يهو اشتمالهما على بيان حال المتقابلين كان الجامع بين السوالين
[...]ون كل منهما سوالا عن حال المتقابلين ثم تجعل المجموع جوابا لمجموع
[ال]سوالين وهذا ابلغ لاشتماله على المناسبة بين المعطوفين من
[حي]ث الذات والاول اظهر لتقدم الاستيناف على العطف ذكرا
ولم يقلح في جانب من الكلام مع انه انسب لنقله من حرف
[...]شى بمعنى طرفه لا اعتبار فيه المقارنة المظروفة للفهم خرج
كرانه

كلمة اخرى بل الى انضمام

اعتبارهما

الثانی وبالضم الذی هو ظرف المقارنة مخرج الاول وبتقييد الفهم
لكونه عنهما مخرج الثالث ولو اخر الاول عن الثانی لكان اظهر
ليكون النشر على ترتيب اللف   من السمو بضمتين وتشديد
الواو مصدر سمی يسمو كعلا يعلو علوا   ای سمی اسما الخ اراد
ان قوله ماخوذا حال من فاعل سمی المستفاد من حمل الاسم
على الثانی   بحركات السين ولا يجوز ان يكون اصل اسم سموا
بفتح السين لان فعلا بفتح الفاء يجمع على فعول كفلس وافلس وفلوس   اذا كان صحيح العين
وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع على افعال كاجمال واقفال فی جمع
جمل وقفل   حذفت الواو لمجرد التخفيف من غير علة قياسية
والذا دار الاعراب على آخر ما بقی   ليصح الوقف فان الوقف
بالاسكان او الاشمام او الروم وشئ منهما لا يصح بدون الحركة
ولانه يرفع المبهم اذ به يتميز فی الذهن والخارج
ويدفعه اشتقاق سمی الماضی فان امثلة اشتقاقه من التصغير والتكسير
والفعل المجرد والمزيد كلها منقوصة كسمی واسماء واسامی وسمی
تسمية ولو كان مشتقا من الوسم لكان امثلة اشتقاقه   تسميت
واويا كوسيم واوسام واسيم وسم توسمة وتوسمت

قوله

وارتكاب القلب بعيد رد لما يقال على الاستشهاد

من انه لم لا يجوز ان يكون اصله جعل الفاء في موضع اللام لما قصد

تخفيفه بالحذف اذ موضع الحذف اللام ثم حذف نسيا ورد في

تصريفاته في موضع اللام اذ حذف من ذلك المكان يعني ان القول

بالقلب بعيد لانه مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطردا كما عرفته

باسم المدلول اي التضمني الواو للاعتراض لعدم ذكر المعطوف

عليه صريحا بنا على مختار صاحب الكشاف من انه لا يشترط في الاعتراض

ان يكون في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بل يجوز ان يكون

في آخر الكلام نحو قوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر

تنبيه من لا يجد سبيلا الاشارة لا يخفى ان هذه نكتة لذكر الجملة غير

مختصة بحال الاعتراض مذكورة في الشرح فالاولى تركه او ايراد

نكتة مختصة به الا ان يقال انه تعرض به للاشارة الى ان الاشتمال

على النكتة معتبر في مفهوم الاعتراض او للعطف على انحصرت وهي جملة

مستانفة جواب سوال نشا من القسمة كانه قيل لم كانت الكلمة منحصرة

فيهما فاجاب انحصرت لانها الخ اي علم انحصار الكلمة فهذه الجملة نتيجة لما

قبله فصل عنه لكونه بمنزلة بدل الاشتمال وعلى هذا التقدير الى آخره

يكون المقارنة بين العلمين متحققة بخلاف الوجه الاول اذ المقارنة بين

لا يسبق منه قوله حذفت الجملة من غير علة المصنف قياسية

الاختصار والعلم جد كلواحد منها . الباء للاستعانة لان المبادي

آلات لحصول العلم بالمطالب على ما تقرر في محله باشارة الي استحقاقه

التعظيم باستعارة الصيغة الموضوعة للبعد المكاني للبعد الرتبي

وكلما بعد رتبة يستحق التعظيم لجودته فانه حصر قطعي مشتمل على

بيان المعاني التي وضعت كل منها لها مع الاشتمال على لمية عدم صلاحية

الحرف لكونه عمدة في الكلام بل يكفي افادة الاختصاص الخ

وهو كون المجرور مرتبطا بما قبله سوى الظرفية والجنسية للتبعيض

ان كلواحد جزء من مجموع الاقسام الثلثة فان الحد عند الادباء آه

اذ ليس غرضهم من الحد الا التمييز التام واما التمييز بين الذاتيات والعرضيات

فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن احوال الموجودات على ما هي عليه

لا يستلزم آه لجواز كون المشترك عرضا عاما والمميز خاصة فلا يكون

حد الوجوب اشتماله على الذاتيات في اللغة اللبن الخ كذا في

الصحاح وفي الرضي الدر ما يدر من الضرع من اللبن او من السحاب من

المطر وفيه خير كثير آه اذ به معاشهم اي بنيزل فاريد به الخير اما مجازا

لغويا او منقولا لغويا فيكون لغة مجازية اي لاكثر خيره حذف تشتق

من الدر بمعنى الخير الكثير وجرد عن الخير واستعمل بمعنى الكثرة

وذلك اي كونه مفيدا للمدح ثابت وقد يقال اللام للتعجب وهو

ص[illegible]
[illegible]

الم

اراد انه معدوم عن اللفظ وان كان موجودا في نفس الامر فيفيد

قوله قال المصنف في الايضاح الخ لما كان باب المفعول

باعتبار مفعوليته حكم الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ

به محذوف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكم

الوجود عند عدم التلفظ به حكم بانه موجود والا فالضمير في قولك

زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله ولكم فيها ما تشتهي

الانفس وان كان احدهما فاعلا والآخر مفعولا انتهى فيفهم منه

ان الفرق بين المنوي والمحذوف مجرد اصطلاح والا فهما

متساويان في كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين في المعنى

وليس كذلك بل مراده ان عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم

بوجوده ويجعل في حكم الملفوظ لدلالة الفعل عليه عند تقدم

المرجع فهو معتبر في الكلام دال على الفاعل فيكون منويا بخلاف

المحذوف فانه حذف من الكلام استغناء بالقرينة من غير

جعله في حكم الملفوظ واعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفا

غير منوي وان كانا مشتركين في احتياج صحة الى اعتبارهما

فعلى هذا يكون كلامه موافقا لما قاله القوم قوله كناية عنه لكونهما

مرفوعين مثل ذلك المقدر قوله فهو عارية لان المقدر هو انا

المصرح به كيف يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به كونه ضرب
الا هو فان قلت بل المفصول المصرح به غير المتصل فهو تحكم كذا
في الرضي قوله عطف على قوله ليس الخ والجامع ان المعطوف عليه
لاثبات انه ليس لفظا حقيقيا والمعطوف لاثبات انه لفظ
حكمي قوله لانه على تقدير وجوده الخ انما قال ذلك ليشمل المحذوف
الواجب الحذف قوله يتلفظ به الا ان يكون من مقولة الحرف
قوله وكلمات الله تعالى داخلة فيه الخ اعلم ان هذا الكلام اشارة الى سوال
وجواب اوردهما السيد قدس سره في حاشيته على شرح الرضي
ومنشاه ما وقع فيه من ان اللفظ خاص بالخارج من الفم فلا يقال
لفظ الله كما يقال كلام الله حيث قال فيكون اللفظ اخص من الكلمة
لانها تطلق على مفردات كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه في حده واجيب
بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما ليتناول الضماير المنوية ولا شك
ان تلك الكلمات من شانها ان يتلفظ بها قطعا بل هي ملفوظة
بالفعل وان لم يكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى انتهى فالاعتراض
بهذه الكلمات الالهية التي وصلت الينا ونقرؤها وانه لا شبهة
في دخول كلمات الملائكة والجن كيف وقد قال المحشي سابقا ان
قيد الا ان لتقريب تصوير اللفظ من الفهم والا فالمراد مطلق

اللفظ

التلفظ وحاصل الجواب الذي اختاره الشارح وهو
الاخير في كلام السيد قدس سره ان كلامه تعالى انما لا يقال
له لفظ بالقياس الى ذاته تعالى فلا يكون كلماته الفاظا من هذه
الحيثية وهو الفاظ في انفسها لانه يتلفظ به الان في
بعض الاحيان اي حين القرائة وحاصل الجوابين الباقيين
ان كلماته تعالى ليست الفاظا باعتبار المعنى اللغوي وهو ما يخرج
من الفم لا بالمعنى الاصطلاحي اعني ما يتلفظ به حقيقة او حكما
هذين او من شانه ان يتلفظ به فعلى هذين الجوابين يكون كلماته تعالى الفاظا
بالقياس الى ذاته تعالى ايضا وانما ترك ما الشارح لان جعلها الفاظا
حكمية او التاويل بما من شانه انما يناسب ان يصار اليه اذا لم يمكن
يكن الفاظا حقيقة فاذا عرفت ما ذكرنا لك ظهر لك ان ما ذكره
المحشي بقوله لا يقال الخ لا موقع له اصلا لان الكلام في الكلمات الالهية
التي وصلت الينا لا فيما هو قائمة بذاته تعالى وكذا القول قطعا ثم
لا يخفى ان هذا الاعتذار الخ كيف خروج الكلمات القائمة بذاته تع
او المعلومة له او بما يظهره في امر آخر سوى الان لا يضرنا
حتى يتحمل لادخالها لان تدوين النحو انما هو لمعرفة احوال الالفاظ
التي نتلفظ بها قوله اذا اثبت ان الكلمات الله تعالى الخ كما ذهب

البه الجنابلة من ان كلامه تعالى هو هذه الالفاظ المتلوة بهذا
الترتيب والقراءة حادثة والمقرو قديم والكرامية من جواز قيام
الحوادث بذاته تعالى **قوله** جمع نصبة على وزن فعلة كصحف وصحيفة
في شمس العلوم النصب بضمتين وبالتخفيف العلم وقيل هو جمع
نصيبة **قوله** الذي هو اول اجزاء التعريف قيد بذلك لانه لو كان غير
داخل في الجزء الثاني مثل ما مع دخوله في الجزء الاول احتيج في تصحيح التعريف
الى اعتبار قيد هو الجزء الثاني كالمهملات فانه غير داخل في الوضع في
وداخلة في اللفظ لابد في تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع **قوله**
لم يحتج الخ معنى هذا النفي وكذا ما في قول الشارح انه لا قيد هيهنا
ولا احتياج من قبيل لا يهتدي بمنارها اي لا اهتداء ولا منار وفيه
اشارة الى من قال انه احتراز عن الدوال الاربع غلط من وجهين
لاشتمال كلامه على انه لابد من اخراجها من التعريف وان هذا
القيد مخرج له فاندفع ما قيل من ان الظان يقول فلا معنى لاخراجها
به ردا على من قال انه احتراز عنها ولا وجه لنفي الاحتياج الى اعتبار
قيد **قوله** حتى يلزم علينا الخ والاحتراز وقع من المص في
شرحه فلهذا القسم الى تصحيحه ولعل مراده انه زيد لفظ ولم يكتف
بالموضوع لمعنى مفرد لكونه اخص احتراز عن دخول الدوال الاربع

لما بينهما من العموم والخصوص من وجه قوله واما الانسياق في قوله
فانه لا يقال له لفظة واحدة وهو الذي ذكره المصنف في
الايضاح قوله وقد انتفت ههنا لانه مصدر لا يحتمل الضمير
ويستوي فيه المذكر والمؤنث قوله يجعل المعنى حيز اللفظ كان
بذلك التخييل يستقر في ذلك المعنى ولا يتجاوز عنه الا بقرينة
كاستقرار الشيء في الحيز قوله ملحوظا بخصوصه بان يلاحظ بخصوص
جوهره وهيئته او بعمومه بان يلاحظ بامر اعم يشمله وغيره وكذا
الحال في جانب الموضوع له فههنا احتمالات اربعة ان يلاحظهما
بخصوصهما كما في الاعلام واسماء الاجناس او يلاحظ الموضوع بخصوصه
والموضوع له بعمومه كما في المضمرات والمبهمات او عكس ذلك
كما في المشتقات والمركبات والاحتمال الرابع وهو ان يلاحظهما
بعمومهما غير متحقق اقول ولعل المثنوي من هذا القبيل على ما عرفت
من تحقيقه قوله يتوهم انه مجعول للمشابهة لحرف الموضوع بذلك
المعنى فلا حاجة الى التصريح بقيد العاطفة لاخراج الحرفيات كما في
الرضي قوله الكائنات الباء الخ ذكر السيد قدس سره في شرح
المفتاح وحواشي الكشاف الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص
والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه فيقال اخص

الجود بزيد اي صار مقصورا على زيد الا ان الاكثر في الاستعمال
ادخال الباء على المقصور كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين
معنى التميز والافراد انتهى فلذا قدم المحشي هذا الاحتمال قوله ٦
لا يوجد في كل وضع بخروج وضع المرادف او المشترك على تقدير او على تقديرهم
قوله بتجريد الى فيؤول المعنى الى التعريف المختار وهو تعيين شيء
بازاء شيء قوله بحسب الجعل بان يكون احدهما مقصورا على
الآخر غير مشارك معه آخر وقت لا بحسب الحكم اي الاثر المترتب الجعل
على الجعل من كونه موضوعا له ودالا ومدلولا قوله ولما كانت
الاوضاع الخ بناء على ان الواضع واحد وهو احد سبحانه وتعالى
على ما هو مختار الشيخ الاشعري والحكمة في احداث الموضوعات
اللغوية تعليم طريق افادة ما في الضمير فالاصل ان يكون لمعنى
واحد لفظ واحد فان وضع اللفظين لمعنى واحد سواء كان من لغة واحدة
او من لغتين زائد على المقصود ووضع لفظ واحد لمعنيين مخل
بالتفاهم والاشتراك والترادف خلاف الاصل ووقع من
الواضع بعد ذلك لعارض كتقليل الالفاظ تسهيلا للحفظ وافادة
طريق الاخفاء في الاشتراك والتوسع في التلفظ وتحصيل وجوه
المحسنات في الترادف قوله وبان التخصيص اضافي اي بالنسبة

الى البعض الالفاظ وبالنسبة الى البعض المعاني قوله وبان
معنى كل من المترادفين آه يعني ان معنى تخصيص شئ بشئ
جعل شئ خاصا بشئ آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية
مراد الا انه ترك في اللفظ كما ترك في تعريفات الكليات بناء على
ما تقرر من ان قيد الحيثية في تعريفات الامور الاضافية
ماخوذة ثم لا يخفى ان الاجوبة المذكورة انما يفيد صحة استعمال
لفظ التخصيص لا اختياره على لفظ التعيين والاوجه ان يقال
ان التخصيص لكونه بمعنى جعل الشئ كونه خاصا يتضمن معنى الجعل
والخصوص فالباء متعلق له باعتبار الجعل لا الخصوص كما في
قولهم تعيين شئ بازاء شئ فالمعنى جعل الشئ حال كونه خاصا
بمقابلة شئ سواء اعتبر خصوصيته من حيث المادة والصورة معا
كما في وضع الجوامد ومن حيث الصورة فقط كما في وضع المشتقات
وبهذا القيد يخرج وضع المجاز عن التعريف اذ لا تعتبر فيه خصوصية
الموضوع اصلا بل مداره على وجود العلاقة وهذا على طبق ما قاله
المحقق التفتازاني في التلويح من ان قيد الحيثية في قولهم موضوع
العلم كذا من حيث كذا يجوز ان يتعلق بالبحث وان يتعلق بالموضوع
لتضمن لفظ الموضوع كليهما قوله ومما ذكرنا يعلم الجواب عن

حال م

الشبهة الخ اما اذا كان الباء واخلا على المقصور عليه فمورد

والشبهة ط لعدم قصر اللفظ على معنى واحد اما اذا كان داخلا

على المقصور فلوجود لفظ آخر في بعض منها كالمبهمات والقرآت

فان ما يعبر لواحد منها وضع له لفظ آخر بخصوصه ايضا قوله اى

حال كون الخ اشارة الى ان الباء للملابسة والجار والمجرور

ظرف مستقر وقع حالا من الشيء الاول قوله متى اطلق وسمع

الخ يعني ان المعطوف محذوف لقرينة الجزاء ولان الفهم من اللفظ

انما يترتب على السماع لا على مجرد الاطلاق ومقابله احس به

باعتبار تقييده بغير السمع لما تقرر من ان العام اذا قوبل بالخاص

يراد به ما سوى الخاص وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمي الموضوع

قوله ولا يبعد كل البعد وان كان بعيدا في الجملة في مقام التعريف

قوله ظاهرة في ان التخصيص اه لانه جعل التخصيص ملابسا للآلة

دائرة معه قوله فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل اه بان يقال ان متى

لعموم الاوقات مع انه اذا اطلق الشيء الاول واحس مرة ثانية

لا يمكن فهم الشيء الثاني لامتناع تحصيل الحاصل قوله وكذا وضع الفعل

اه لعدم فهم النسبة الجزئية الا بعد ذكر الفاعل قوله كاسماء الاشارة

لعدم انفهام المشار اليه منها الا بعد ضم الاشارة قوله فهم المعنى

ان الظرف المستقر ما يستفاد والمتعلق من نفس الظرف سواء كان عاما او خاصا

بوجه لوحظ حال وضعه يعني الوجه الكلي ولا شك في كونه معقولا ما
قبل انضمام الضميمة قوله وهذا الفهم ليس غاية لان المقصود
فهم المعنى الجزئية قوله لا حاجة الى تقييد الخ كما يشعر به عبارة المجيب
قوله كما اذا جعلت من الشعال بمعنى سرفه كردن من حد نصر
قوله ما يصح ان يقصد بشيء سواء تعلق به القصد من شيء اولا
من شيء او لم يتعلق القصد اصلا مع بعده لفظا للزوم التخفيف الغير
القياسي قوله الميل الى جانب المعنى بصحة من غير اعتبار النقل والتجوز
قوله حتى يكون المراد الخ فالمراد بقوله لما كان المعنى مدلول الشيء الثاني
اي قول الشارح
مع الشرطية لا الشيء الثاني فقط قوله لانها قيد مقيس اه لان
ع قوله متى اطلق ظرف لفهم فالقيد في المقيد هو الجزء وهو الشيء الثاني
فاذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزما لترك الشرطية ايضا فعلى هذا
يكون المعنى في قول الشارح ولما كان المعنى ماخوذا عبارة عن الشيء
الثاني سماه معنى باعتبار ما يؤول اليه والاظهر ان يقال معناه لما كان
مع الشرطية مدلول المعنى ماخوذا وهو الشيء الثاني فذكر لفظ المعنى بعده مبني
على التجريد ولذا وضع المظهر موضع المضمر واليه يشير قول المحشي
وبذكر المعنى يعود معنى الوضع فانه يدل على ان مؤدى لفظ المعنى والشيء
مع الشرطية واحد قوله اي بالقصد بذلك الشيء اي بسبب ذلك

١

قوله التخصيص لاشتماله عليه من غير ان يفيد امرا زائدا عليه بخلاف

ذكر الضمير الراجع الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعيين الشئ

الاول المفهوم من الوضع ضمنا كانه قيل تخصيص شئ هو اللفظ

كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل فكما ان ذكرهما بعده تعيين

لما يفهم منه ضمنا وليس من التجريد كذلك ذكر اللفظ ههنا فما قيل ان

عصام ذكر اللفظ بعده ايضا مبنى على التجريد تركه اشارة الى المقايسة كلام

قوله ظاهرى لا لانه لا حاجة اليه لان عدم الاحتياج انما نشأ من ذكر

الثاني فلا يصح ان يقال ان ذكر المعنى بعده مبنى على التجريد لعدم الاحتياج

الى اعتباره من جعل الوضع بمعنى الصوغ على ما فى الرضي فى التاج

الصوغ زركرى كردن وآفريدن لقربه من الحقيقة لكون المدلول

المجازى جزء المعنى الحقيقي ولذا اسماه الشيخ فخر الاسلام حقيقة

خرج قاصرة وفيه كشف الاحتراز آه حيث خرج بالاول المهملات والدال

بالطبع والعقل وبالثاني حروف الهجاء ولاجل التنصيص على الفوز

الاحترازية فى تعريف الكلمة ارتكب المص التجريد كما يدل آه تم

يعني ترك ذكره لقرينة عموم الدليل روما للاختصار ان يحمل

١ آه بذكر الخاص وارادة العام لان الدلالة الطبيعية عقلية لكون

العلاقة امرا عقليا الا انه لاعتبار خصوصية زائدة فيها جعل قسما

علامدة

علی احدة ولذا قال بعض الفضلا لم یظهر لی فرق بینهما

ای الحروف الخ هکذا ذکر الفاضل الیمنی والطیبی وفی الاساس

تعداد الحروف مطلقا وفی القاموس الهجاء ککساء وتقطیع اللفظ

بجزوئها وفی التاج الهجو والهجا هجا کردن حرف فیه اغماض

آه مقصوده دفع ما قیل ان الجواب لیس الاعادة للعموم المستفاد

من التعریف فان سلم المعترض العموم فلا اعتراض والا فلا یتم الجواب

وحاصل الدفع ان الاعتراض مبنی علی ان الاغماض عن العموم بحمله

علی ما عدا اللفظ بناء علی شیوع استعمال المعنی فی مقابلة فانه ما من

عام الا وقد خص منه البعض والجواب اعتبار لذلک العموم ودفع

لتوهم التخصیص ای مشخصة من حیث انها مشخصة دفع لما یقال

کان الظ ان یقول الی الفاظ مفردة او مرکبة اذ لا تقابل بین الالفاظ

المخصوصة والمفردة وحاصل الدفع ان النقض الاول لما کان بالنظر الی

قید المعنی کان مادة النقض الالفاظ من حیث انها الفاظ مشخصة

من غیر نظر الی افرادها وترکیبها فلذا قال الفاظ مخصوصة بخلاف النقض

الثانی فانه بالنظر الی قید الافراد فالمعتبر فی مادة النقض کونها الفاظا مرکبة

فلذا جعل المرکبة فی مقابلة المخصوصة کما وقع فی بعض نسخ الشرح الی

الفاظ مخصوصة مفردة او مرکبة من تصحیف الناسخ وذلک

لانك اذا اعتبرت الخ ذهب بعض الناظرين فى الشرح الى ان القاعدة
ان التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل التعلق
الفعل ومفاد كلام المحشى انه يفهم منه ان الاتصاف به حاصل حال
التعلق وانه ليس بسببه التعلق بل يستفاد منه كون الاتصاف
سببا للتعلق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية وهو الظاهر المتساق الى
الفهم واما القبلية فباطل لان قولك جاءنى الرجل الراكب يفهم منه انه
متصف بالركوب حال المجئ واما ان الركوب مقدم عليه زمانا او ذاتا فكلا
فما فى كلام الشارح انه يجعل مفرد صفة للمعنى يفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد والتركيب بيان ان الوضع لا بسببه تعلق وليس الامر كذلك
فان اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بقوله بعد الوضع البعدية الذاتية
فما وقع فى بعض نسخ الشرح من لفظة قبل الوضع بعد قوله اتصاف
المعنى بالافراد سهو من الناسخ لظهور المراد ههنا يعنى ان وجود
الصارف عما اقتضته القاعدة فيما نحن فيه ظاهر بحيث جعل مفاده امرا
وهميا لا يتساق اليه الذهن كالمجاز المشهور بالقياس الى الحقيقة
المتروكة فى لا ياكل من هذه النخلة وكما فى قوله عليه السلام من قتل
قتيلا فله سلبه بطريق المشارفة بحيث يجئ بعده وزيد
المفهوم من كلام الرضى الخ بل كلامه ان المشهور بين المنطقيين

جعل

جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد والمركب
فلا ينبغي ان يخترع في الحدود الالفاظ بل الواجب استعمال المشهور
المتعارف لان الحد للتبيين انتهى وحاصله الاعتراض على المصنف بانه
جعل الافراد صفة للمعنى وهو خلاف المتعارف فخل بالغرض من
الحد ولا دلالة على ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة وكانه
اللنكته ...... تقديم الوضع على الافراد في الذكر مع ان كون الاصل في اللفظ
الافراد يقتضي تقديم مفرد فالتعبير آه لابد من ضم مقدمة وهي
ان صيغة الماضي ههنا ليس للمضي عن زمان التكلم كما هو الشائع بل للمضي
عما يقارنه وهو قيد الافراد ومعلوم انه لا سبقة للوضع على الافراد
زمانا فعلم انه استعارة ...... لكان يجب وان
تاخر عن المفعول لتعين كونه حالا من المفعول كما في ضربت زيدا
قائما فان بعضهم يزعمون آه ويقولون ان في صورة التاخر
عن المفعول يجوز ان يكون حالا عن الفاعل وعن المفعول وتعيين
منصوص الى القرينة ولئن سلم اي لزوم ذلك عند الكل بان
جعل خلاف البعض غير معتد به فذلك اي لزوم كون الحال الفاعل
يجب فيما اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال واما اذا
قامت قرينة كما فيما نحن فيه فيجوز تاخير حال الفاعل عن المفعول

١

لعدم الالتباس كما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة

واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما حال من الله اخر عن المعطوف

والمعطوف على الفاعل اذ التغير المعنى عطف اذ لم يكن

زيد امامكم او مقدما في الكتب المشهوره ولعله تخصيص بالنظر الى العلة فانه

لرفع الالتباس والالتباس عند عدم تغيير المعنى تبع الشارحين

آه بناء على قول من جوز ذلك من غير اشتراط قال ابو حيان

في النهر في تفسير قوله تعالى قل تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم قرئ سواءً

بالنصب على انه حال من كلمة ووقوع الحال عن النكرة جائز نص سيبويه

على ذلك مستنكره وهو كونها مخصوصة بصفة او الاضافة او لوقوعها

بعد النفي او النهي او الاستفهام او كون المعرفة مشاركا لها في الحال

لان صاحب الحال نكرة والقاعدة ان صاحبها اذا كان نكرة

وجب تقديمها مطلقا سواء كان مجرورا بالاضافة نحو قوله تعالى

اتبع ملة ابراهيم حنيفا او مجرورا بحرف الجر كما فيما نحن فيه عند

اكثر البصريين خلافا لابن كيسان وابي علي وابن برهان فانهم جوزوا

التقديم في المجرور بحرف الجر استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا

كافة للناس واللام واسطة آه فان حروف الجر لا فضاء معاني الفعل

الفعل الى مدخولها فاتحد الحكم ولا يرد ان عامل الحال حرف الجر

اي مائلا عن الباطل الى الحق

قوله

ع

تعالى

لام الاختصاص بافادة التعجب لان اللّٰه منشئ العجائب في القاموس اللام تجئ للقسم والتعجب معا وتختص باسم اللّٰه تعالى وللتعجب المجرد عن القسم ويستعمل في لله دره وفي النداء نحو يا للماء ولا يخفى ان كونه للتعجب لا اختصاص له بكون الدر بمعنى اللبن فالمعنى ان اللام حينئذ للتعجب فحسب بخلاف التقدير الاول فانه يجوز ان يكون لمجرد الاختصاص وان يكون مع التعجب فالاظهر ان يقول وقد يقال الدر اللبن واللام للتعجب

آه اي غير ذلك آه ما جعل تميزا من نسبة الدر الى الضمير نحو لله دره فارسا فصل آخر آه لكونه كلاما مستقلا ببيان امر هو موضوع للعلم براسه والوعطف لتوهم التبعية والتطفل في اللغة ما يتكلم به الا المعنى اللغوي للكلمة فقد علم من جانب الاشتقاق من الكلم وكون التاء فيها للوحدة ثم استعمل بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم تضمن الكل للجزئية لا الكلي للجزئي لعدم صدق الكلام على كل واحد من الكلمتين فكانه قال كلمة وكلمة فكما ان في العطف بالواو حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك في صيغة التثنية لا انه حكم عليهما بشرط الاجتماع كما يسبق الى الوهم من استفادتهما بلفظ واحد وفيه اشارة الى ان منشا توهم اتحاد المتضمن صيغة التثنية مع كون الكلام لفظا لا الكلية والجزئية واللا التوهم في قولنا ما تضمن كلمة وكلمة قيل

مبحث الكلام

والمتضمن

لو جعلت الباء قائله السيد قدس سره في حواشيه على الرضي والمقصد
من النقل تحقيق المقام او الاعتراض على الشارح رحمه الله بانه بعد
ما حمل الباء على الاستعانة حيث حمل على السببية التي هي فرع
الاستعانة ولذا قال الرضي الباء للاستعانة اي مركب من كلمتين
بسبب هذا الرابط ارتكب التأويل مع انه لا احتياج اليه ولو بني التأويل
على جعل الباء بمعنى مع اي على جعله للمصاحبة كان الواجب ان يقول
المتضمن لكل واحد من الاجزاء الثلاثة لا لكل واحد من الكلمتين على
جعل الهيئة الخ اشار بلفظ الهيئة الى ان الاسناد عند القائل
بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى بمعنى الحاصل
بالمصدر لكونه صفة قائمة بالطرفين لا ينافي جزئيته للكلام على ما وهم كا
العربية للمركب لفظا حقيقة اذ الهيئة ليست بملفوظة والمركب
من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظا الا على التسامح وجعل الكل ملفوظا
باعتبار اجزائه المادية وعدم الاعتداد بالهيئة ولو لم يجعل جزءا
بل شرطا لحصول الكلام خارجا عنه لكن الحق ما ذكره السيد قدس سره
لاعتبار هيئة المركبات في الوضع واختلاف المعاني بسببها كاختلافها
باختلاف الكلمات انفسها فجعل احدهما داخلا والاخر خارجا تحكم كيف وقد
حكموا بجزئية الهيئة في المفردات واعتبروا في تأليف المفرد والمركب

الاجزاء

الاجزاء المترتبة في السمع كيلا ينتقض تعريفها بالمتلاقي
فقط بخلاف المركب من اكثر من كلمتين نحو ضربت زيدا قائما فالمتضمن
مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين اي تضمنا آه بمعنى ان
الباء للسببية والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف
او ظرف لغو فيكون زيادة حاصلا لبيان المعنى لا التقدير المتعلق و
الاسناد للتضمن لكان عبارة عن الهيئة الاجتماعية فباعتبار
شرط آخر لحصول المجموع الذي هو المتضمن او جزؤه وان كان عبارة
عن مدلولها فباعتبار انه باعث على اعتبار الهيئة الاجتماعية
ويجوز ان يكون آه ينتقض تعريف الكلام ح بغلام زيد في غلام زيد
قائم لانه يصدق عليه انه ما تضمن كلمتين حال كونه ملاصقا للاسناد قائم
السببية انه مركب اسنادي فلذا ترك الشارح هذا الوجه بخلاف ما اذا
حمل على السببية فانه تضمنه لغلام وزيد ليس بسبب الاسناد
بل بسبب الاضافة اي ضم احدى الكلمتين آه لما كان الشائع
في عرفهم ان النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهي صفة
المدلول لا يصح اضافتها الى الكلمة اوله تحمل النسبة على اللغوي او المعنى
بحذف المضاف فعلى الاول يكون اطلاق المسند اليه والمسند
على الالفاظ حقيقة او بحذف المضاف وعلى الثاني مجاز التسمية

للدال بوصف المدلول واعلم ان المصادر الثلثة اعني الاسناد
والنسبة والضم عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول وبا
الحالة التي بين الكلمتين او مدلوليهما ولذا عبّر عنه الشارح الرضي بالرابط
بين الكلمتين يخرج عنه اه لكونه اسنادا بين الجملتين والا
على تعليق حصول مضمون احدى الجملتين بالاخرى لان الشرط
اه دليل للنفي يعني في الجزاء بمنزلة الظرف فمعنى قولك ان جئتني
اكرمتك اكرمتك في وقت مجيئك فالاسناد فيهما بين الكلمتين
اللتين هما المسند اليه والمسند في الجزاء ولذا قالوا اه اي
ولاجل ان الشرط قيد للجزاء بمنزلة الظرف قالوا ان الاسناد
اليه من خواص الاسم وقال المصنف ان الكلام لا يحصل الا من
الاسم والفعل ولو كان الحكم في الجملة الشرطية بين الشرط
والجزاء لم يصح القول لتحقق الاسناد بين الجملتين وحصول
الكلام فيهما ولو جعل الرابط الخ بان يكون مدلول الشرطية
تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط لا الاخبار بوقوع الجزاء
وقت وقوع الشرط كما حققه السيد قدس سره في حواشيه
على شرح التلخيص يخرج عنه قطعا اي يخرج الاسناد الذي
في الجملة الشرطية عن تعريف الاسناد قطعا اذ ليس الكلمة اليه

بالمسند

والمسند فيها كلمة حقيقة وهو ظ ولا حكما اذ لا يصح التعبير عن
كل منهما اي الشرط والجزاء بمفرد اذ المقصود تعليق الحكم
بالحكم فيكون النسبة في كل واحد منهما ملحوظا تفصيلا لا بد فيهما من
ملاحظة المسند اليه والمسند قصدا لا اجمالا فلا يصح التعبير بالمفرد
ومن هنا ظهر ان التعبير عن الشرطية بهذا ملزوم ذاك ليس
تعبيرا عن معناه بل عما يلازم معناه   والدليل آه هذا خلاصة
ما ذكره السيد قدس سره في بيان ان الحكم في الشرطية بين
الشرط والجزاء ردا على المحقق التفتازاني حيث قال ان الحكم في الجزاء
والشرط قيد له وحاصله ان الجملة الشرطية صادقة اذا كان
قصد المتكلم تعليق مضمون الجزاء بالشرط سواء تحقق الجزاء والشرط
اولا ولو كان الشرط قيد الجزاء كالظرف كان صدقها موقوفا
على تحقق الجزاء في وقت تحقق الشرط كقولك اكرمتك وقت
مجيئك وذلك لان الاخبار عن نسبة واقعة في وقت انما يصدق
اذا وقعت تلك النسبة في ذلك الوقت وليس الامر كذلك فان
قولك ان ضربتني ضربتك صادق اذا كان المقصود التعليق وان
لم يوجد منك ضرب للمخاطب اصلا الا ترى ان قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا شرطية صادقة مع امتناع تحقق الجزاء

قوله

فی وقت تحقق الشرط لامتناعه ای من شانه آه ای لیس المراد
تلبس النسبة بحیثیة الافادة بالفعل اذ لا یجب فی الاسناد
وجود المخاطب فضلا عن افادته بل المراد کونها بحالة یمکن ان
یقصد به افادة المخاطب ای لو سکت المتکلم آه فالمراد
بالسکوت سکوت المتکلم وبالصحة عدم نسبة القصور الیه فی المحاورات
وان کان محتاجا بعد الی ذکر شیء آخر وقد یقال المراد سکوت المخاطب
بان لا یبقی منتظر انتظاره للمسند والمسند الیه ولا یخفی ان تفسیر
السکوت بعدم الانتظار رکیک وان السکوت یقتضی سبق التکلم
وان تخصیص الانتظار بما ذکره مع استلزامه الدور تخصیص من
غیر مخصص لدخل فیه آه فان هذه الجمل وان کان غیر مفیدة لفائدة
تامة لکونها واقعة موقع المفردات او معلومة للمخاطب لکن من شانها
ان یقصد بها الافادة کما اذا لم یکن واقعة موقعها او معلومة له
فلم یخرج الاخیر لانه کلام الا انه مشتمل علی حشو ای محکیه بهما عن
الواقع لله در المحشی حیث فسر الخبریة والانشائیة بعبارة محررة
فارقة بینهما قریبة عن ذهن المبتدی فارغة عن الشکوکات التی وردت
فی هذا المقام کما لا یخفی علی الواقف علیهما لان النسبة فی هذه
المرکبات مجملة لا یخفی ان النسبة لیست مشتملا علی امور متعددة

تم

حتی یتصور فیهما الاجمال والتفصیل فی ذاتها بمعنی کون النسبة
فی المرکبات الواقعة خبرا محتملة انها ملحوظة فی ضمن المجموع المرکب
من حیث انه مجموع ولیست مفصلة ای ملحوظة قصدا اذ لو کانت
کذلک لما امکن حمل المرکب المشتمل علیها علی شیء کما یشهد
به الوجدان فیجوز التعبیر عنها الخ بخلاف ما اذا کانت ملحوظة
قصدا فانه لا بد لملاحظتها کذلک من ملاحظتها المنسوب والمنسوب
الیه مفصلا ممتازا کل منها عن الآخر فلا یمکن التعبیر عنها بالمفرد
ولا یصح القول آه توهم البعض وضع الالفاظ مطلقا لا
لنفسها لانفهامها منها عند اطلاقها فهی دالة علی انفسها
ولیست دلالتها عقلیة لانحصارها فی دلالة الاثر علی المؤثر
وبالعکس ولا تاثیر ههنا ولا طبیعیة لعدم مدخلیة الطبع ههنا
فهی وضعیة حتی لا یحتاج الی هذا التاویل ای تاویل المهمل
الواقع طرفا للکلام بهذا اللفظ وجعله کلمة حکمیة لاندراجه فی
الکلمة الحقیقة غیر دالة علی انفسها اذ لا تغایر بین الشیء
ونفسه حتی یتصور بینهما دلالة بل ای تحضره آه بیان لمنشأ
غلط من توهم الوضع یعنی ان انفهام انفسها منها عند الاطلاق
انما هو بواسطة حضورها بذواتها عند التلفظ فی ذهن السامع

لابسبب حضور الدوال عليها وانفهام الشيء بحضوره بنفسه
ليست بدلالة قوله فيحكم عليها عطف على تحضر اي تحضر بانفسها
في ذهن السامع فيحكم السامع على تلك الالفاظ ايضا باحوال عارضة لها
بالنظر الى ذواتها مثل زيد ثلاثي وباحوال عارضة لها من حيث
دلالتها على المعاني نحو ضرب فعل ماض قوله ولئن سلمت دلالتها
بناء على التغاير الاعتباري بينهما فليست تلك الدلالة بالوضع
بل هي بالعقل فانها في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي
بسببه التغاير وهو حال من احواله واثر من آثاره قوله ودعوى
آه دفع لما قال ذلك المتوهم من ان وضع المهملات لانفسها
لاينافي كونها مهملة لان اهمالها بمعني انها ليست موضوعة لمعان
سوى انفسها قوله مما لايقدم عليه آه فانهم في جميع مباحث الالفاظ
اعتبروا احوال الالفاظ بالقياس الى معانيها كبحث الدلالة والمفرد
والمركب والمشترك وغير المشترك والكلي والجزئي ولو كان
المهملات موضوعة لانفسها لما اخرجوها عن تلك التقسيمات
ولان الحكمة في احداث الموضوعات اللغوية اعلام ما في الضمائر
واستعلامها ليتم المعاش فان الانسان مدني بالطبع وذلك
مفقود في وضع الالفاظ لانفسها والتكلم بالضم العقل الوافر

اذا لم تكن الالفاظ اى الالفاظ المهملة لم تكن اى كل المهملات

فكيف يصح الاخبار عنها الخ فى قولنا جسق مهمل وديز مقلوب

زيد . فى تاويل الاسم المفرد لوقوعها فى موقعه من الحروف

الاضافية الى حقه الاضافية ما يكون خاصة للشئ بالنسبة الى بعض

ما عداه اذا كان ذلك الغير موضوعا آه فهما مختصان خاصتان بالقياس

الى الفعل والحرف اذا كانا مستعملين فى المحاورات واعتبر قيد

الاستعمال لانهما لا يوجدان فى الاسم ايضا بدون الاستعمال

والالفاظ كلها مهملة كانت او موضوعة كان فعلا او حرفا او اسما

فى ذلك اى جواز الاخبار ولحوق التنوين لا يخفى عليك

آه يعنى يلزم على الظاهر او على المصنف بناء على ما هو ظاهر من كلامه ارتكاب

تحقق ثلث افراد من الكلام وهى ضرب وضرب زيد وضرب زيدا

قائما فى هذا التركيب مع ان وحدة الاسناد فيه والتزامه تكلف به

بخلاف تعريف صاحب المفصل فانه يلزم عليه تحقق افراد من الكلام

فى نحو ضرب اقوم رجلا وهو قايم مع تعدد الاسناد او جملة

تسميته آه اشارة الى ان ما يصدق عليه الجملة لا ينحصر فى الجمل التى لها

محل من الاعراب كما يتراءى من اقتصاره فى الامثلة عليها

فليس لشئ من الشرط والجزاء لانهما مدخول اداة الشرط

انفكتا عن الاسناد التي بين طرفيهما وصار الاسناد التعليقي
بينهما فيكون الكلام هو المجموع وح لا بد ان يزاد في تعريف الكلام
او جملتين لان الكلام مسوق للكلام اي فالاشارة الى القصه
بالسوق اولى ولبعده اي لبعد الكلام في الذكر من الامور الثلثة
فالاشارة بذلك الموضوع للبعيد اليه اولى ولان فرد ولا نبالي
او يعني رعاية الاسلوب السابق في الكلمة يقتضي ان يكون ذلك اشارة
الى الكلام ليكون هذا التقسيم بعد التعريف كالسابق لان التركيب
العقلي يرتقي الى ستة والمحقق منها بالاستقراء قسمان فلدفع تلك
الاحتمالات الاربعة كان العناية بشان الحصر اكثر فلذا صرح به بخلاف
انحصار الكلمة في الاقسام الثلثة فانه حصر قطعي لا مجال لقسم آخر فترك
التصريح به تعويلا على حكم العقل بذلك اي اعتقاد المنقول الى الاثبات الآتي
زاد هذا الوصف لدفع ما يتوهم من انه كيف يكون بتقدير ادعوا والحال
ان يا زيد انشاء وادعوا اخبار والابيان للعلة الباعثة اي وان
لم يفسر ما بالكلمة بل اتى على عمومه وقوله والقرينة بيان للنكتة المصححة
للتفسير يعني انه جعله من اقسام الكلمة والمقسم معتبر في الاقسام
الا انه عبر بما اختصارا ما دل بنفسه اي في حد ذاته المعنى
الاول بناء على ان في بمعنى الباء على ما هو المشهور والثاني على ان

في يكون

يكون في للظرفية المجازية بان يشبه تمكن الشي في مرتبة ذاته من غير
ملاحظة امر آخر معه تمكن المظروف في الظرف في عدم حق مخالطة
امر آخر معه على ماهو المختار من ان كلمة في للظرفية اما حقيقة او مجاز
١٦ واما ما قالوا من انه يكون بمعنى الباء او على او اللام كلها راجعة
الى الظرفية المجازية على ما حققه الشيخ الرضي لان جعل في للتعليل
اي جعل كلمة في بمعنى الباء كما في الوجه الاول خلاف المختار ~~لانه فيه~~
~~قول بالاشتراك من غير ضرورة داعية اليه لو اللفظ اذا دار بين~~
~~الحقيقة والمجاز والاشتراك كالحمل على المجاز كما حقق في موضعه~~
~~والحمل على الظرفية المجازية كما في الوجه الثاني مجاز غير مشهور في~~
التعريف وهو مخل بالفهم لا يجوز الحمل عليه ~~وفيه اشارة الى ان جعله~~
~~صفة للمعنى ايضا مجاز الا انه مشهور ولذا استشهد عليه بقولهم~~
~~الدال في نفسه علي ما كنا~~ وان الدلالة الخ رد للوجه الثالث
يعني انه لا يصح جعله حالا من ضمير دل لانه يكون قيد الدلالة و
غير ثابتة في اللفظ في مرتبة ذاته انما هي بالقياس الى كونه موضوعا
للمعنى لا يقال ان الوضع معتبر في مفهوم الكلمة فيكون الكلمة دالة
على معنى في حد ذاتها لانا نقول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فيما
صدقت عليه والتعريف انما هو للماهية بالقياس الى تحققها في افرادها

للكاف لا للماهية من حيث طبيعتها مع ان صحة آه متعلق
بقوله لان جعل آه دليل ثان على عدم جعله ظرف لغوا وحالا يعني
ان قوله في نفسه على التقديرين يكون قيدا للدلالة وتقييد الدلالة
في تعريف الاسم بذلك يدل على قصور في الدلالة الحرف على معناه
وانه لا يدل عليه بنفسه والحال انه ليس الامر كذلك اذ لا قصور في
دلالة الحرف فانها تابعة للوضع والاسم والفعل والحرف متساوية
الاقدام في ذلك انما القصور في معناه لاحتياجه في التعقل الى الغير
لكونه مرآة لملاحظة الغير ملحوظا بتبعيته وذلك الاحتياج حاصل للمعنى
قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا في دلالة الحرف
وبالوضع لم يثبت آه يعني بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم
يتحقق حاجة اخرى للحرف بالذات يكون ذلك سببا لقصور الدلالة
والا فقيد بالذات لان ذلك الاحتياج الثابت للمعنى ثابت للحرف
بالتبع ولا يلزم من ذلك اي من الاحتياج الذي ثبت للمعنى
الحرفي قبل الوضع قصور في دلالة الحرف وبالجملة
ما ذكر من عدم القصور في دلالة الحرف ان توقف فهم المعنى في
نفسه على شرط لفظا كان ذلك المتقدم كالمرجع المتقدم في الضمير
الغائب والضمير او غيره كالخطاب في ضمير المخاطب والتكلم في الحرف

ضمير المتكلم والاشارة في اسماء الاشارة لا ليستلزم قصورا
في دلالة اللفظ على ذلك المعنى كما ان توقف فهم المعنى على تحقق
القابل والفاعل لا ليستلزم القصور في دلالته عليه اي ملحوظا
حد ذاتها يعني ان كينونة المعنى في نفسه معناه كينونته في نفسه في
اعتبار العقل لا في الخارج والمراد منه ان يكون ملحوظا بذاته
لا بتبعية الغير كما في الحرف فان معناه آلة للاحظة متعلقه ملحوظ
تبعيته اي الدار الملحوظ آه يعني في نفسها اما صفة للدار
فيكون المقدر معرفا باللام على ان يكون اللام للتعريف بناء
على ان صيغة اسم المفعول للثبوت لا للحدوث لا الموصول كيلا يلزم
حذف الموصول مع بعض صلته او يكون حالا عن المبتدا عند من
جوز الحال عنه او يكون حالا عن مفعول الفعل المستفاد من نسبة
الخبر الى المبتدا عند من لم يجوزه لا باعتبار امر خارج عنها متعلق
بالوجوه الثلثة واعترض عليه الشيخ الرضي آه حاصل الاعتراض
انه لا يصح ان يكون في نفسه في التعريف من قبيل قولهم الدار
في نفسها لانه في مقابلة في غيره ولا يقال الدار في غيرها حكمها كذا
بل يقال الدار لا في نفسها او مع غيرها حكمها كذا بان ليس
مقصوده آه والمقصود من التشبيه ان المعنى الذي هو مودي كلمة

قوله

رسيس

في الموضعين اي في معنى في نفسه وفي الدار في نفسها واحد
بل لا يتصور اتحاد مؤداهما فضلاً عن ان يقصد ذلك
لان كون المعنى ملحوظا في ذاته بان يكون مقصودا حصوله بنفسه ملحوظا
وكونه ملحوظا في غيره بان يكون ملحوظا في ضمن غيره آلة لتعرف حاله امر
معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان ينسب الى الغير لغيرها
في الخارج او في الذهن مع كون ذلك متشابها لحكمها كاختلاف القيمة
وكذا حكم الدار غير قابل لان ينسب الى الغير بغير بل مقصوده
اه اضراب عن قوله ليس مقصوده وكلمة بل الاول للترقي اي
المقصود التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الامر الخارج معهما
تارة وعدم اعتبار الخارج معهما تارة اخرى وان امتاز المعنى
والدار في اعتبار الخارج فان اعتبار الخارج في المعنى بكون المعنى
تابعا واتيه لتعرف حاله واعتبار الخارج في الدار بكون ذلك الخارج
تابعا وصفا لها اي كما ان الموجود الخارجي افاد بهذا التفسير تحقيق
معنى القيام بالغير وهو كونه وصفا لامر تابعا له في التحقق ومعنى القيام
بالذات وهو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء
وذاته حتى يتصور قيامه به والشبيه قدمه في الذكر شرافته واصالته
في الوجود في الملاحظة اي بان يكون ملاحظة العقل اياه و

الفائدة

والتفاته اليه يتبع امر آخر هو ملتفت اليه بذاته كالابتداء الذي
هو آلة لملاحظة السير وليس المراد التبعية في الوجود الذهني
على ما وهم اذ ليس الصورة العقلية للابتداء الجزئي حاصلا في
الصورة العقلية للسير فان لكل واحد منهما في العقل صورة
على حدة الا ان حصول احدى الصورتين في العقل يتبع للاخرى
وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس فالمراد بالموجود القائم بذاته
الجسم مثلا وبالموجود القائم بغيره الاعراض المحسوسة ليكون
التشبيه تنويرا للمقصود   ولا يظهر منه وجه آخر سوى ما اشار
اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ كما يجيء
بيانه وبعض الناظرين توهم ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله
الدار في نفسها فاعترض بان في قولهم السواد في زيد بمعنى الاعتبار
والدلالة على ان وجود السواد باعتبار المحل كما ان معنى الموجود
في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره فقولنا السواد في زيد وقولنا
الدار في نفسها من واحد فمن قال لا يظهر من هذا التشبيه وجه آخر
الا استعمال لفظة في لم يتدبر والعجب انه امر بيان لمعنى قولنا في
نفسه لا بيان وجه استعمال كلمة في على ان معنى قولنا السواد في زيد
انه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق

وهو عص

الوصفية بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار
صدقه عند من يقول باتحاد العلم بالوجه والعلم بالشيء بالوجه وجه
لا يليق بهذا الوجه والثاني بطريق الظرفية وهو انه لما شابه
المعنى الحرفي آه يعني ان مشابهة المعنى الحرفي للعرض والمعنى الاسمي للجوهر
مصحح لاستعمال كلمة في في الموضعين بمعنى التبعية في الملاحظة وعدم
التبعية فيه كما يستعمل في العرض والجوهر بمعنى التبعية في الحصول
وعدم التبعية فيه لا يقال شابه لا يليس فعل عامله وليس المشابهة
المذكورة مقصودة بالذات كما يكون في التشبيهات الاصطلاحية
والاستعارات بهذا المعنى اي بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو
ان يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة ويكون التفات النفس اليه بالاصطلاح كالعرض
التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات
والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية
لمعلومها او المعاني الحرفية ليست صورة لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان
ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل واته
لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي
هو آلة الملاحظة لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه
محكوما عليه وبه وانه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه كلا الامرين

باطلان

بطلان منشأه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة
غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم
ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف
العنواني مرآة لملاحظة عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم بذي
الوجه ولا نم ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده
والمراد بالغير هو المتعلق اى ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا
بل ما يكون له تعلق به ويكون حالا من احواله فلا يرد ان الشيء كيف
يكون آلة لملاحظة امر يغايره اذ الصالح لها آه فان النفس
مجبول على انها ما لم يلتفت الى شيء قصدا لا يتمكن من الحكم الا يرى
انه حين رؤية الوجه في المرآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا
ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا فكذا حال البصيرة
قوله مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام لانه لا بد من ذكر متعلقه
قوله لا لفهم معنى الابتداء بل لفهم ذات المتعلق من دل على كذا اى من
دل المتعدي وقوله لتدل من دل اللازم فلا يلزم تعليل الشيء
بنفسه حتى صح الكلام آه لم يقل حتى يلزم استدراك قوله في
نفسه اشارة الى انه يخلو تمام التعريف عن الفائدة اذ كون المعنى
مدلولا للاسم يفهم من كونه كلمة تامة بل معناه آه فيكون معنى

بل الملحوظ بالذات هو المفهوم صح
الافراد الحكم باعتبار صدقه على
عند من يقول بان العلم بالوجه والعلم بذي
ذلك الوجه واحد
لا يليق بهذا المقام

التعريف الاسم كلمة تدل على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالها

اليه وحدها وهذا المعنى وان كان معنى مجازيا الا انه لما شاع قولهم

الالفاظ قوالب المعاني باعتبار انفهامها منها صار كلمة في مجاز

متعارف فانه فيجوز استعماله في التعريف قوله فلذا قيل ان المعنى

آه اي اذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة

الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا

كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى قوله وما يقال آه وليس معناه ان

المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف

كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في وصح نسبته

الى الغير بكلمة في لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه

ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة في بمعنى اللام صح التعريفان من غير

احتياج لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة عن الفهم

الغير اللائق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدي وانه ليس

في عبارة الشارح قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر قوله من

حيث انه حالة بين السير والبصرة اي رابطة بينهما موجب لانكشاف

بالقياس الى الآخر قوله وهو معنى قائم آه عطف تفسيري لقوله

هو هو اي لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة

وحده كلمة الحرف

فانه يفيد الانتفا

فانه بهذا الاعتبار معنى اسمي ملحوظ في ذاته والنسبة الى السير والبصرة

ملحوظة [illegible] باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظ تبعا لهما لا على قياس

النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين

ملحوظة تبعهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلولة بالرابطة بخلاف — للرابطة

ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتهما

فانه يصح ان يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين

ويصح ان يكون محكوما عليها وبها قوله اي التعرف نفسه الى آخره

لما كان ظاهر العبارة يشعر بمغايرة الابتداء للحال الذي جعل آلة لتعرفه — آلة لمعرفة صح

وليس الامر كذلك اذ ليس الابتداء حالا آخر لغيره آلة لمعرفة

بالقياس الى البصرة مثلا اوله بان المغايرة بينهما اعتباري فالابتداء

من حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله آلة لمعرفة نفسه من حيث كونه

حالا لهما ونسبة بينهما موجبا لانكشاف احدهما بالقياس الى

الآخر قوله اي معنى ملتفتا بالتبع اي ليس المراد كونه غير مستقل

بالمفهومية انه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر كالمدلول التضمني

بالقياس الى المطابقي بل انه ملتفت اليه بالتبع لمعنى آخر وان المقصود

بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا

من احواله قوله اي لا يمكن ان يتعقله السامع آه ما لم يكن توقف

تعقل الابتداء المخصوص على ذكر متعلقه ظاهر اذ لا يتوقف تعقله
على ذكره فضلا عن ذكر متعلقه بيّنه بان الانتقال الى السامع
هو موقوف على تعقل الطرفين الموقوف على ذكر المتعلق صريحا
ولا يكون قول الشارح ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه
تكرار الا ان قوله لا يمكن ان يتعقل يفيد انفهامه بدون ذكر امتناع
متعلقه وقوله ولا ان يدل عليه آه يفيد امتناع افهامه بدونه
والا وجه ان يقال المراد الذكر القلبي فيفيد ان تعقله لا يمكن بدون
تعقل متعلقه قوله لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا يعني ان الكلام في
تعقل الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة وذا لا يمكن
الا بتعقل الطرفين قصدا وذا لا يمكن الا بذكر الطرفين صريحا قوله
والعموم وضع من عطف لكونه ملتفتا اليه يعني ان الحرف وضعه عام
والموضوع له خاص فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون
ضم ما يدل عليه بخصوصه وهذا الوجه يدل على ان توقفه على ذكر المتعلق
لاجل اللفظ الدال عليه والاول تقيد توقفه عليه لاجل ذاته قوله
والقول آه دفع سوال مقدر وهو انه يجوز ان يكون من موضوعة
للابتداء مطلقا الا ان الوضع شرط استعماله في جزئياته فلا تثبت
وضعها له وحاصل الجواب انه يلزم ان يكون كلمة من مستعملة

فی المعانی المجازية مع عدم ترک استعماله فی المعنی الموضوع له

فيلزم ان يكون المجاز الا حقيقة له والقول بذلک مما لا ضرورة عماً
ای استعماله فيما وضع له

يدعو اليه ولو كان الامر كذلک لما تر ودواعی لزوم الحقيقة للمجاز

ثم الظاهر ان تلک الجزئيات آه دفع مخالفة الحاصل للمحصول — لما تر آه ای من ٣

فان المحصول يدل علی ان الابتداء امر واحد اذا الاحظ قصدا

كان مدلولا اسميا واذا الاحظ من حيث انه حالة بين السير

والبصرة كان مدلولا حرفيا والحاصل يفيد ان الابتداء الكلی مدلول

اسمی وجزئياته مدلول حرفی ولا شک ان الجزئيات مغايرة للكلی — حصة ٢

وحاصل الدفع ان جزئيات الابتداء اضافية لكونها لمفهوم الابتداء — جزئيات ٣
له خصوصية

لان المراد الابتداء من حيث انه عرض لكونه حالة بين السير والبصرة

مثلا وتلک الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع

علی كثير شتی والحصة هی الكلی باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان

الابتداء المطلق مدلول اسمی وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير

والبصرة مدلول حرفی مع كونه جزئيا اضافيا ايضا واثبات الافراد

آه المفهوم لمفهوم الابتداء وهی ما يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث — ا ر اثبات الافراد ٣

يكون مدلول كلمة من مما لا يشاهد عليه اذ لا يفهم منه الابتداء شيئی

من شيئی وهذه الخصوصية لا يعطی الجزئية الحقيقية والظاهر ايضا

انتهاء لان كل مفهوم يلاحظه العقل تبعا يمكن ان يلاحظ قصدا الكلي

من حيث ح لايكون معنى حرفيا لان الحروف موضوعة بالمعاني التي نسبة الهامي

روابط والات للمعاني الملحوظة بالذات   قيل ان معنى من الخ

يعني ان الحرف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها

تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آبية عن الالتفات اليها

قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين

الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء

والظرفية والتعليل والتاكيد والتقدير والاستفهام فهي من

لوازم تلك المعاني فمن موضوعة للتعلق الخاص بين السير والبصرة

بطريق ابتدائه منه وانتهائه اليه وفي للتعلق بين الشيئين بطريق

الظرفية وان موضوعة للربط الخاص بين المسند والمسند اليه

بطريق يفيد تاكيد الحكم وعلى هذا القياس   من المعنى بيان للغير

على تقدير ارجاع ضمير في غيره الى المعنى   او في كلمة اخرى بيان له

على تقدير ارجاع الضمير الى ما ولا يظهر وجه لايراد كلمة في ههنا وبتكرير   قوله

ايراد من في الاول وتوليفه ورد العبارة الى ما هو المشهور فانهم

اذا حكموا على شيء باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية

قالوا الشيء في نفسه كذا كما من قولهم الدار في نفسها كذا

وجعلها

وحمله على ما هو آه فان مدار امتياز الحرف عن اخويه انما هو على
كون معناه لذي يحتمل الضمير قرينة ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمي والفعلي ملحوظا بالذات
والامتياز باحتياجه الى الضميمة وعدم احتياج اخويه متفرع على
ذلك اي لم يعرف آه اشارة الى ان قوله لعدم مسبوقيتها
بيان لعدم المانع للظهور والمقتضي بما مر انفا تركه لظهوره
فلا يرد ان عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافه ولا يخفى ان المناسب — لا يدل على ظهوره
ان يكون مناط هذه الحاشية قوله لعدم مسبوقيتها لكن الموجود في
النسخ التي رايتها على قوله وارجاع الضمير الى المعنى لفظة فتدبر
لا يقال ثم قال كذلك اي مستقلا بالمفهومية كما يدل عليه الجواب اولا وحمل
للكلية في صحة الاخبار عنه وبه وانما ذكره استطرادا مع انها لازمة
الظرفية اي لا يستعمل الا ظرفا المفهوم المستقل آه اي لكونه
ملتفتا اليه قصدا ليصح الحكم عليه وبه نظرا الى ذاته ولا يقدح في ذلك
امتناعه لاجل امر خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبرا في اصل
الوضع او طاريا في الاستعمال داخل في الاول فان متى
موضوع للزمان الذي هو ظرف بخلاف قدام فانه موضوع لما تقدم
الشيء الا انه لا يستعمل الا في المكان المتقدم وكذا حال اخواته
وفيه تامل اذ يجوز ان يكون عدم صحة الاخبار عنه لعارض

كما في تلك الظروف فلا يكون ذلك دليلا على عدم استقلالها في
المطلق ولو قال بدل قوله والا لصح آه والا لفهم منها الاستقلال
والخصوصية من الضميمة كما في تلك الظروف لتم من غير مناقشة ويصير
خلاصة الفرق ان معاني تلك الظروف معان كلية ملحوظة بذاتها ثابتة
لا لفهامها منها عند الاطلاق والخصوصية المستفادة من الاضافة
خارجة عنها كما في ساير الاسماء المضافة ولزوم اضافتها في الاستعمال
لاجل تحصيل الغرض من وضعها لا للتوقف فهم معانيها عليها بخلاف
الحرف فانه لم يفهم منه معناه بدون الضميمة فهي لفهم اصل معناه انه
اراد بالمعنى اي المذكور في حد الاسم ما يشمل المعنى التضمني على سبيل البدل
كما هو شان النكرة اي ما دل على معنى من المعاني في نفسه فيدخل في
حد الاسم الفعل ويحتاج الحد الى خروج الفعل بقوله غير مقترن بارجاع
الضمير الى المعنى الموصوف بقوله في نفسه اي مقترن ذلك المعنى المدلول
عليه في نفسه بزمان من الازمنة وشذيرة لتميم المعنى وزيادة قيد علامة
الاقتران ما اشار اليه الشارح بقوله فبالصفة الاولى من حصول
الامتياز بين الاقسام الثلثة فان قيل لو كان كل من الفعل والاسم في نفسه
على معناه التضمني اعني الحدث او الزمان مع عدم دلالته على معناه
المطابقي بدون ذكر الفاعل اعني الحدث والزمان والنسبة الى

فاعل

فالكل معين يلزم تحقق الدلالة التضمني بدون المطابقي وذلك
خلاف المقرر عندهم من استلزام التضمني للمطابقة قلنا دلالة
الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته فهي دلالة
مطابقية وإن كان المدلول مدلولا تضمنيا للفعل لكونه موضوعا
بإزاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك
انه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظة الفعل تفصيلا
مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على اجزاء مدلوله تفصيلا او نقول
الماخوذ في مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين اجمالا وهي
مفهومة منه مع الحدث والزمان وانما المحتاج الى ذكر الفاعل تفصيلها
وهي غير داخلة في مدلوله وقد قيل في الجواب ان الدلالة مجرد انفهام
المعنى من اللفظ بل انفهامه منه من حيث انه مراد المتكلم بدليل
ان فهم المعنى من اللفظ عند سماعه متاخر عن تذكر الوضع المتاخر
عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند
تذكر الوضع دلالة اللفظ لانها متاخرة عنه بمرتبتين فمن التفات
النفس اليه من حيث انه مراد المتكلم بحضور الحدث والزمان عند سماع
لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ فانه في ضمن تذكير الوضع على الوجه
العام انما الدلالة حضور معناه من حيث انه مراد وهو لا يحضر ما لم يعلم

حصوص معناه المطابقي بالصيغة ومشاهدة الحدث والزمان

في ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمنية وفيه بحث اما اولا فلان

القول بانه يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات الى معنى مرتين

احدهما في ضمن تذكر الوضع والثاني من حيث انه مراد خلاف

الوجدان واما ثانيا فلان القول بان فهم المعنى متاخر عن تذكر

الوضع مسبب له فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره

نعم انه متاخر عن العلم بالوضع المتاخر عن فهم المعنى مطلقا لا من

اللفظ واما ثالثا فلانه اذا كان حضور المعنى من حيث انه مراد متاخرا

عن حضوره في ضمن تذكر الوضع فلا يمكن حضور المطابقي للفعل من

حيث انه مراد الا بعد تذكر الحدث والزمان والنسبة في ضمن تذكر الوضع

وذلك التذكر بعد ذكر الصيغة لحضور الحدث والزمان مجردا عن النسبة

لا يكون تذكرا في ضمن تذكر وضع الفعل باعتبار اشتماله على النسبة

اي النسبة التامة الى فاعل ما غير مستقل بالمفهومية اذ ما لم يذكر

الفاعل المعين لا يفهم النسبة اليه والدليل على ذلك الاشتمال انه

لم يستعمل في اطلاقاتهم الا مسندا الى الفاعل المعين فلولا اعتبار

النسبة في وضعه لا يستعمل غير مسند ايضا كالمصدر وما قيل ان

النسبة المذكورة مدلول الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية فان

كان الفعل يدل على مفهومه تفصيلا مع ان المقران المفرد لا يدل
على مفهومه تفصيلا ففيه انه ان اراد ان للهيئة التركيبية مدخلا في
الدلالة على النسبة فمسلم اذ هو مقتضى عدم استقلالها بالمفهومية
وان اراد ان الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فنحن نمنعه ان تلزم
تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له
والقول بان الحدث المعتبر في مفهومه معتبر من حيث انه مستعد
للاسناد الى شيء تكلف صحيح اولا ودلالة لصيغة الفعل على الا
اصلا واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا
فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث
الصيغة على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل على النسبة ويعرى
ان الخروج عن طريقة القوم والجسارة على الاعتراض عليهم بمجرد
الشكوك التي يعتري لعدم التعمق في كلامهم مما لا ينبغي ان يقدم
عليه وشهرة امر الخ يعني كان على الشارح تفسير الازمنة
الثلاثة لكن لشهرة امرها تركه وهو بعيد لانه حينئذ يكون
قيد الدلالة وتقييد الدلالة بعدم الاقتران او الاقتران
ركيك اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل الخ يشير
الى ان ضمير غير مقترن راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى

الفاعل
عص

فيفيد ان المعتبر في الاسم عدم اقتران المعنى المستفاد بالزمان
لا الى المعنى مطلقاً والا لم يخرج الفعل عن حده بما لا يخرج عليه صحة
الفعل يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن
الزمان وهو المعنى المطابقي اذ لا معنى لاقتران الادوار الجزئية
اي الوضع الغير المسبوق يعني ان الاول مستعمل في جزء
معناه فان مدلوله المطابقي السابق الغير المسبوق وانما فسر بذلك
اذ لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق احد الوضعين على الاخر
لان معناهما العلي آه لان الاقتران فرع وجود ذلك المعنى
ولم يكن في وضع الفعل هذا المعنى موجوداً وكذا الحال في اسماء الافعال
وخرج عنه الافعال المنسلخة اي ما يدل على اثر معنى من غير دلالة
على الزمان اما لازماً كافعل عسى او غير لازم كما في انشريت وبعت اقتران
فيها اي المعاني الجزئية مع الزمان في الوضع الاول وهو
الوضع الجزئي واعلم ان تفسير هذا القيد اعني عدم الاقتران في
حد الاسم مبني على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل لان السلب
انما يتعقل بتعقل الايجاب وفي حد الفعل هذا القيد محمول على ما هو
المتبادر منه وهو ان يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلولي
لفظ بالوضع الاصلي الغير المسبوق فيخرج عنه المصدر لعدم الوضع

الدلالة

الدالة على الزمان و اسماء الفاعل و المفعول عند ال... لكون
... الاستعمال دون الوضع واسماء الافعال الدالة
بالوضع الثاني العارض ويدخل الافعال المنسلخة لافتراقها بالوضع
الاصلي لكون مفادة في حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل
بحسب الوضع الاصلي الغير المسبوق فيشمل ما لا اقتران لمعناه
اصلا وماله اقتران بحسب الاستعمال دون الوضع وماله اقتران
بحسب الوضع العارضي دون الاصلي ويخرج ماله اقتران بحسب
الوضع الاصلي دون العارضي فاندفع ما قيل ان تقييد عدم الاقتران
بكونه بحسب الوضع الاول مما لا دليل عليه سوى تصحيح الحد ولو جاز ذلك
لجاز كل تعريف بالاعم باعتبار تقييده بما يجعله مساويا وان يجوز بذ
و يشكل عليه واسماء الافعال اسميتها انما هو باعتبار الوضع الثاني
ان يعتبر عدم الاقتران ايضا بحسب هذا الوضع دون الوضع الاول
فان فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه والقارب من وجه
اخر لان معناها و يعني ان الافعال المنسلخة موضوعة
بالوضع الثاني لاثبات المعاني الحدثية وهي غير مقترن بالزمان
بحسب الوضع الاول بل المعاني الحدثية الجزئية وحاصل الجواب
ان المعتبر اقتران المعنى المستقل وهي المعاني الحدثية انفسها مع

اسماء الافعال دون

قطع النظر عن وصف كونها انشائية او خبرية [illegible]
الوضعين فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب الوضع [illegible]
ان تقول في بيان قوله غير مقترن باحد الازمنة بحيث يطرد
الحد وينعكس قوله بحسب اصل الوضع اي الاصل الذي [illegible]
زاده احتياطا فان الاستعمال الشايع يقال له الوضع ايضا لكنه
وضع طار قوله اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية بل استعمل فيها
استعمالا شائعا بحيث صار المعنى الوصفية متروكة قوله على
التغليب فان اكثرها اسماء وان كان بعضها ظروفا وبعضها جارا
ومجرورا قوله [illegible] الوضع لها بازاء المعاني الانشائية بل استعملت
فيها استعمالا شائعا قوله بعيد في نفسه لان المتبادر الى الفهم
والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع قوله كما يقتضيه ظاهر عبارته
اي ظاهر عبارة المص في تعريفاتها حيث قال افعال المدح والذم
ما وضع لانشاء مدح او ذم وافعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء
او حصولا او اخذا فيه واسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي
وانما قال ظاهر الامكان ان يصرف عن الظاهر [illegible]
صلة للوضع بل لام الغرض وان المراد بما كان في الاستعمال
لم يسلك اي الشارح هذا الطريق اي اعتبار الوضع بل قيد الوضع

بالاول

كنت ... ولو ... اى لاجل البعد وعدم رضاء الصبح لم
الكلمة في اليه ... انها بمعنى المصادر التى لو عطفت معه الافعال
بمعنى انها موضوعة للمعانى المصدرية ومستعملة فيها الا انها لو
معنى الافعال العاملة فيها اطلق عليها اسماء الافعال بادنى
الملابسة وليست بمعنى الافعال حتى ينتقض التعريفان بها طردا
وعكسا ... ولا بانها ... لم يجب الشيخ ... بانها موضوعة للصيغ
المخصوصة فرويد موضوع للفظ امهل وهيهات لصيغة بعد
لا للمعانى فيها ... قال الشيخ ... ما يؤيد لضعف الجواب الاخير
... لم يحظر بباله لفظ اسكت فعلم انه ليس موضوعا للفظ قوله
الذى حملهم مع ما فيها معانى الافعال قوله فانه قد يستعمل مصدرا
في الصحاح وله اربعة اوجه اسم لفعل وصفة وحال ومصدر
فالاول نحو رويد زيدا عمروا اى ارود عمرا وابتنى ... والصفة نحو
سار رويدا اى سيرا رويدا اولى نحو سار القوم رويدا لما اتصل
بالمعرفة صار حالا لها ... المصدر نحو لك رويد عمرو بالاضافة كقوله
تعالى فضرب الرقاب قوله تصغير ترخيم اى بحذف الزوائد قوله
لانه تام دليل وهو محل ... صيغة ونقرفا قدم للاهتمام ليكون
افادة الاختصاص المستفاد نصب العين فلا يرد ان ...

لان نسبا عالم بين وجهه قوله او للقصر تاكيد الاختصاص
المستفاد من لفظ الخواص ازالة للتردد من حاصل من توهم
وجود هذه الخواص سوى الاضافة في الفعل والحرف علي ما بين
في محله قوله او مبتدا بتاويل من بلفظ البعض ولما كان
وقوع الحرف بالتاويل غير شائع ايده بقول صاحب الكشاف
لكن عبارة الكشاف ليس نصا في ذلك فانه قال ومن في من
يقول موصوفة كانه قيل ومن الناس ناس يقولون كذا الفوائد
قوله من المؤمنين رجال قوله ولا يبعد ان يقال الفصح اي حين جعله
مبتدا ان الخواص المذكورة اقل من المتروكة وذلك لان كلمة
من يكون ما ولا بلفظ البعض المضاف الى الخواص والشائع في
لفظ البعض المضاف الي الكلام استعماله في القليل من المتروكة
بخلاف ما اذا جعل خبرا فانه حينئذ يكون مفاده كون المذكور كاينا من
الخواص علي وجه البعضية فتدبر قوله تبلغ قريبا من ثلثين من
جملتها تاء التانيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا
وموصوفا وذا حال وتميزا ومثنى ومجموعا ومنادي ومصغرا ومكبرا
قوله ومستثنى ومنسوبا ومستثنى منه ومرجعا للضمير بلا تاويل ومنصرفا وغير منصرف
وابدال اسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف

كنه

كنت في القيام اذا اخرجت والتنكير والتعريف قوله تذكير
وان الثانية من ... كانت ابتدائية اتصالية وهي ما يكون المجرور
بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا لكونه مبدأ الشيء ممتد
قوله امن الناس او من الان فان الاولى تبعيضية
لكونه بعضا من الجماعة والثانية ابتدائية اذ ليس الشخص بعضا
من الطبيعة بل جزئيا له والجزئي منفصل عن الكلي خارج منه قوله
لان عشرة اقل آه على ما هو المشهور من ان جمع القلة للثلثة الى
العشرة وجمع الكثرة للعشرة الى ما لا يتناهى قوله لانه لزوم ذلك
لان التنبيه على فايدة لا ينافي ان يكون مدخلا في افادة اصل
المعنى قوله اذ لا فرق آه على ما هو راي المحققين من ان الاختلاف
بينهما انما هو في جانب الكثرة دون القلة فان اقل منهما ثلثة
قوله تقييد لما يتضمنه تخصيص به آه وفايدته دفع احتمال ان يكون
اعتبارا داخلا على المقصور كما هو الشايع في الاستعمال قوله واما
لم يقل آه حتى لا يتوهم الا ... استدراك ولا يحتاج الى التفسير قوله
ماخذه نسبة اي ماخذ المعنى اللغوي في المعنى العرفي فانها في اللغة
ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره والعرف اعتبر فيه زايدا وهو كونه مبدأ
خارجا محمولا قوله ولم يتحاش اي آه دفع لما يرد من انه اذا كان

كان المعرف الخاصة بالمعنى العرفي يلزم التعريف قوله لما يكون
خارجا وغير محمول وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم جائز عند
المحققين اذا كان المقصود امتياز المعرف عن بعض ما عداه وههنا
كذلك اذ المقصود تميز الخاصة عن الجنس والعرض العام فشموله
للفصل والعرض الغير المحمول المختص لا يضر اذ المقصود معرفة ما به
يتميز الاسم عن الفعل والحرف وكونه خارجا محمولا لا مدخل له في
ذلك قوله كما هو ظاهر الامر لان الاصل في الاطلاق الحقيقة
والمعاني اللغوية معاني مجازية عند اهل العرف لكن هذا انما يتم لو
كان ما ذكر من معنى الخاصة عرف النحاة ايضا كما يشير فرق المصنف
في الايضاح بين الحد والخاصة بان الحد مطرد ومنعكس دون الخاصة
فانه لا يلزم انعكاسه لجواز عدم شموله قوله ويؤيده لفظ الحد فان
ذكرها مع الحد قرينة كونه ذكر المبدأ العرفي للفظ الحد قوله لكان
عد المذكورات آه لعدم كونها محمولات على الاسم قوله وهي ذكر
المبدأ اي المشتق منه وارادة المشتق فالمراد دخول اللام والجر
والتنوين والمضاف والمسند اليه قوله على الاسم باعتبار دخولها
فسر بذلك لان المتبادر من عبارة المصنف ان يكون الدخول المضاف
الى اللام خاصة الاسم دون اللام لان المضاف اليه خارج من

المضاف

المضاف مع ان اللام والتنوين والجر من خواصه وانما
قال اي وقال اللام ولم يكتف على قوله اللام مع انه اخصر واظهر
لان المتبادر من الحكم باختصاص شي بشي ان يكون المختص
وصفا للمختص به ناعتا له وليس اللام والتنوين والجر مما
يتصف به الاسم وان كانت حاصلة فيه فكان اللام فيهما
اي لام التعريف في قوله اللام بدل من المضاف اليه كما هو راي
الكوفيين او للعهد الخارجي اشارة الى اللام التي شاع في العرف
استعمال اللام مطلقا فيه وهو لام التعريف بخلاف ما عداه فانه
يستعمل فيه بالاضافة فيقال لام الابتداء ولام الامر ولام جواب
القسم او العهد الذهني اي فرد مبهم من جنس اللام وح تقيير
الشارح بلام التعريف بيان اللام الذي هو مختص بالاسم في
الواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام فيه فانه مستعمل في الفرد
المبهم لكنه لم يتعرض له اي لم يتعرض الشارح لشمول حرف
التعريف بحرف النداء لظهور اختصاص حرف النداء بالاسم
عقلا فلا حاجة الى بيان اختصاصه بالاسم فشموله لا يصير داعيا
الى اختياره على اللام اي في ضمن اختياره آه فيكون نكتة
اخرى لاختيار اللام على حرف التعريف مرجحة له وعلى الثاني يكون

كلام مبتدا البيان نكتة اختيار اللام على الالف في اللام

ان اللام الداخلة بكسر الهمزة لكونه مفعول ما قالوا النقل

بمعنى القول على سبيل الحكاية ولذا دخل الفاء على خبره ومفعول

سمعت محذوف لدلالة عليه منحصرة في الجنس والعهد

لانه ان اريد به معناه من حيث هي او من حيث التحقق في ضمن

كل الافراد او فرد منه فهي للجنس وان اريد به حصة معينة من

معناه فهي للعهد كاللام الداخل على المعرف بالتعريف اللفظي

فان المراد منها اللفظ وقد حصر بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك

فيه فلا تعيين وما قيل ان اللفظ اذا اطلق يحتمل ان يراد به نفسه

وان يراد به معناه ففيه ان ذلك مستفاد من خارج لا دلالة

اللام عليه ولو كان للتعيين فاللام الداخل على المعرف بالتعريف

اللفظي لتعيين ان المراد به اللفظ دون معناه اي لكان للجنس او

للعهد وقد انتفى الامران ههنا معناه الحقيقي وهو دلالة اللفظ

على تمام ما وضع له لزم ان لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه

مستعملا في معناه المجازي لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازي

غير ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع له ولو اريد به

اي لو اريد بالمطابقة ما يكون مقصودا لا في ضمن دلالة اخرى

سواء كانت على ما وضع له او غير ما وضع له قالوا دلالة اللفظ
على المعنى المجازي مطابقة لكون اللفظ مستعملا فيه مقصودا
منه والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم
لزم جواز دخول آه اي لزم جواز دخول لام التعريف
على الفعل اذا استعمل في مجرد الحدث لكونه معنى مستقلا مدلولا
له مطابقة بهذا المعنى   لكن ابى عن دخولها آه يعني ان
الاستعمال المجازي فرع للاستعمال الحقيقي والاستعمال
الحقيقي للفعل يابى عن دخول اللام عليه لكون معناه الحقيقي
غير مستقل فكذا الاستعمال المجازي بخلاف الاسم فان
كلا حالتيه على السواء لكون معناه الحقيقي والمجازي مستقلا
او نقول آه يعني ان فرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد
فرض عقلي غير صحيح في الاستعمال ومادة النقض يجب ان يكو
ولبيت اكثره آه انما قال ذلك لان الاضافة بمعنى
كونه مضافا بتقدير حرف الجر خاصة حقيقية   اذا لم يرد
به معناه سواء اريد به مجرد اللفظ فقط نحو اللام على هو واشد
الحل او اللفظ من حيث دلالته على معناه نحو قوله تعالى واذا قيل
لهم امنوا اي هذا القول من حيث دلالته على معناه   ولذلك

اى عدم كونها حقيقة طوى بيان اطرادها بان يقول كلما وجد

تلك الحد وجد الاسم وعدم كونها شاملة طوى بيان انعكاسها

بان يقول كلما انتفى تلك الخواص انتفى الاسم ففي كلامه نشر

على غير ترتيب اللف لاختصاص كونه موصوفا الخ فان

الموصوف وذا الحال في الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة والحال وكذا

المفعول ومسند اليه للفعل المبني للمفعول والتميز عن النسبة مزال

عن الفاعل او المفعول فلا يصلح لشئ منها الا ما يصلح ان يكون

مسند اليه وايضا لتلك الخواص آه اى لاكثرها وهي ما عدا

الجر فان لتعريفه باللام والاضافة والتنكير الذي هو مدلول

التنوين دواعى تقتضي ايرادها وكذا الاسناد اليه من كونه

فاعلا ومبتدا او مذكورا ومتروكا ومقدما ومؤخرا الى غير ذلك

المزايا بجمع مزية كيفية الفضلية ارادوا بالجر آه اى الجر اما

اسم بمعنى الحركة والحرف الدال على كون الشئ مضافا اليه

فيكون معطوفا على اللام لها ومجرورا محلا على لفظا او مرفوعا محلا

على محله لكونه فاعلا للدخول واما مصدر من الفعل المبني للمفعول

اى كون الشئ مجرورا فيكون مرفوعا معطوفا على الدخول

وقس عليه التنوين يعني هو اما بمعنى النون الساكنة التي تتبع

الحركة

الحركة الاخيرة فيكون معطوفا على اللام واما مصدر بمعنى كون
الشيء مجزونا فهو عطف على الدخول ای حرف اثره الجر
آه يعني ان الجر اما بالمعنى الاسمي او بالمعنى المصدري حرف قوله
الجزم فانه بمعنى حرف اثره الجزم واما الجزم بالمعنى المصدري
فهو بمعنى القطع ای اما الجر الذي آه قدر ذلك لان قوله
واما الاضافة اللفظية جواب سوال يرد على قوله لانه اثر حرف
الجر آه من انه انما يدل على اختصاص الجر الذي هو اثر حرف
الجر لا اختصاص الجر مطلقا ولا شك انه لا يتم بدون ذلك
التقدير وحاصله ان الجر الذي ليس اثر حرف الجر لا يكون الا
في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية واختصاص الاصل
يوجب اختصاص الفرع كيلا يخالف الاصل الفرع بيان
لمخالفة لا لنفي المخالفة ان يختص آه فالمراد بما يخالف ما يقابل
وما يختص به الاصل الاسم لانه الذي يختص به الاضافة
المعنوية وذلك المقابل منحصر في الفعل لان الحرف لعدم كون
معناه ملحوظا بذاته غير صالح لان يكون مضافا اليه فضلا عن ان
يختص به نوع من الاضافة ولهذا فسره بالفعل كما تقتضيه سياق
الكلام فان سوق الكلام في حد الاسم وضمير خواصه راجع الى

الاسم بخصوصه والا لجلا الحكم اي وان لا يكون المراد كون
الشي مسندا اليه على كون الاسم مسندا اليه لجلا الحكم عليه
بكونه من الخواص عن الفايدة ضرورة ان يكون الاسم موصوفا
بصفة مختص به وبتوضيح ذلك اي كون المراد به كون
الشي مسندا اليه مع ان الضمير راجع الى الاسم وجهان
حاصل الاول ان الحكم على الشي الواحد يختلف بحسب اختلاف
العنوان فان حكم على زيد باعتبار انه انسان بالحيوانية
كان لغوا وان حكم عليه باعتبار انه جسم كان مفيدا فكذا
الحكم بالاختصاص على الاسناد اليه ليس باعتبار ملاحظة
الاسم بخصوصه بل باعتبار ملاحظة انما هو اعم منه كالكلمة والشي
مثلا وحاصل الثاني ان ملاحظة الحكم بالاختصاص قبل الاختصاص
المستفاد من نسبة الاسناد الى ضمير الاسم وح يكون اعتباره
هذه النسبة لتاكيد الحكم بالاختصاص كما في القول المشهور
علامة الرجل لحيته وبالجملة اي محصل الوجهين وخلاصه انه يجب
ان ينظر حالة الحكم بالاختصاص الى مطلق الاسم ونوعه لا
الى خصوصه حتى يكون مفيدا سواء كان ذلك النظر والملاحظة
قبل ملاحظة الاضافة فيكون الحكم مقدما على الحكم في الملاحظة

توضيحه

٢

كما في الوجه الثاني او بعد ملاحظة الاضافة اليه كما في الوجه
الاول بعيد لانه خروج عن المسبوق يعني ان
الوجه ... لاحظت آه بدليل انهم لم يستعملوه الا كذلك
المراد بالتخصيص آه لا التقييد حتى يرد ان الفعل ايضا قابل
للتخصيص بالمفعول والظرف والحال وغيرها الا الطبيعة
آه اي المفهوم من حيث هو والمفهوم من حيث هو بمنزلة
الجزئي الحقيقي لا يلاحظ معه الافراد لانها فرع اعتبار التحقق
ولذا قال الفقهاء ان الاكل لا يقبل التخصيص بطعام دون
طعام بخلاف للاكل كلا وقال المنطقيون القضية الطبيعية
بمنزلة الشخصية فلا يقبل التخصيص اي بالمعنى المذكور
وفيه تامل آه اي في كون المراد من التخصيص هنا ما ذكر
تامل لانه يجوز اضافة المصدر الدال على مجرد الحدث الى النكرة
فلو كان المراد بالتخصيص ما ذكر لزم ان لا يكون هذه الاضافة
مفيدة للتخصيص لعدم افادته تقليل الاشتراك اذ لا اشتراك
في الطبيعة مع انه لا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص لكونه
اضافة معنوية الى النكرة وقد صرحوا بانها تفيد التخصيص فعلم
ان المراد من التخصيص الذي هو فائدة الاضافة اعم من

تعليل الاشتراك والتقييد ولاخفاء في وجود هذا النوع من
التخصيص في الفعل فلم يصح ان فائدة الاضافة مختصة بالاسم
مطلقا   ان قلت جريانه فيه اثبات الاختصاص مطلق
التخصيص بالاسم بان جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل
انما هو باعتبار معناه المصدري لانه القابل للتقييد بالظرف
والحال دون معناه المطابقي وهو معنى اسمي لكونه مدلولا مطابقيا
للمصدر وتضمنا للفعل فلم يوجد هذا النوع الا في الاسم فصح اختصاص
التخصيص مطلقا بالاسم وحاصل الجواب انا لا نم انه لم يوجد الا
في الاسم انما يتم ذلك لو لم يقبل ذلك المعنى المصدري التقييد
بالظرف والحال الا في القالب المصدري وليس كذلك فانه قابل
له في قالب الفعل ايضا كيف لا يكون قابلا له في الفعل والحال
انه حال كونه مدلولا للفعل مقيد بالزمان الذي هو مدلوله
ليس الا بين المرور وزيد والمرور معنى اسمي فلم يوجد الاضافة
بواسطة حرف الجر لفظا الا في الاسم فلا حاجة الى التقييد بتقدير
حرف الجر   واما الحسن الوجه آه فان الاضافة فيه منحصرة
افادته التخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لان سقوط
التنوين فيه بواسطة اللام   لا لمعنى ناعت آه اي بمعنى يصح

لا عنه لانه لا يحتاج الى تقدير
اليه بل لا دليل على تقديره الى ح

ان يوخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر
سواء كان منسوبا او منسوبا اليه وانما لم يجعله آه على صيغة
المتكلم اي انما جعلنا كون الشيء مضافا في عبارة الشارح في
مقابلة المعنى العام ولم نجعله في مقابلة كونه مضافا اليه او عبارة
المص لا يساعد هذا المعنى حتى يحتاج الى الاعتذار عنه لانه محتاج
الى تقدير اليه اذ لا دليل على تقديره والعطف الخ جواب
ما يتوهم من انه يجوز ان يكون قوله والاضافة معطوفا على قوله
والاسناد فيكون لفظ اليه متعلق بهما وانما قال بعيد لان الظ
ح تاخير اليه عنهما ولقوله قدس سره آه عطف على قوله
اذ لا دليل عليه اي لاحتياجه الى تقدير اليه ولقوله قدس سره
آه حيث حمل الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا اعم من كونه مضافا
ومضافا اليه من خواص الاسم ولان المصرح دليل ثالث
على جعله في مقابلة المعنى العام يعني انه مرضي للمصرح حيث فسر عبارة
المفصل على وجه التردد بهذين الاحتمالين فقال وانما اراد
المضاف او اراد الجميع ولم يقل واراد كونه مضافا اليه
ان قلت كيف يصح ارادة الجميع اي كونه مضافا ومضافا اليه من
لفظ الاضافة فانه لا يجوز استعمال لفظ واحد في معنيين سواء واحد

كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين وحاصل الجواب ان
ارادة الجميع منه مبني على الاستعمال الخ معنى يشملهما اما على
سبيل الحقيقة بان يكون لفظ الاضافة موضوعا للمطلق الخ
مجردة عن خصوصية الطرفين والا على سبيل عموم المجاز بان يرد
منه ما يطلق عليه الاضافة لا شبهة في انا نجد آه اذ لا شك
ان بين غلام وزيد حالة مخصوصة الى ارتباط بواسطة حرف
الجر مقيسة تارة الى غلام ويعبر عنه بكونه مضافا ومقيسة تارة
الى زيد ويعبر عنه بكونه مضافا اليه فلعله يدعى آه اي فلعل
المصوع يدعى ان تلك الحالة يمكن تصورها مجردة عن خصوصية
الطرفين بان يلاحظ من حيث انه ارتباط بين الطرفين بواسطة
حرف الجر من غير نظر الى خصوصية كونه منسوبا اليه واما قال يدعى
لان تصورها مجرده فرع ان يكون الحالة المقيسة الى طرف
متحدة بالماهية بالحالة المقيسة الى طرف آخر ... لجواز اختلافهما
بالماهية بحيث لا يكون بينهما اشتراك الا في مجرد لفظ الاضافة
وان لفظ آه عطف على انها اي يدعى لان لفظ الاضافة
موضوعة لتلك الحالة المجردة عن الخصوصية وهذا ايضا مجرد دعوى
اذ المتبادر من لفظ الاضافة من غير لفظة اليه الحالة المقيسة

الى

الى احد الطرفين اعني المضاف لاشتمالها والتبادر علامة

ويدعى آه هذا ايضا مجرد دعوى لانه استعمال اللفظ في

المعنى المجازي من غير قرينة وحمل جميع اي حمل الجميع في عبارة

المص على ارادة كلا المعنيين للاضافة على سبيل البدل فكانه قال

اذا ما اراد المضاف فقط او اراد كلا من المضاف والمضاف اليه

على سبيل البدل بعيد اذ لفظ الجمع لا يساعده وايضا المقابلة

بين ارادة المضاف وبين ارادتهما على سبيل البدل ركيكة

كما نقلناه اي من الايضاح فيما سبق من قوله فان

اسماء الزمان يضاف الى الفعل كان الاسمية آه فان

المضاف اليه مجموع المبتدا والخبر وهذا مبني على ان المعرب لا

يكون له اعراب محلي في قولنا ان زيدا قائم في محل المبتدا المجموع

ان مع اسمه ينبغي ان يكون آه وينصر القول الاول ان يكون

ان المختص بالاسم الجر لفظا او تقديرا لا محلا والمراد من المضاف

اليه الذي هو من اقسام المعرب وان معنى الفعل اعني الحدث

فقط يابى عن كونه مضافا اليه لاعتباره في الفعل من حيث

كونه منسوبا واما الحدث بلا اعتبار نسبته الى الفاعل فلا نم ابائه

عنه كيف وهو يقع مسندا اليه ايضا في قولك تسمع بالمعيدي

قياسي كما في المضاف اليه

بدليل انه في بيان الجر وان

الجر من اقسام المعرب

نحو اتيك يوم قدم زيد الحار او البارد فان الحار والبارد
وقعا صفة ليوم فلو لم يتعرف بالاضافة لما جاز توصيفه بهما
قوله من الاعراب بمعنى الاظهار يقال اعرب الرجل اذا بين
وافصح فالهمزة للتعدية قوله او ازالة الفساد من عرب
معدته اذا فسدت وعرب الجرح اذا اغض وفسد فالهمزة للازالة
كما في اشكيته قوله وهو محل الظهار آه فانه لصلاحيته للاعراب
صار محلا لاظهار المعاني المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية
والاضافة وازالة الالتباس بعضها مع بعض بخلاف المبني
فعلى هذا الوجه صيغة المعرب اسم المكان قوله او من اعربت
الكلمة آه ومن اعراب الحروف وهو تبيين حركاتها وسكناتها
قوله لا من الاعراب العرفي ما اختلف آخره به على راي المص او
اختلاف الآخر كما اختاره الزمخشري قوله باعتبار ان الاعراب
تحقق فيه يعني ان الاعراب بالمعنى العرفي سواء فسر بما به الاختلاف
او باختلاف الآخر اسم جامد اما على الاول فظ لانه عبارة
عن الحركة او الحرف واما على الثاني فلان الاختلاف وان كان
معنى مصدريا الا ان اختلاف الآخر ليس معنى حدثيا حتى يكون
الاعراب مصدرا فلا يجوز الاشتقاق منه اصلا الا باعتبار

النسبة

النسبة اليه باعتبار تحققه فيه كما في قولهم ليل مقمر اي ذو القمر باعتبار
فيه وح يكون القياس كسر الراء لا فتحه لا يقال جاز الظرف
من لا نجد الضو نحو مسبعة ومضبعة ومكثاة لانه مختص بالثلاثي
كما نص عليه في المفصل وبما حررنا لك ظهر اندفاع بحث المحشي
بالاشتقاق
كما لا يخفى ... وفيه انه لو جاز آه يعني لانم ان القياس في الآتي
باعتبار تحققه فيه معرب بالكسر بل القياس الفتح على ان يكون
اسم مكان لان صيغة الصفة موضوعة لمن قام به الفعل لا
لما تحقق فيه قيل في جوابه ان كلام المص هو مبني على ما اختاره
الزمخشري من ان الاعراب عبارة عن اختلاف الآخر
يكون القياس معربا بكسر الراء لان اسم المعرب مختلف الآخر
لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى بالاسم
المكان وفيه ... ث اما اولا فلان قوله باعتبار تحقق الاعراب
فيه يأبى عن هذا التوجيه فان المعرب اذا كان مشتقا باختلاف
الآخر كما اعترف به فلا حاجة الى اعتبار الظرفية واما ثانيا فلان
الاختلاف صفة الآخر لا الاسم المعرب او بعد التقييد بالآخر
لا يصير صفة للاسم كما حقق السيد الشريف في تعريف الدلالة
نعم انه يستلزم وصفا اعتباريا للاسم وهو كونه بحيث يختلف

آخره الا انه ليس معنى الاعراب العرفي واما ثانيا فلما عرفت ثم
انه لا يلزم من كون الاختلاف معنى مصدريا ان يكون الاختلاف
معنى مصدريا حتى يكون الاعراب مصدرا ويصح الاشتقاق منه
قوله من البناء اي المبني ماخوذ من البناء بالمعنى المصدري المقصود
قرار المبني وعدم تغيره بعد نقله من البناء من معناه الحقيقي الى صوغ
الكلمة في قالب هيئة لا يتغير لمناسبة اشتماله على ما هو الغرض من
المعنى الحقيقي اعني القرار وعدم التغير فلا ينافي قوله لانه شبهه آه
حيث يدل انه ماخوذ من البناء بمعنى الصوغ المذكور قوله والصحيح آه
يعني ان الفاء موضوعة لكون مضمون ما بعدها عقيبا لما قبلها في
الزمان لكنها تستعمل مجازا في كون المذكور بعدها مرتبا في الذكر
على ما قبلها ومن هذا الباب عطف تفصيلي المجمل على المجمل والمفسر على
المبهم لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام ثم اية
وقع في النسخ التي رايناها كون ذكر ذلك المفسر والاظهر فائدة زيادة
في اسم الاشارة قوله الداخلة على قيد القسم آه يعني ان المعرب
وكذا المبني ليس قسما من الاسم لان القسم يكون اخص من المقسم
مطلقا ولا شيء من المعرب والمبني كذلك لشمول المعرب للفعل المضارع
والمبني للمبني الاصل بل هما قيدان لقسمي الاسم وهما الاسم

المعرب

المعرب والاسم المبنى ولذا حمل اللام على العهد اذ لو حمل للجنس
يلزم التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا شامل للمضارع مع
لان التعريف لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع بدون التركيب
قوله ذلك آه اى كونه للعهد والاشارة الى الاسم المعرب
ثابت لانه ذاكر احوال الاسم فالمعرب الاسم المعرب وذكر
اقسامه فالقسم الاسم المعرب قوله بقرينة المقام وهو كون
المقام مقام بيان احوال الاسم واقسامه قوله اذ لا عامل آه
وان ركب مع غيره فذكر الاسم ح اى حين اندفاع النقض
بقوله تركيبا تحقق معه عامله لتحقق التعريف وتنبيه ح ذكر الجنس فيه
قوله يشبه بعضها بعضا فى كون كل منهما مبنى الاصل قوله وفيه
بحث آه يعنى ان المنفى فى تعريف المعرب ليس مطلق المشابهة او
ما تتركه الاولى مناسبة بوجه ما بين الاصل ولا اقل فى كونها
كلمة ولفظا بل المشابهة منفية عن مبنى الاصل فيصدق عليه انه لم
يشبه مبنى الاصل والا لزم الدور لانه يكون بناء كل من اقسامه لاجل
بناء الآخر فيلزم توقف كل منهما فى البناء على الآخر قوله ومجموع
المضمومين هذا مركب فى نفسه والاول مركب مع غيره قوله كما يقال
لاحد الخفين زوج هذا زوج للآخر والمجموع زوج فى نفسه قوله فالظ

فلم يصدق عليه انه لم يشبه مبنى

تعريض

المؤكدة فى البناء وهو المشابه

آه يعني ان الظاهر بناء على المعنى المتبادر صدق التعريف على ما يكون مركبا من كلمتين فصاعدا كبعلبك فقط وعدم صدقه على مثل زيد في نحو قام زيد مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بمعرب عند المص والثاني معرب لم يقل تركيبا مع عامله بل علله فقط مع انه اقل تقديرا لئلا يخرج عن تعريف المعرب الاسم المركب الذي عامله معنوي نحو زيد في زيد قائم فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب بين اللفظ والمعنى وبعد ان يراد آه اذ اطلاق التركيب مع الشيء على مجرد مقارنته به في التحقق بعيد لا خصوصية الاول فان المناسبة المؤثرة في البناء اما تضمن معنى مبنى الاصل نحو اين زيد او مشابهته اياه كالمبهمات او وقوعه موقعه كنزال او مشاكلة للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو من عذاب يومئذ ولا شك ان المشابهة من احدى وجوهه فلا يلزم في التعريف آه نعم يلزم توقف معرفة حد المعرب على معرفة المناسبة المعتبرة في البناء ولا محذور في ذلك لان الاعلام انما يتصور بكليهما والاولى هنا قدم بعضهم المبني على المعرب والمص اخره لكثرة مباحث المعرب كما يلزم فيه

اى الجهالة فى التعريف   ولم نبين اى تلك القوة
ولم يفسر ما اصله البناء اى جعل الاضافة بيانية ولم يجعلها
بمعنى اصله بان يكون اضافة اسم المفعول الى مفعوله
او مبنى فى اصله او مبنى لاصله   لان اصل جميع الافعال
البناء عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم قالوا المضارع اصيل
فى الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه   لان المتبادر
من مبنى الاصل آه بناء على ما تقرر فى ان اطلاق المشتق
على ما اتصف بمبدا الاشتقاق حقيقة وبما من شانه ان يتصف
به مجاز فالمتبادر من مبنى الاصل ان يكون البناء حاصلا بالفعل
بحسب الاصالة لا ان يكون من شانه البناء سواء حصل له ولا
من حيث هى جملة لا من حيث وقوعها موقع المفرد
فانها بهذا الاعتبار معربة محلا فضلا عن ان يكون مبنى الاصل
اكتفى فى تحقق المعرب آه افاد المحشى بهذه العناية فوايد
الاول انه ليس المراد من قوله اعتبار العلامة انه اعتبار الصلاحية
المذكورة فى مفهوم المعرب فانه عرف المعرب بما اختلف آخره
باختلاف العوامل بل اعتبر فى تحقق المعرب فى الاسم اى فى كونه معربا
الثانية انه ليس المراد من اعتباره مجرد الصلاحية المذكورة

انه اعتبرها بشرط كونها مجردة كما يتبادر الى ظاهر العبارة فانه
يلزم ان لا يكون الاسماء حال اتصافها بالاعراب معربة
بل المراد انه اعتبرها من غير اعتبار امر آخر فيرجع الى انه اكتفى
بالصلاحية الثالثة ان الصلاحية بمعنى القابلية فيجوز ان تجمع
مع الاستحقاق دون الاستعداد الذي لا يجامع مع حصول
الشيء بالفعل الرابعة ان الاستحقاق في اللغة بمعنى سزاوار
بودن وهو معنى قوله الصلاحية فيرجع الى انه اعتبر استحقاق
الاعراب ومعناه غير ظاهر ازال خفاه باقامة وجود اسباب الاعراب
مقام الاستحقاق فالمعنى الى انه اعتبر الصلاحية لوجود الاسباب الى ...
قابلية لوجود جميع الاسباب بناء على ان الاضافة للاستغراق كما هو الاصل
في الجمع المضاف وهذه القابلية بان لا يكون مبني الاصل ... مناسبا
له لان مبني الاصل لعدم كونه محلا للمعاني المعتورة لا يقبل التركيب
الذي يتحقق معه عامله والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل
عدم المناسبة سواء وجدت اي جميع الاسباب بالفعل
كزيد في قام زيد حيث تحقق التركيب والعامل وعدم المناسبة
او لم يوجد الجميع بالفعل بل بعضه كزيد حين التعداد حيث انتفى
فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد فيه عدم المناسبة

[illegible]

بل المراد مع القابلية وجود الاسباب آه فان قلت ليعيد اعتبار
وجود اسباب الاعراب في تحقق المعرب بالحاجة الى اعتبار
القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون القابلية قلت فائدة التصريح
بان مقابلته منقسم بقسمين ما انتفى فيه القابلية كهولاء وما انتفى
فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة وقصد اخراج
كل منها عن المعرب بقصد ... كانهم وقعوا في ذلك اي في ذلك
التعريف لامرين احدهما لفظ المعرب فان المعرب يستلزم الاعراب
والاعراب ما يختلف الآخر به والثاني ان افراد المعرب يوجد في
اكثره الاعراب فان الاسماء المعدودة وما اعرابه مقدر قليلة
وتوهموا ان صلاحية الحقيقة ذلك واقام العارض مقام الحقيقة
ولم يعرفوا ان الاعراب بالفعل من عوارضه الفارقة بدليل صحة
ما اعربت الكلمة وهي معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما
وبالعكس في هولاء على اختلاف فيه فان من قال العلم عبارة
عن العلم بالمسائل المدللة جعل العلم بالمسائل المجردة حكاية لمسائل العلم
ومن قال انه عبارة عن العلم بالمسائل جعله علما اشار الى ان
ليس آه لانه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف معرفة مفهوم احدهما
الآخر على معرفة مفهوم المعرب حتى يلزم الدور ولو توقف معرفة تحقق

الاختلاف فی افراده علی معرفة انها معربة بالنظر الی غیر المتتبع لا بعد
نع التوليف وبهذا الظهر فساد ماقيل فی تقرير وجه العدول لانه لو
جعل ذلک حدا لزم الدور لان معرفة اختلاف الآخر يتوقف علی
معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم الدور وما اجيب به عنه من انا
لا نم ان معرفة الاختلاف موقوفة علی معرفة المعرب اذ يجوز ان يعلم
ذلک من استعمال العرب قبل ان يعلم المعرب وفساد ما قيل ان
معرفة الاختلاف وان لم يتوقف علی معرفة المعرب بالنظر الی المتتبع
لکنه موقوفة عليها بالنظر الی غير المتتبع وهو الذی دون له النحو فالدور
لازم بالنظر اليه وکذا فساد ما قيل ان المتعلم للمعرب لا يمکن ان يعرف
الاختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا
التعريف لانه يکون عبثا فتعين ان يکون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم
في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن يتوقف علی معرفة المعرب فلو عرف المعرب
به لزم توقف معرفة المعرب علی معرفة المعرب فيلزم تقدم الشیء علی
نفسه اما اولا فلانا لا نم لزوم العبث لجواز ان يکون مقصود المتعلم
من معرفة المعرب بهذا التعريف ان يجعلها واسطة لاحکام آخر سوی
الاختلاف واما ثانيا فلانه ان اراد بقوله وتعلمه فی هذا الفن يتوقف
علی معرفة المعرب ان معرفة مفهوم الاختلاف موقوفة علی معرفة مفهوم

المعرب

المعرب او ان هذا المختلف الآخر موقوفة على معرفة ان هذا معرب
وظ الفساد وان اراد انها موقوفة عليها باعتبار كونها
مقصودة من تعريف المعرب في هذا الفن فهذا البعيد ما ذكره
المحشي بل الفساد في المقصود من التعريف اي في حصول
المقصود من التعريف وصلاحيته بيانه ان المقصود من تعريفات
موضوعات مسائل العلوم ان نعلم تلك الموضوعات بوجه
يتعدى به احكامها الى جزئياتها بمعرفة صدق تلك المفهومات
على تلك الجزئيات مثلا المقصود من تعريف الفاعل من الغير ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح ان يصير وسطا يتعدى احكامه الى جزئياته بان يصدق عليه بان يقصد هذا فاعل
فكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع واختلاف الآخر من جملة احكام المعرب
المطلوبة في النحو فلا بد من معرفة المعرب بوجه آخر يصير وسيلة لتعدية
ذلك الحكم الى جزئياته فلا يصح تعريف المعرب به للزوم تقدم الشيء
على نفسه وبما ذكرنا ظهر ان الفساد لازم من التعريف في ترتب
المقصود منه عليه وليس مقصودا بالنسبة الى غير المتتبع على ما وهم
قوله ان الغرض من تدوين علم النحو اه يلزم ان يكون الصغرى
عين النتيجة لا يقال يلزم ان لا يكون الحكم في الكبرى مفيدا لكون
مفهوم الوسط عين مفهوم الاكبر لانا نقول يكفي لافادة الحكم الفرق
بالاجمال والتفصيل كما في حمل الحد على المحدود بخلاف التوقف كما يجيء

تو ب والنتيجة متاخرة عنها ابتدارا وبواسطة لا شك ان
الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فان
قلنا انه توقف آخر مسبب من توقف الواسطة كان تاخر النتيجة
عن الصغرى ابتدارا وان قلنا انه هو التوقف الاول خ
للواسطة ابتدارا ولا يتوقف عليه بتوسطها كان للتاخر المذكور
بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه لا في ضمن الدور على
تقدير تاخر النتيجة عن الصغرى ابتدارا وفي ضمن الدور على تقدير
تاخرها بواسطة الدليل ح وقد اشار الى تطبيق لعبارة الشارح على ما
ذكره من البيان ح اي معرفة ان هذا او ذاك معرب آه اشارة
الى دفع ما يرد على عبارة الشارح من انه ان اريد بالمعرب مفهومه لا يصح ارجاع
ضميرانه اليه اذ مفهوم المعرب ليس مما اختلف آخره وان اريد ما صدق
عليه المعرب لا يتم التقريب لان الكلام في مفهوم المعرب وحاصل
الدفع اختيار الشق الثاني لكن مع قيد الحيثية ملحوظة فالمعنى المتقدم
من معرفة ما صدق عليه المعرب من حيث انه معرب اي من معرفة
ان هذا او ذاك معرب ح فان التصديق آه بيان لكون المعرفة
المتقدمة اعني التصديق بانه معرب مغايرة بين معرفة مفهوم الاختلاف
فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم معرفة مفهوم الاختلاف

بطريق الاجمال في ضمن لفظ المعرب والمتاخر معرفة بطريق
التفصيل في ضمن ما اختلف آخره به لانا نقول لا مدخل
آه حاصله ان الفرق الاعتباري مدخل في التوقف فانه
يكون الموقوف والموقوف عليه في الحقيقة ذينك الاعتبارين
اما اذا لم يكن لهما مدخل في التوقف فالموقوف والموقوف عليه
شيئا واحدا الا انه يوجد موثر في التوقف والامر ههنا
كذلك اذ الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا او ذلك الذي
هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم المعرب الذي هو محمول
في الصغرى وهي اي نفس مفهوم الاختلاف واحدة في
صورتي الاجمال والتفصيل اي في الصغرى والنتيجة وليس
ملاحظته تفصيلا متوقفا على ملاحظته اجمالا حتى ينفع في عدم
لزوم تقدم الشي على نفسه والحمد بالغ المحشي في تحقيق هذا
المقام بما لا مزيد عليه والعجب ممن نظر في كلامه ولم يتعمق فيه
عليه عجبا تفصيله تبدل ذات الدال اي الدال على الفاعلية
والمفعولية والاضافة بالضرورة واذا تبدل ذات الدال
تبدل دلالته ايضا تبدل دلالته المقصودة آه اي دلالته
على الفاعلية والمفعولية والاضافة مع تغاير ذات الدال مثلا

تقدم الشي على نفسه لا يتصور الا باعتبارين ... والموقوف عليه والموقوف ... يدفع ... ودفع ... مر

الفتحة في رأيت احمد ومررت باحمد باق على حاله وفي الاول
دلالة على المفعولية وفي الثاني على الاضافة لان الحركة لا
يقوم بالحرف لكونها متأخرة عنه في التلفظ ولذا يتلفظ بالحرف
حالة الوقف من غير الحركة بما يقوم به الحرف وهو المتكلم في
متناهم العرف والهواء المتموج في المخارج في التحقيق لكنها
تابعة له اي لا يمكن التلفظ بالحركة الا بعد تلفظ الحرف كما ان
الصفة تابعة للموصوف في التحقيق ان قيل ان فاعلا آه
فاعل اذا كان اسما او مؤنثا الجمع على فواعل نحو كواهل وكواكب واذا
كان صفة فلا الجمع على فواعل وقد شذ نحو فوارس سوالك والمؤنثة
سواء كان بالتاء او بدونه مثالان فواعل وفعل نحو صوالب
وحواسر ولثوم وحيض ومن ههنا قيل في الجواب انه يجوز ان يكون
عوامل عاملة كما في قوله عليه الصلوة والسلام ليس في العوامل
والحوامل صدقة لان العامل قلما يكون غير كلمة يمكن عدم مجيء
عاملة في كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال صار اسما اي صار
في عرف النحاة اسما لما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
به خرج آه قيل انه خرج بقوله آخره اي آخر المعرب لان من الا ستفهامية
مبنية والجواب ان المراد من الضمير للمعرب لا لخصوصية بل باعتبار

لوله

نوعه كما في قوله والاسناد اليه على مامر لا يقال بقيد العوامل
بالدخول يخرج عامل المبتدا والخبر لان الدخول اما اللحوق بالاخر
او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية لانا نقول ذلك
التقييد بالنظر الى المعنوي بطريق التغليب لا لان الاختلاف
لا يتحقق بالعامل المعنوي وحده اختلاف معنو ومثاله
في الرضي اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت
على من حكيت في لفظ من اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات
تثنيه وجمعه وتانيثه في لفظ من فعلى هذا كان الاولى ان يقول
رجل بدل زيد الا انه لما كان غرضه مجرد مثال الاختلاف العوامل
الداخلة على المستفهم عنه ولم يكن في صدد بيان ضابط اختلاف
من باختلاف المستفهم عنه اكتفى على المثال الفرضي كما سيجي
عنه العنوان اي التغير للفظ العوامل فانه وان صار اسما لكن فيه
لمح الوصفية الاصلية فهو باعتبارها مبني عن الحيثية كانه قيل
باختلاف العوامل من حيث انها عوامل اي صورة آخره
في الرضي اذا قصدنا ان يرد التمييز والمنتصب عنه الى مركزهما
الاصلي جعلنا المنتصب عنه ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز
او عطف بيان له فتقول في كفى زيد رجلا كفى رجل زيد وفي طاب

زيد اباطاب اب زيد والكان التميز متعلقا لما انتصب عنه
اما وصفا له او غير وصف له اضفنا التميز الى المنتصب عنه
فنقول في طاب زيد علما ودارا طاب علم زيد ودار زيد فعلى هذا لما
عبر الشارح عن التميز المزال بالاضافة وجب ان يكون اللفظ
المختلف متعلقا لآخر المعرب اما وصفا له او غير وصف وليس
الامر كذلك فسر المحشي ح اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى
فان اللفظ عبارة عن مجموع المادة والصورة ليكون متعلقا لآخر
المعرب وصفا له وانما لم يجعل اللفظ مصدرا بمعنى التلفظ وعدم
الاحتياج الى التجريد لان التلفظ ليس من صفات المعرب حتى
يجعل اختلافه حكما من احكامه ولانه لا يتصف بالاختلاف في نفسه
بل باعتبار الملفوظ اي يختلف آخره بحسب التقدير اشارة
الى ان التقدير مصدر وليس معنى المقدر على ما فهم اذ لا مقدر في
نحو حبلى مع كون اعرابه تقديريا كما في مسلمي حالة الرفع فانه قدر
ان الياء بدل عن الواو وكما في عصا وقاضي فانه قدر ان اصلهما
عصو وقاضي مع الحرف والحركة كما في حبلى وغلامي فانه قدر تلبسهما
بالحركة من غير تقدير الحرف اما في غلامي فقط واما في حبلى فلكون الالف
المقصورة زائدة غير منقلبة عن الواو والياء فان آخرها

١٠٥

اه يريد ان فرض اعراب آخرهما غير ممتنع لعدم المانع منه اما الممتنع
المفروض وهو وجود الاعراب فيهما في التلفظ لاستعمال محل
الاعراب بالحركة في غلامي وبالسكون اللازم في حبلى بخلاف هؤلاء
في جائني هؤلاء فان فرض اعراب آخره ممتنع كالمفروض لوجود
المانع وهو مشابهة مبني الاصل والكان واقعا في محل المعرب
وبهذا تبين الفرق بين الاعراب التقديري في نحو حبلى والاعراب
المحلي في نحو هؤلاء فتدبر لان الاختلاف الخ يعني يحتاج في جعل
قوله لفظا او تقديرا منصوبا على المصدرية بخلاف الموصوف الى
ارتكاب التجوز في كون الاختلاف ملفوظا لان الاختلاف امر
معنوي ليس من مقولة الحرف والصوت حتى يكون ملفوظا حقيقة
بخلاف العوامل بكونه منصوبا على حذف المضاف واما التجوز
في قوله لفظا بجعله مجازا عن الصورة في الوجه الاول
وبمعنى الملفوظ على الوجه الثاني لو جعلت اه متعلق بقوله
مجازا اختلفوا في ان الحركة لفظ اولا فمن فسر اللفظ بما يتلفظ
به جعله لفظا بل كلمة ومن فسره بصوت يعتمد على المخارج من
حرف فصاعدا قال انها ليست بلفظ لانها ابعاض حروف المد
وكونها مسموعة لا يستلزم كونها ملفوظة كالوقف والامالة والغنة

للان العامل آه فيكون التفصيل قاصرا مع عدم احتياج بيان

الحكم اليه هذا على تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو الشائع

في استعماله في مقابلة الملفوظة اما لو كان بمعنى المفروض سواء

كان محذوفا او لا ليشمل المعنوي ايضا لكنه خلاف الظ • لانه

اي الجعل المذكور وذلك اي عدم اللاية ثابت للان

الظ اي الظ تقدير للان قوله الاتي بيان لاقسام الاعراب

فهو عبارة عن تقدير الاعراب والاعراب اللفظي وقوله لفظا

او تقديرا هنا بمعنى الصورة والغرض لكنه مشير الى شيوع الاعراب

فيكون قوله الاتي اشارة الى ما فهم من قوله لفظا او تقديرا او لا

يكون اشارة الى لفه ورايت جبلي ومررت بجبلا شارة

الى ان بيان الشه يع قاصر بما يكون حقيقة او حكما حيث لم يورد

المثال للاختلاف التقديري حكما مع انه لخفائه احق بالبيان

اي مدلول ما بين الصورتين اشارة الى دفع ما يترا اي من انه

لا يصح جعل قوله مثنى ومجموعا حالا من قولنا رايت مسلمين ومررت

بمسلمين لان ان قرئ بصيغة التثنية لا يكون مجموعا وان قرئ بصيغة

الجمع لا يكون مثنى وحاصله ان المراد مدلول ما بين الصورتين

المكتوبتين قرئ هذان النقصان للتعيين الى مدلولهما ولا اقتران

للتعقل

۱۰۹ [illegible]

وهذا الطريق شائع فی کتب اللغة فی بیان وجوه الحرکات لقد
الزعم مثلثة الفا ان مدلول هذه الصورة مثلثة الفا ولما
ما قیل من ان قوله وقولنا معطوف علی قولنا صنو فی تقدیر
لئلا ینتقض بمثل قولنا رایت مسلمین ومررت بمسلمین مقولة
مثنی او مجموعا متعلقا بمثل لا بهذا القول مع کونه تکلفا محتاجا
الی اعتبار الحال عن المحذوف لا ندفع المحذور لان المسلمین وبمسلمین
ان قدر مثنی کان المراد من المثل علی ما هو المشهور الشائع
سایر الفاظ المثنی وان قدر جمعا کان المراد منه سایر الفاظ الجمع
فلا یکون شاملا لهما وحمل المثل علی ما حاثل بهما فی الاعراب بالحرفین
سواء قدر بصیغة التثنیة او الجمع خلاف الظ المتبادر حقیق بان یقضی
منه العجب ای علامة هی النصب ای الاضافة بیانیة لا لامیة
فان فتحة غیر المنصرف نصب وجر لا علامة لهما ان قلت الترکیب
مع العامل آه لما کان السایل بقوله فان قلت لا یتحقق الاختلاف
ناقض لشمول الحکم المذکور لجمیع افراد المعرب مستدلا علیه بصورة
الترکیب مع العامل ابتداء کفی للمجیب ان یمنع عدم شمول الحکم المذکور
للمادة المذکورة مستندا بالجواز فلذا قال فیجوز ان یکون الترکیب آه
الا اذا کان العامل لفظیا اذ لا یمکن الترکیب بین اللفظ والعامل

المعنوي بالتركيب الذي يتحقق معه آه اي لجنس التركيب فلا
يرد انه كيف يمكن تحقق عاملين معنويين بتركيب واحد عاملان
معنويان مخالفان العمل للعامل اللفظي فيتحقق الاختلاف في
آخر المعرب اي المعرب الذي جعل مادة النقض اجيب
لاثبات النقض بالصورة المذكورة بانه ان تحقق ههنا اختلاف
آخر المعرب واختلاف العوامل حيث توارد عليه عاملان معنويان
وعامل لفظي لكن لم يتحقق اختلاف العوامل في العمل وهو المراد
ههنا لان عمل العامل المعنوي آه لان العامل المعنوي منحصر
في عامل المبتدا وفي عامل المضارع على تجرده عن الناصب والجازم
وعمل كليهما الرفع وان قلت قد ذكر في اللباب العامل المعنوي
معنى الفعل الماخوذ من غيره وهو قد يعمل النصب ايضا كما في هذا
بعلي شيخا فكيف يصح قوله حصر عمل العامل المعنوي في الرفع قلت هذا اصطلاح
مختص بصاحب اللباب والقول المشهور وما عليه الجمهور ان العامل
المعنوي عامل المبتدا والفعل المضارع فحسب ولو سلم فالمراد بالعامل
العامل المعنوي الذي لا يمكن التركيب معه الا بالتركيب بما لا يسقط منه
لا يلزم ان يكون لازماله هي يمتنع مفارقته منه فيمكن الاختلاف
المذكور كذلك لفارق المعرب حين التركيب مع العامل ابتدار

يوضع بعد التركيب ثانيا وثالثا   ان تخلف يجوز ان يفيد آه
اى يمكن ان يوجه الحكم المذكور بحيث لازما للمعروب بان يفيد الاختلاف
المدلول عليه بقوله ان تخلف باحد الازمنة ولا شك انه لازم
للمعروب حال ابتداء التركيب اذ يصدق عليه انه تخلف آخره في
وقت ما اعني وقت التركيب ثانيا وثالثا   والا لم يكن آه
والسر فيه ان لزوم الانفكاك المطلق يقتضي عدم انفكاكه عنه
في شئ من الازمنة وهو مفارق عنه في زمان التركيب ابتداء
بخلاف الاختلاف المقيد باحد الازمنة فانه يقتضي عدم انفكاكه
عنه في جميع الازمنة وهذا كالمنتقش المطلق فانه غير لازم للانسان
بخلاف المتنفس في وقت ما   فيه صرف الكلام عن الظاهر
آه اى في هذا التوجيه صرف للكلام اعني قوله ان تخلف عن
الظ وهو الاطلاق بلا ضرورة اذ لا داعي الى جعل الحكم لازما
لا يقال المتبادر من القضية الخالية عن الجهات اطلاق النسبة
وكونها ثابتة في وقت ما على ما قالوا في بيان وجه تسمية المطلقة
العامة وسيجئ في كلام المحشي رابعه لانا نقول ذلك الاطلاق بمعنى
فعلية النسبة المقابل للامكان الشامل للدوام والوقوع في
احد الازمنة والمقصود هنا التقييد باحد الازمنة المقابل للدوام ولذا

اشتلد المحشي مع لفظ احد الازمنة دون وقت ما فمن بدله بذلك

روما للاختصار ذهل عن فهذه الفايدة مع انه بعد التقيد

آه اي مع ان الحكم المذكور بعد التقيد باطرف ايضا غير لازم لان

اللزوم معناه امتناع الانفكاك والاختلاف في احد الازمنة مما

يجوز انفكاكه عن المعرب بجواز تحقق معرب مع انه لم تحقق معه الا

عامل واحد او اثنان ولم يتحقق عوامل في شي من الازمنة

فلا يكون مختلف آخره باختلاف العوامل في شي من الازمنة جميعا

قيل ان الاحتمال الصرف لا يكفي لبعض الاحكام الادبية بعيد

عن المقصود بمراحل لما عرفت من ان الاحتمال ينافي اللزوم

نعم قابلية الاختلاف آه تقرير لما تقدم وبيان لمنشا اشتباه

السايل وسهوانه لم يفرق بين قابلية الاختلاف اللازم للمعرب

والاختلاف في احد الازمنة الذي هو عرض مفارق ولما كان

آه يعني لما كان المتبادر من قوله ان يختلف ان يكون الاختلاف

واقعا في وقت وحمله على الامكان صرف عن الظاهر المتبادر

لم يتعرض الشارح لهذا التوجيه وما قيل ان المقصود بيان الحكم الكلي

لينتفع به المتعلم وحين الحمل على فعليه لا يبقى الحكم كليا ففيه ان الحمل

على فعلية النسبة انما يخل بلزوم الحكم المذكور للمعرب دون كليته

نعم

نعم لو تحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة
لا خلل بكلية الحكم ودونه خرط القتاد   قيل آه اي قيل
في توضيح الحكم المذكور بحيث يصير لازما ان المراد بالاختلاف
المدلول عليه بقوله ان يختلف معنى يشمل الاختلاف الذي
حصل بعد الحال البنائي كما في الاسماء المعدودة المركبة مع
العامل ابتداء والاختلاف الذي حصل بعد الحال الاعرابي كما
في المعربات المركبة مع العوامل ثانيا وثالثا والمراد بالاختلاف
المذكور ثانيا بقوله باختلاف العوامل معنى الوجود بالتجريد
عن بعض المعنى لان الاختلاف هو الوجود مع التغير عن الحال
السابق وعبر عن الوجود بالاختلاف لمشاكلة قوله ان يختلف
والمراد بالعوامل الجنس فيكون المعنى ان يتبدل آخره بان
يزول حالة البنائي وهو الوقف او يزول حالة الاعرابي لوجود
جنس العامل وح يكون الحكم لازما للمعرب بلا شبهة
فان اللام الداخلة آه قالوا ان اللام الداخلة على الجمع للعهد فان
معهود فللاستغراق فان تعذر الاستغراق نحو لا تزوج النساء
فهو مجاز عن الجنس   ولا يخفى بعد ذلك كله اما الاول
فلان المتبادر من قوله ان يختلف آخره اي آخر المعرب الصالح

لم يكن

فتأمل

به بعد صيرورته معربا واما الثاني فقط واما الثالث فلان
نسبة الاختلاف الى العوامل ينادي على ارادة الجمعية فكيف
يحكم ببطلانه ولا يخفى آه يعني ان الظاهر ان يكون الخاصة
الشاملة ههنا محمولة على المعنى العرفي اي ما يكون لجميع الافراد
ومع يراد ان الحكم بعدم كونه من خواصه الشاملة انما يصح لو لم يتحقق
في الصورة المفروضة وهي ما اذا تركب الاسماء المعدودة مع
عامله ابتداء عوامل في شيء من الازمنة فانه لو تحقق فيها عوامل
في الازمنة المتعددة يكون متصفه بالاختلاف وان لم يكن
متصفة به في وقت ابتداء التركيب لكنها ليست شاملة آه
استدراك لدفع توهم ناش من قوله شاملة لكل معرب واشارة
الى توجيه عبارة الشارح بان يراد بالشاملة الشاملة لكل وقت
فكان القرينة آه لما كان ذكر العام وارادة الخاص مجازا
لابد له من قرينة اما حالية او مقالية بان النون فيهما آه
حيث يدل كل منهما على تمامية الكلمة ويسقط عند الاضافة
ولعلهم آه اي ليس مرادهم تشبيهه بالتنوين في جميع الاحكام
فانه بط لان التنوين كلمة براسها بخلاف النون فانه جزء لها
بل مرادهم ان حيثية المشابهة بالتنوين لما وجدت في النون

حين

حين خلوهما عن اللام جاز ان يجعل الحرف السابق على النون

وهو الواو والياء في حكم الآخر بالنظر الى ان مشابهة النون

بالتنوين الذي هو كلمة برأسها جعل النون في حكم كلمة برأسها

من هذه الحيثية وان كان جزءا لها بالنظر الى كونه علامة التثنية

والجمع لامتناع اجتماع اللام آه يعني لو كان النون حين

كونهما معرفين باللام بمنزلة التنوين لزم اجتماع اللام والتنوين

وهو ممتنع اي تحوله آه فسر الاختلاف بالتحول لان الاختلاف

لا يكون ناشيا الا من متعدد فيلزم ان يكون حركة زيد في

ابتداء التركيب اعرابا ولو اعتبر بالنسبة الى السكون السابق كان

زيد في حال عدم التركيب ايضا معربا لان نسبة الاختلاف الى

الطرفين على السواء فاذا كان الاسم في احد طرفيه معربا لزم

ان يكون في الطرف الآخر كذلك ودفعا للتحكم بخلاف التحول فانه

ناش من الحركة الثانية او الحرف الثاني وان كان تقدم حركة

او حرف شرطا له كان التحول ان يتصف لشيء لم يكن قبل فتدبر

وكذا وصف كونه معربا فان عدم المشابهة والتركيب

ايضا بسبب الاختلاف لكنه يشكل آه الوجه الاول اعني

تخصيص كلمة ما اختاره الفاضل الهندي والوجه الثاني اعني

الحمل على النسبة القريبة نقله بقيل اشارة الى ضعفه فما في
الشرح نقل لكلام الغير وما في الحاشية مختاره فلا يرد ان
الحاشية يخالف الشرح وما قيل في جواب هذا الاشكال
بان المراد من الحرف حرف علة ساكنة او حرف آخر او حرف من
المباني بقرينة ذكره مع الحركة فلا يخفى ركاكته لان تخصيص الحرف
بما ذكر تخصيص بعد تخصيص ومجاز في مجاز يحترز عنه في المحاورات
فكيف يرتكب في التعريفات ولو جاز مثل هذه التخصيصات لانسد
باب نقيض التعريفات جميعا ومنعا على انه يخرج من التعريف
حروف الاعراب لانه من حروف المعاني ولذا البعضهم من كلمة
والاولى آه انما قال والاولى ولم يقل والاصوات اما تادبا كما هو
طريق الشارح قدس سره من اهضم النفس وعدم الاعجاب ولما
للمناقلات التي ذكره المحشي في الحاشية الآتية لان ما لا يخرج
بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السبب القريبة المفهومة من البار
الجارة لكن الاولى ان يخرج الجمع بالسببية المفهومة ولا يرتكب
مزيد التكلف ولك ان يجعل الباء للآلة آه اي للاستعانة
التي دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد كذا في الرضي فلان آلة
الشيء آه يعني ان المقتضى آلة حتى يخرجا اي العامل والمقتضي

جعله

المعنى بسبب بعيد لتوسط الالحاح
بينه وبين الاحلاف والالة كالموثر
الا كسا وما فلا يكون م

لكن المصنع اعتذار من عدم جعله من تمام الحد بانه مخالف

لمرضى المصنع فانها سبب قريب له اذ السبب القريب ما لا

يتوسط بينه وبين المسبب سبب آخر والسبب التام كذلك

قلنا ليس آه اى لانم الانتقاض المذكور لان العلة التامة

ليس لها سببية قريبة الا اجزائها المتركبة من سببية

سبب قريب وبعيد والسببية المتركبة من القريبة والبعيدة

ليست سببية قريبة اذ لو كانت قريبة كان سببية اجزائها

باسرها سببية بعيدة فلم يكن مركبة من القريبة والبعيدة وليست

بعيدة ايضا لعدم تخلل سبب آخر بين العلة التامة والمعلول فهي

كالمركب من الداخل والخارج ليس بداخل ولا خارج وهذا الجواب

مبني على تسليم ان لها سببية سوى سببية الاجزاء والا فيمكن

ان يقال ان العلة التامة ليست لها سببية اصلا بناء على ما قالوا

من ان العلة التامة بمعنى مجموع ما يتوقف عليه ليس لها تقدم

على المعلول والا لزم تقدم الشي على نفسه فيما اذا كانت العلة

التامة مشتملة على المادة والصورة لتقدم مجموع المادة والصورة

الذي هو نفس المعلول على العلة التامة المتقدمة على المعلول

ولذا قال الوافي لعل فيها مجموع ما يتوقف عليه المعلول الا الجزء

الذي يتوقف عليه المعلول ووصفها بالعلية والسببية وصف
لها بحال متعلقها كما في زيد القايم ابوه مركبة من قريب
والبعيد في بعض النسخ المتركبة من القريبة والبعيدة فعلى
الاولى حال من سببه وعلى الثانية صفة لها وهو الظ نعم
لو ثبت التقرير السابق واورد كلمة لو اشارة الى انتفائه ولما
التكلم فالظ انه يتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه
آلة في وصول اثر التكلم الى المعرب لا يقال لو كان الخ
ابطال لان يستلزم يراد بالباء السببية القريبة باستلزامه
عدم جامعية تعريف الاعراب بناء على ان السبب القريب يستلزم
المسبب فلو كان الاعراب سببا قريبا للاختلاف لزم عدم تحقق
الاعراب في المركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه لانا
نقول آه حاصل الجواب منع استلزام السبب القريب للمسبب
لان السبب القريب عبارة عما يكون علاقة العلية بينه وبين ذلك
الشيء لا بينه وبين سببه واسطة وهذا المعنى لا يقتضي استلزامه
للمسبب لجواز كونه مع عدم تخلل الواسطة غير موجب لحصول المسبب
لا يقال فالعبارة الصحيحة آه اورد الفاء ايذانا بان منشأ
هذا السؤال ما تقدم من جواز عدم استلزام السبب القريب

للمسبب

للسبب فيجوز ان لا يتحقق الاختلاف مع وجود الاعراب كما في
المركب ابتداء يعني فعلى هذه العبارة الصحيحة ان ما يختلف يشعر
بتاخر الاختلاف عن الاعراب وجواز تخلفه عنه لا كما اختلف
الدالة على تحقق الاختلاف بسببه ان قيل يمكن ان
يجاب ايضا آه اي عن السوال المذكور بقوله لا يقال لو كان المراد
الباب القريب لزم ان لا يتحقق الخ بمنع الملازمة لان الاختلاف
ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف حتى يقتضي
سابقة احدهما فلا يتحقق في المركب ابتداء بل اعم منه ومن
التحول ومن ان تحول الى الحركة ولا شك في تحقق هذا القسم
في المركب ابتداء ومن التحول آه بيان لجميع اقسام الاختلاف
استطرادا ولا دخل له في الجواب كالاسماء الستة فانه قبل
التركيب مع العامل كان حرف منها غير دالة على معنى وبعد التركيب
صار دالا على الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن علامة الى علامة دلالة
كيائي التثنية والجمع فان الياء فيهما حال النصب علامة المفعولية
وحالة الجر علامة الاضافة فيهما كضمتين في فلك مفردا وجمعا
ولا يتعذر ذلك في الالف والياء والواو بان يقال ان الالف
في التثنية قبل الاعراب مغايرة لما بعده وكذا الواو ولا ذاته

التي تقدير حذف علامة التثنية والجمع والعلامة لا لحذف
كذا في الرضي غير مرضي عن المصرح فلما سياتي فيما نقله
المحشي عن المصنف في وجه اختيار هذا التوليف من ان الاختلاف
هو التحول من حركة او حرف الى غيره فان المتبادر آه يعني
ان المتبادر من نسبة الفعل الى المشتق وما في حكمه ان يكون الفاعل
بمبدأ الاشتقاق سابقا على حصول هذا الفعل فيقتضي رجع ضمير
قوله آخره الى المعرب ان يكون حصول الاختلاف فيه بعد صيرورته
معربا فلا بد في هذا الجواب من ارتكاب تجوز كما قولهم ارضعت هذه
المراة هذا الشاب وان يحول آخره من الاعراب الى الكسرة اعلم قوله
ان نحو غلامي اي الاسم المضاف الى ياء المتكلم فيه تحول من السكون
الى الكسرة وبهذا الاعتبار لا كلام فيه لان تحول آخر المبني وبعد
التركيب مع العامل المعنوي فيه تحول من السكون الى الاعراب
التقديري وهو بهذا الاعتبار داخل في المعرب وحركاته التقديرية
في الاعراب لانه ما اختلف آخره به من حيث انه معرب تقديرا وتحول
من الاعراب اللفظي الى الكسرة لانه لما لم يشابه مبني الاصل كان
حقه ان يعرب لفظا الا انه لاستعمال محله بالكسرة تحول اعرابه
الذي استحقه بسبب التركيب الى الكسرة بان ابقي الكسر على حاله

كان

كان قبل التركيب ولم يعرب لفظه واعتبر الاعراب تقديرا
وهذا هو المقصود فان كسرة غلامي بعد التركيب بالعامل بانه
تحول آخر المعرب من الاعراب اللفظي استحقه بالتركيب
لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل اليا
ولذا كان هذه الكسرة موجودة قبل التركيب فلا معنى
لتحول الاعراب اليها وقد تحير الناظرون في هذا المقام ولم يحوموا
اصول المرام قيل لو قال الشارح نحو حركة غلامي لكان
ارجح لشموله ما قبل يا رفي نحو مسلمي في جاني مسلمي وكذا
جر الجوار اي جر حصل بسبب الجوار كجر ارجلكم بسبب رؤسكم
فانه تحول من النصب الذي استحقه بسبب اغسلوا لكونه معطوفا
على وجوهكم الى الجر فاختلف به آخر المعرب لكن لا من حيث
انه معرب بل من حيث انه جار برؤسكم وليس هذا الجر من
الاعراب على ما وهم والا لزم تحقق الاعراب بدون العامل
والمقتضي ولذا اورده الشيخ السيوطي في القنية في الخاتمة وقال
لم يثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة في النعت
نحو جحر ضب خرب وفي التوكيد كقوله يا صاح بمعنى ذوي
الزوجات كلهم بجر كلهم على المجاورة وزاد قوم وفي بدل في

ودفع هذا التحول لعدم البناء الى
لا ما قبل فيه ان الكسرة قبل التركيب
موجودة قبل التركيب

عطف النسق وصرحوا عليه قوله تعالى واسحوا برؤسكم وارجلكم
قال الوصان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم ولا عرج
عليه احد شيا   واما حركات ما قبل هذه الادوات آه هذا
خلاصة ما ذكره الشارح الرضي بقوله ولا يعرض على المد بكسر الآخر
لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان
يقع الاعراب الذي كان على الآخر اسعى لاجل ياء الاضافة
من غير انتقال الى شيء آخر واسع لاجل ياء النسبة وتاء
التانيث وانتقل الى الياء والتاء تركيبهما مع الاسم وبهذا
يعرف الآخر وكذا في الف المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك
لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب والمعرب كما ذكرتاه هو
المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب
بها والمونث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف
المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن
المثنى ولم تخبر عن مفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف
كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه
الاحرف   وان ابيت عن ذلك اي عن خروجها برجع الضمير
الى المعرب بناء على انها وان لم يكن معربة قبل لحوق هذه الادوات

نقوة

بقرينة بعد لوقوعها فصدق على تلك الحركات انها اختلف بها
آخر المعرب في الجملة فخرجت بقيد الحيثية لان الاختلاف الحاصل
تلك الحركات ليس من حيث انها معربة بل من حيث انها قبل
هذه الادوات   لوجوده قبل عامل الجر لغرض او لا عامل الجر
انما ما بشانه رد لما ذهب اليه البعض من اعراب نحو غلامي حال
الجر لفظي فيكون كسرته مما اختلف به آخر المعرب من حيث انه
معرب يعني ان تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر فلا
يكون مما اختلف به آخر المعرب من حيث انه معرب فلا يكون
اعرابا ثم اضرب عنه بقوله بل قبل مطلق العامل لانه بسبب
الاضافة المتقدمة على التركيب كما عرفت وكذا الحال في
الصور آه اذا اخرجت بقيد الحيثية   جمع معنى بمعنى ما يقوم
بالشيء هذا المعنى ايضا مستعمل فيما بينهم حيث قالوا الصفة
ما يدل على ذات باعتبار معنى قايم وانما حمل على هذا المعنى و
ان كان استعماله بمعنى ما يقصد من الشيء اكثر ليكون قوله
ليدل على المعاني المعتورة مشيرا الى الدليل الاتي بقوله وانما جعل
الاعراب في آخر المعرب كما انه متضمن لوجه كونه مختلفا باعتبار
توصيف المعاني بالمعتورة   معطوف على اسم ان آه

لانه التقصير بعض بعض كسرة علامات سببت
من الاعراب في بنية من الاحوال
لوجوده قبل مطلقا العامل

يعني انه داخل تحت النفي مفعول لارادة المقدر بعد لا وليس

جملة براسها معطوفة على النفي ثم العطف على اسم ان اعني

الضمير اما على محله القريب فيكون اللام منصوبا واما على محله

البعيد فيكون مرفوعا وعلى هذا الحتمل ان يكون عطف مفرد على

مفرد وان يكون عطف جملة على جملة في الاسماء قيد بذلك

لان وضع الاعراب في المضارع ليس للدلالة على المعاني

من غير استعانة الى العامل عدى الا استعانة بالتي تتضمن

معنى الاحتياج وذلك للاعتناء بشانها اي بشان المعاني

لانه يتعلق بافادتها واستفادتها نظام المعاش والمعاد او

بشان الاسماء لكونها عمدة في المحاورات التي يتعلق به النظام

لحصول الكلام بها بخلاف الافعال والحروف اولا نظر

آه فان المنظور لهما بيان المعنى العرفي للاعراب ولا تعلق له

بالوضع اصلا وفي التصريح بالتعميم بقوله لا قصدا ولا تبعا اشارة

الى وجه كونه غاية البعد لكان الاعراب هو الاختلاف

لاتفاقهم على ان الدال على المعاني هو الاعراب ووجه

ذلك آه يعني ان محط الفائدة والمقصد بالافادة في الكلام

مثبتا كان او منفيا هو القيد كيلا يكون ذكره لغوا فالمقصد

بالافادة

بالافادة ههنا الاختلاف المدلول عليه بقوله المقصورة عليه
ولما كان اختلاف المعاني مستندا الى الاعراب من حيث
اختلافه لا من حيث ذاته بسبب الدلالة على المعاني المختلفة
الى اختلاف الاعراب اشارة الى مدخلية اختلاف الاعراب
في اختلاف المعاني وانما ذكره المحشي مع ظهور وجه تقديم ارجاع
الضمير الى الاختلاف على ارجاعه الى ما مع كون المرجع تقدم
الذكر معنى لدلالة اختلف على الاختلاف بخلاف الوجه الثاني
فانه يكون المرجع متقدم الذكر صريحا فيكون محط الفائدة
القيد الاخير كما هو استعمال الفصحاء وعلى الوجه الثاني يكون
القيد الاخير لمجرد بيان الواقع ولا يكون مقصودا بالافادة
اولى بان يجعل علامة لكونه ظاهر الوجود والدلالة هو التحول من
حرف او حركة لان الاختلاف من خواص المعرب وما يختص به
هو التحول من حرف او حركة دون التحول مطلقا فانه يتحقق في
المبني ايضا حيث تحول نحو غلامي قبل التركيب من السكون الى
الكسرة يلزم ان لا يتحقق الاعراب آه اذ لا تحول فيه من
الحرف او الحركة بل من السكون الى الحركة او الحرف ما يوضح
المعاني آه امكان منقولا من الاعراب بمعنى الاظهار وما

بزيل فساد الالتباس لكان منقولا من الاعراب بمعنى ازالة
الفساد لا يناسب اى على الوجه الاول لا يصح اى
على الوجه الثانى اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه آه لان عدم
الشى يكفيه عدم سبب وجوده ولا يحتاج الى سبب آخر كالمقرر
من ان عدم المعلول علة كعدم العلة وليس الحركة والسكون
آه جواب عن قوله ولا يطلق البناء على الحركات والتقابل
آه جواب عن قوله ان المناسب لما ينبغى ان التقابل بين الاعراب
والبناء لا يقتضى ان يكون احدهما سبب آخر بل يكفى فى ذلك ان
لا يجتمعان فى شى واحد معا وهو حاصل ههنا لان سبب الاختلاف
لاستلزامه الاختلاف متناف لعدم الاختلاف باعتباره لازم
لا يجتمع منه اصلا وهو كون الاسم عمدة آه وح لا حاجة
الى التعميم على الفاعلية والمفعولية بما يكون علما له حقيقة او
حكما كما يجى حتى يكون المعنى آه يعنى ان الاعتوار ليس ههنا
بالمعنى الحقيقى بل مستعار لتعلق المعانى للاسماء على سبيل
البدلية فاما ان يعتبر ان المعانى آخذة للاسماء لعروضها ورودها
عليها وهو الظ لما سيجى فيتفرع على صيغة الفاعل واما ان يعتبر
ان الاسماء لاتصافها بتلك المعانى آخذة لها فيتفرع على صيغة

صد الى آخره

المفعول

المفعول لكن الاول راجح والثاني بالنسبة اليه مرجوح متوهم

اما معنى فلما ذكره المحشي سه واما لفظا فلان الاعتوار يكون فاعل م ع

متعدا ومفعوله واحد في الصحاح اعتوروا الشئ اي تداولوه

فيما بينهم وكذلك تعوروه وتعاوروه وانما اظهرت الواو

في اعتوروا لانه في معنى تعاوروا فبني عليه انتهى فاذا قرئ على صيغة

الفاعل كان العبارة على ظاهرها واذا قرئ على صيغة المفعول

يجب صرفها عن الظ بان يقدر المعتورة كل واحد منها على المعرب

اي على الاسماء المعربة وبما ذكرنا ظهر ان ما قاله الفاضل الهندي

من ان المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة

فان ثبت الرواية بكسر الواو وحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية

فيكون المعنى على المعاني المعتورة مظهرها اياها وهو الفاعل

محل بحث لان الاعتوار بالمعنى الحقيقي لا يصح اسناده حقيقة

لا الى المعاني ولا الى مظهرها وبالمعنى المجازي اعني التناوب

يصح اسناده حقيقة الى كل منهما فالقول بان الاسناد على

صيغة المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز عقلي تحكم

لان توصيف المعاني آه يعني جعل العلة العامة لاختلاف آخر

المعرب الدلالة على المعاني المعتورة فيفيد ان المعاني لاجل وصف

الاعتبار تقتضي الاعراب الدال عليها والا لم يكن لذكر الوصف
فايدة ولا شك ان ذلك الوصف انما هو طريان احد المعاني
عليه ابدا الا يكون احد المعاني مطردا عليه ابدا فتعين ان يكون
لفظ المعتورة بكسر الواو والدال على طريان المعاني
على كونها مطردا عليه يرشدك الى ما ذكرنا من كون الوصف
المقتضي للاعراب كون احد المعاني طارية عليه ابدا التفصيل
الذي ذكره الشارح الرضي فان ذلك التفصيل يتضمن بيان
تلك المعاني لكون احدها طارية عليه ابدا يقتضي الاعراب ولو
انتفى احد هذه القيود بان لم يكن المعاني المتعددة طارية او كان
طارية غير لازمة او كان واحد منها على التعيين طارية لازمة لم يقتضي
الاعراب وهو ان المعاني قد يطرأ بعضها على بعض انما قال
قد لانه قد يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طاري احدهما على الآخر
كمعاني الكلمة ولا يلزمها العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني
من الآخر لان جاعله واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر
حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما ولا بد للطاري
من علامة آه دون المطرد عليه لكونه اصلا بخلاف الطاري
فانه يطرأ بانه لا يسبق الذهن اليه فلا بد له من علامة مميزة ولذا

احتاج المجاز الى القرينة دون الحقيقة لأنه يلزم ان
يطلب اخف علامة لكونه غير لازم للكلمة يستعمل له في بعض
الاحيان فلا يطلب كثير خفة والتكثير والفعل المسند
الى المفعول وقد يجلب له حرف اي وقد يجلب لذلك
المعنى الطاري الغير اللازم حرف دال عليه صار كاحد حروف
تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والموصوف
كالمضاف اليه وكالوصف الدال على معنى في موصوفه المتلبس قوله م
بغيره ولا التباس فيما اذا كان الطاري واحدا فالحكمة فالاليق م
ان يطلب له اخف علامة لان طرو احدها غير معين يقتضي نصب
العلامة دفعا للالتباس ولزومه له يقتضي ان يكون تلك العلامة
في الكلمة الدالة عليه ولذا لم يكتف بدلالة العامل والقرينة
وان يكون في غاية الخفة كيلا يثقل الكلمة ومثل هذا المبني
اه لان الاسم عند التركيب لا يخلو عن احد المعاني اعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة وجعلت في بعض الاسماء كما في
الاسماء الستة والمثنى والجموع فان اعرابها وان كانت بها
بالحروف التي هي اثقل من الحركات لكن جزء ذلك بجعل
تلك الحروف التي هي الحروف التي كانت قبل التركيب جزء

يمكن لا رجحه على صورة التأنيث ...
له اي العالم العلم او لا طلاع ...
على ما هو عليه ان يطلب له اخف ...

منها. وتنبيه التقرير ليظهر وجه ما يقة آه وهو ان الاسم

يلزمه طريان احد المعاني وهو يقتضي احتياجه الى علامة ولا علامة

علامة يمكن من الاعراب التي هي الحركات او الحروف التي هي

اجزاء الكلمات بخلاف الفعل فانه وان طرأ عليه كونه مسندا

ابدا الا ان الطاري واحد لازم فلا يطلب له علامة فيه بل

علامة ذكر الفاعل بعده وبخلاف الحرف فانه لا طريان فيه لبعض

المعاني علي بعض لعدم التصرف في الحرف فيكون الاصل فيهما

البناء وعدم العلامة الداله علي المعاني الطارية ابدا

مستعار لتعلق المعاني بالاسماء علي سبيل المناوبة استعارة

تبعية بان شبه ذلك التعلق بالاخذ المذكور ثم من الاعتوار

المستعملة في ذلك التعلق المعتورة او مجازا مرسلا باستعمال

اللفظ الموضوع للاخذ علي المناوبة في المناوبة فالعلاقة الكلية

والجزئية ان كانت المناوبة داخلة في مفهوم الاعتوار والمجاورة

ان كانت خارجة عنه. اي جعل الاعراب آه لما لم يكن الاعراب

حاصلا مطلقا في الآخر بل قد يكون نفس الآخر صرف العبارة عن ظاهرها

باحد وجوه ثلاثة الاول

الاعراب للحركات والحروف

وهو الحلول والاتصاف والثاني ابقاء الاعراب علي عمومه

الظرفية علي ظاهرها

وتعميم الظرفية بحيث يشمل ظرفية المحل للحال وظرفية الجزئي

للكلي فان الجزئي لاشتماله على الكلي كانه ظرف له والثالث
حذف المضاف اي جعل الاعراب في جانب الآخر سواء كان
نفس الآخر او صفاته حالا في الآخر اي شبيها بالحال
في الآخر لما مر من ان الاعراب شبيه بالصفة في كونه تبع الآخر
لا صفة له لتاخره عنه وهو جانب السفل وهو بعد الصف
الكلمة وذلك اي كون الاعراب والاعلى صفة المدلول
مبني على ان الفاعلية والمفعولية والاضافة في الاصل صفات
٩٤ للمدلول ثم اطلق على اللفظ الدال عليه تسمية الدال باسم
المدلول وقد جعلها اي الفاعلية ومقابلها صفات للدال
في نفسه لانه جعلها عبارة عن كون اللفظ عمدة او فضلة بدون
توسط حرف الجر وبتوسط ما ذكره الشارح الرضي انسب بالنظر
الى الاصطلاح وما ذكره الشارح قدس سره انسب بالنظر الى
التحقيق لان المعاني المعتورة مدلول الاعراب ومفادها ولا شك
ان المفاد في المتوارد هو الفاعلية والمفعولية القائمة بالمدلو
لا القائمة باللفظ لان الدال عليهما قوله مع الاول وآخر حيث
يتلفظان معا لانا نقول تاخرها الذاتي اه يعني لو اريد التاخر
الذاتي لا يتم التقريب لان التاخر التاخر الذاتي للاعراب انما

على الوصف بعد الموصوف لان ذا
بعد الموصوف فكذا الدال عليها
لاسم الموصوف

هو عن الحرف الذي يتبعه وهو لا يقتضي ان يوضع الاعراب
في آخر الاسم فانه انما وصف في الوسط او الاول بكونه متاخر
بالذات عن الحرف الذي تبعه وهي متاخرة بحسب الزمان
عن الحرف فلا يصح قول السائل ان الحركات مع الحرف
لكن من فرط الضلالة آه بيان لمنشاء غلط السائل وإذا اشبعها
صارت حرف مد وظهر تاخرها عن الحرف بحسب الزمان بلا شبهة
مع ان الاشباع ليس الا تلفظ الحركة بمقدار تلفظها مرتين
ويمكن ان يجاب عنه آه مبنى الجواب الاول تخصيص التاخر
بقيد قدر الامكان وابقاء الدال على ظاهره ومبنى الجواب الثاني
ابقاء التاخر على اطلاقه وتخصيص الدال بما سوى الحرف الاخير
فانه في حكم المستثنى بدلالة العقل لما ان الاعراب يكون مع الحرف
الاخير فان التاخر آه يعني عبر عن التاخر عما سوى الحرف
الاخير بالتاخر عن الدال لانه تاخر عن اكثر الحروف بناء على ان
الاصل في بناء الاسم ان يكون على ثلثة احرف والتاخر عن
الاكثر في حكم التاخر عن الكل لما تقرر فيما بينهم من ان للاكثر حكم
الكل خبر واحد اي من حيث المعنى وان كان من حيث اللفظ
احدها جزء والاخران معطوفان عليه بناء على تعدد الالفاظ

ص ٤

فيكون العطف آه اى من حيث المعنى مقدما على الجمل
واما من حيث اللفظ فهو متاخر عن الجمل والالم يصح العطف
لانه يقتضى كون الثانى تابعا للاول فى الاعرابية كانت او غير تابعا لم
اعرابيه لتعميم الحركات بعد تعميم لغير البنائية لان غير الاعرابية لا لعمم
يشمل البنائية ايضا يراد به الغير الاعرابية سواء كانت
بنائية كحيث واين وصير او غير بنائية كحركات الاوائل
والاوساط ولا يختص بها اى لا يختص هذه الاسماء
بالحركات الاعرابيه بل معناها وهو ما يدل على الفاعلية
والمفعولية والاضافة زاد لفظ المعنى اشارة الى كونهما مشتركا
معنويا بين الحركات الاعرابيه والحروف الاعرابية لا مشتركا
لفظيا والنسبة آه لاجتماعهما فى حركات اواخر الاسماء
المعربة وافتراق الضمة والفتحة والكسرة فى حركات الاوائل
والاوساط وافتراق الرفع والنصب والجر فى الحروف الاعرابية.
وشبعه رفعها لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه
الحركة ارتفعتا عن مكانها فالرفع من لوازم هذا الضم وتوابعه
فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة
على المعنى تابعة لثبوت نفس تلك الحركة اى اقسمه التفكيك

اياه فكان النصب تابعا للفتح فلذا اسمي حركة البناء فتحا وحركة
الاعراب نصبا بتحريك فك الاسفل الى اسفل وهو
كالكسر الشي اي الجر لكسر الشيء فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا
وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود من
قوله صورة الضم من الثالث ولذلك سمي الجازم جازما لانه كالشيء
القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي سكونا و
وقفا فالكل في الكل يستعمل في كل الحركات
ان كل واحد من الالقاب المذكورة يستعمل في كل واحد من الحركات
قوله البنائية بل في الحركات الاعرابية بنائية كانت او غير بنائية
كضمة قفل وذلك اذا كان الاسم عمدة وانما كانت
سائر المرفوعات في حكم الفاعل مع اشتراك الكل في كونها
عمدة لكون الفاعل عمدة من كل وجه حتى لا يجوز حذفه اصلا بخلاف
سائر المرفوعات لكنه قد يتخلف آه لان وجود المقتضي لا يكفي
في وجود الشي بل لا بد من ارتفاع المانع ايضا لعله المشابهة
في الفضلة كما في اسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس
واسم لا التي لنفي الجنس ولا يخفى ان هذا التعميم تعميم
الفاعل المدلول عليه بالفاعلية للفاعل الحقيقي والحكم هو الحق

لانه

لانه یکون الرفع علامة لهما علی الاصالة کما هو الظ بخلاف
ما اذا لم یعمم ولیقال الرفع علامة کون الشئ فاعلا حقیقة و النصب
علامة کون الشئ مفعولا حقیقة فانه یحتاج الی القول بان الرفع
والنصب للفاعل والمفعول بطریق الاصالة وفیما سواهما من
الملحقات بطریق الاستعارة   نعم الرفع والنصب آه
بیان بلمنشا غلط القایل یعنی ان الرفع والنصب بالفاعل و
المفعول احق لکونهما عمدة وفضلة من کل وجه لکن هذا لا یقتضی
ان یکون الرفع والنصب فیما سواهما لاجل المشابهة وهذه العبارة
موجودة فی اصل النسخة وقد رایت فی نسخة مصححة بنسخة
المص انه خط علیها   ومن جعل الیا فیهما ای فی الفاعلیة
والمفعولیة للنسبة والتا للتانیث الموصوف المقدر ای الخصلة
فتوجیهه بحسب المعنی راجع الی الشرح لان مؤداهما تعمیم
الفاعلیة فان مودی قولنا علم کون الشئ فاعلا حقیقة وحکما
ومودی قولنا علم الخصلة المنسوبة الی الفاعل انه علم کون الشئ عمدة
وکذا الحال فی المفعولیة   وتوجیه الشرح اقرب لان المعنی
المصدری یتسابق الی الفهم من غیر تکلف لکون مجموع الیا
والتا مفیدا له بخلاف معنی النسبی فانه یحتاج الی تقدیر الموصوف

قوله المونث لا كون الشئ مضافا فان المضاف يكون فاعلا ومفعولا واما نحو بحسبك آه اي اما الجر الذي يوجد في المبتدا نحو بحسبك زيد وفي الفاعل نحو كفى بالله مع انه ليس بمضاف اليه فلما كان الجار زايدا في نحو هذا التركيب لم يعتد به الجبر فكانه ليس بموجود او نقول ان الجر وان كان موجودا لكنه الجر علم الاضافة ان معناه انه علم مختص بالاضافة ليس علما لمعنى آخر مبني على اصالة الرفع آه اي هذا التعليل مبني على ان الرفع للفاعل الحقيقي بالاصالة ولما سواه اعني المبتدا والخبر بالفرعية والمشابهة به لان الواحد في كل كلام انما هو الفاعل الحقيقي فلا يناسب ما اختاره سابقا من تعميم الفاعل للفاعل الحقيقي والحكمي وكون كليهما مرفوعين بالاصالة لحسب الاقسام لانحصاره في الفاعل والمبتدا قبل دخول النواسخ او بعده بخلاف المفعول فان اقسامه كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله وفيه ومعه والحال والتميز والمستثنى واسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا التي لنفي الجنس لم يكن مبنيا عليها الا على اصالة الرفع في الفاعل لكن يخدشه ان قلة اقسام الفاعل لا يقتضي قلة افراده المستعملة في المحاورات حتى يجبر الثقل

فيه الا انه وان كان من الحروف الزايدة لكن زايدة فلا يكون علامة لشئ ملا ... ره

بالله

بالغلبة ويحصل التعادل   وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف

اه فانه النحو مبني على اصالة النصب في المفاعيل وما يشبهها منصوب

بالفرعية ولو ترك قوله لانها خفية وقيل والمفاعيل حقيقة او حكما

كثيرة بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها   فناسب العدة

ليكون الاقوى للاقوى   اي مجعولا للتقليل يعني جعل الاعطاء

المتعدي بلا واسطة الى المفعول الثاني متعديا باللام بتضمن

معنى الجعل للدلالة على ان اعطاء الثقل للقليل اعني الفاعل الذي

هو واحد بطريق الجعل والوضع فلا ينافي حصوله في غيره لاجل التشا

انما احتيج اه مع كونه منصوب المحل لكونه فضلة   اما كونه

فضلة اه يعني ان الفضلة ما يتعلق به الفعل ولا يكون مسندا اليه

ومسندا والمضاف اليه كذلك لاقتضاء الفعل مع عدم كونه

مسندا اليه ومسندا   اما عمل الحرف ففي ظاهره اذ لسببه

حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه معنى الفعل قوله ففي محله لكون ظاهره

مشغولا بالجر   جاز العطف بالنصب على محله نحو مررت بزيد وعمروا

ويظهر نصبه اي ليظهر اعرابه المحلي اذا حذف حرف الجر نحو

قوله تع واختار موسى قومه اي من قومه ونحو امره لافعلن   فان

الفعل محذوف نسيا منسيا لانه كان الاصل غلام حصل لزيد فحذف

الفعل مع الفاعل ومع الحرف الدال عليه لزوما الغرض التعريف
او التخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظا فلا يفصل
بينهما كما لا يفصل بين الجار والمجرور ومعنى لافادته الاختصاص
الذي هو معنى اللام كمر بزيد على صيغة البناء للمجهول فان الفضلة
صار عمدة لقيامها مقام الفاعل لكن لما كان الواو في الاصل
للعطف مطلقا لا اختصاص له بالفضلات لم يرد اعمالها
لان الاعمال تقتضي اختصاص العامل بالمعمول فبقي ما بعدها
منصوبا انما بقي ما بعد الواو التي بمعنى مع والا منصوبا بالفعل مراد
في تعريفه فان المراد من المركب الذي ركب تركيبا يتحقق معه
عامله واما اخره آه يعني كان اللايق ح ان يذكر عقيب التعريف
المعرب وحكمه العامل مقدما على تعريف الاعراب الا انه لاحظ ان
الاعراب سبب قريب للاختلاف والعامل سبب بعيد فاللايق
تاخير السبب البعيد عن القريب في الذكر ليكون الوضع موافقا
للطبع واما الاستغفار ذكر العلل الاربع لهيئات لازمة للكلم بعد
التركيب مع العامل مقصود معرفتها من تدوين النحو كما قال في
اللباب اعتبار النحو لا برعاية سمات لازمة للكلم بعد التركيب
مع العامل على تفاوتها بحسب المواضع حاصلها يرجع الى انها اختلاف

وبمجروره

قوله

اواخر

اواخر كلمه دون كلم لاختلاف اشيا معهودة والعوامل
المعاني المقتضيه فعليه البحث عن علل الاختلاف الاربع عن صورة
الاختلاف وهو المقتضي وانا اسوق اليك الاربعة بعون الله
تعالى مبنيه في اربعة اقسام وتاخره عن المادة والصورة ظ
لان تاخر ذكر الفاعل عن ذكر المادة والصورة ظ لانهما علل
الماهية والفاعل من علل الوجود والماهية متقدمه على الوجود طبعا
لكونه من عوارضها واما تاخيره عن الغاية مع انها معلولة
لمعلول الفاعل فلان الغاية مذكورة في المتن بطريق التبعية
لبيان الاعراب حيث قال الاعراب ما اختلف آخره به ليدل
على المعاني المعتورة فتقديمها لازم تبعا من تقديم بيان الصورة
اولانها مقصودة بالذات يعني ان الغاية وان كانت
متاخرة عن الفاعل معلوله لمعلوله فلها جهه تقدم باعتبار
كونها مقصودة بالذات وان المعلول انما قصد لاجل ترتبها عليه
فلكونها مقصودة بالذات كان الاعتناء بشانه اكثر والاهتمام بذكره
اوفى فلذا قدمت على الفاعل كما ذهب اليه البصرية ففعل
المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية لا لاجل توارد
المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفية اعرب المضارع

قوله

المضارع لانه يتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك
الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه لتبيين ذلك الحرف وتعيين
لاحد المحتملات فيتعين المضارع تبعا للتبعية وذلك نحو قولك
لا يضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على
كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب
دليل على كون الواو للصرف ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب
جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود
ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم اطراد الحكم
فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولن
يضرب زيد ولم يضرب زيد كاطراد الاعراب في الاسم فيما لا
يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كان الموضع
المتلبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير المتلبسة او اقل
او متساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت في الاقل.
كحذف الواو في يعد وتعد واعد لحذفها في يعد مما اقتضاه
آه اي من الوجوه المخصوصة التي اقتضاها المقتضي كما في الاسم
او اقتضاها الشبه التام بالاسم كما في فعل المضارع
للاهتمام وجه الاهتمام كونه نصب عين المتكلم لكونه مقصودا بالبيان
ع
لان

لان مطلق الاهتمام لا يصير سببا للتقديم مالم يباين وجهه ولانه تابل

للحصر ايضا او لامدخل له فى التعريف يعنى ان الحصر وان كان

صحيحا فى نفسه لان يقوم المعنى المقتضى للاعراب منحصر فى العامل

لكن لا مدخل فى التعريف لان القصد من التعريف تصوير

المفهوم وتنقيشه فى ذهن السامع فلا حكم فيه والحصر منوط

بافادة الحكم حقيقيا كان او اضافيا وبهذا اظهر ركاكة ما قيل

اى به يحصل دون معطن غيره منبه على ان سببية التقوم ليس

كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف

العامل لصدقه على كل من الاسناد وآلة اذ كل من هذه الامور

يدخل فى حصول المعانى المذكورة فى الاسم فيكون لها سببية

فى الجملة الباء للدلالة اى بناء النقض المذكور على جعل

الباء للسببية وليس كذلك بل هو للدلالة اى للاستعمال

لان استعمال الباء فى الاستعانة اكثر ولذا جعل صاحبها

معنى حقيقيا مقابلا للالصاق بخلاف المعانى الآخر على ما فى كتب

الاصول وليس المراد الآلة الحقيقية لظهور انتفائها ههنا

بل الاصطلاحية اى ما اعتبروه واسطة لاحداث المتكلم المعانى

المذكورة فى الاسم واعتبارها فيه وليس ذلك الا العامل

لان المتكلم انما اعتبر المعاني المذكورة لاقتضاء العامل اياها
فلا يرد النقوض بالامور المذكورة   وان لم يسموه الآلة
دفع لما يقال كيف يقال انهم عدوه آلة وقد سموه عاملا ومؤثرا
وحاصل الدفع ان عدم التسمية بالآلة لا ينافي اعتقادهم الآلية
فانهم للتنبيه على كونه آلة لم ينسبوا التاثير اليه وسموه مؤثرا تميزا له
عما سواه مما له مدخل في اعتبار تلك المعاني وذلك ان الآلة ينسب
اليها الفعل في العرف لمباشرتها بالفعل كالفاعل بخلاف الشروط
يقال قطع السكين ولذلك سموا القوى التي هي آلات الادراك
والتحريك مدركة ومحركة   ويبطل ما قيل اي يبطل ما قيل في
العدول من ان الغرض من التاليف معرفة المعرب بوجه صالح لان يكون
وسطا للاحكام الجارية عليه لمن لم يتتبع لغة العرب وما عرف به المصنف
مع صالح له بخلاف تعريف الجمهور وذلك لان تعريف المصنف متوقف
على معرفة العامل لكونه ماخوذا في المركب الماخوذ في تعريفه معرفة العامل
يتوقف على تتبع ما يعدونه آلة فلا يكون الوجه المذكور صالحا لان
يصير وسطا لمن تتبع لغة العرب وليس المراد انهم يلزم تقدم الشيء
على نفسه كما يلزم من تعريف الجمهور كما لا يخفى   لانه نص في
الآلة لما عرفت ان الفعل ينسب في العرف الى الفاعل والآلة

لمباشرتها

MANUSCRIPT A185 Arabic

لمباشرتها الفعل ولاشك ان العامل ليس بفاعل فيكون
آلة واعلم انه افاد المحشي مع بهذا البيان احكاما بالنسبة للعامل
احدها ان حقه التقديم وثانيها ان حقه ان يكون لفظيا وثالثها
ان لا يجوز انعقاد العاملية والمعمولية بين شيئين من جهة واحدة
لا يتصور بدون تقدمه على المعرب لان الاعراب بمنزلة
الصفة القائمة بالمعرب فلا يمكن الانفصال بينهما كما في كلمة
الشرط والشرط ايض كما في اسم الشرط وفعل الشرط
وافادته التعليق اي تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول
مضمون الشرط في الفعل اي في فعل الشرط كان
عاملا فيه ولذا سقط عنه النون الاعرابي ومن حيث وقوع
الفعل اي الدعوة واقعة على اي واحد من الاسماء كان مفعولا
لتدعوا فكان لاي تقدم وتاخر من جهتين جهة تضمنه معنى الحرف
وجهة كونه اسما فسر التقوم بالحصول بان جعل الباء في به
للآلة والتقوم مشتق من قام بمعنى ثبت كما في شمس العلوم
ومجمع البحار ولم يفسره بالقيام بالغير اي الحصول فيه بان جعل
الباء صلة للتقوم لان المعنى المقتضي ليس حاصلا في العامل
مختصا به اختصاص النعت بالمنعوت كما تقتضيه اصل اللغة

الظ ان يقول كما هو الظ على ما في الرضي لان القيام الموصول
بالباء شاع استعماله في العرف في الحصول في الغير بان يكون
ناعتا له واما كونه اصل اللغة فمحل بحث لانه معنى عرفي منقول
من القيام بمعنى الانتصاب فان العرض بالمكان وجوده
وتحيزه تابعا لتحيز غيره كان شبيها بالامر المنتصب بالغير
انما قيد المعنى الخ الظ ان يقول انما فسر المعنى به بان جعل اللام في
قوله المعنى للعهد واراد به معنى من المعاني المعتورة الا انه لما كان
التفسير المذكور مستلزما لتقييد المعنى وصرفه عن المعنى الجنسي الظ
قال قيد به كما ذكرناه في التفصيل الذي نقله عن الشارح الرضي
غ تحقق كونه صفة المعتمدة على بناء اسم الفاعل اعتبار
الاسناد اليه لان النسبة ماخوذة في مفهوم الفعل لان له اتحادا
التعلق قالوا ان الفعل والفاعل فيكون المجموع عاملا اي
في لفظه انما جعل الباء في لفظه عاملا لانه يوصل الفعل اليه فهو اقدم في استحقاق
العمل فالعامل هو الفعل او الفعل بتوسط الحرف تعلق به
ووصل اليه لو وقع المضاف موقعه اي ليس حرف تحديد وكان
نسيا منسيا لقيام المضاف مقامه ودلالته عليه فيجوز ان يعتبر عاملا
وهكذا كما ان نصب ان المقدر في نحو ان احضر الوغى ضعيف فاذا

وقع موقعها فارسبية او واو الجمع جاز مطردا ولذا
نسب آه ولو كان الحرف مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد
لان المقدر كالمذكور لما ذكر الاعراب اى تعريف الاعراب والواع
من الرفع والنصب والجر وكان لتلك الانواع اقسام وللرفع ثلثة
اقسام الضمة والواو والالف وللنصب اربعة الفتحة والكسرة
والالف والياء وللجر ثلثة الكسرة والفتحة والياء فاتى بالفاء
لبيانها يعنى ان الفاء فصيحة والجزاء محذوف اقيم تفصله مقامه
ای اذا عرفت الاعراب وانواعه فاعلم اقسامه ومحالها المفرد المنصرف ولد
آه وترك العاطف للتغير بكون كل منهما قسما ومحلا باستقلاله
ولم يرد ان الفاء لتفصيل ما اجمل سابقا اذ المجمل غير مذكور
فيما سبق ولا مدلول عليه بالكلام السابق المفرد فى المشهور
آه وقد استعمل المصنف فى المعانى الاربعة فبالمعنى الاول
فى تعريف الكلمة وبالمعنى الثانى فى قوله فالاول عن مفرد معتد
غالبا وبالمعنى الثالث فى قوله ويبنى على ما يرفع به اذا كان
مفردا معرفة وبالمعنى الرابع ههنا داخلة فى المفرد لان المراد
به ما لم يكن مثنى ولا مجموعا خارجة عن الحكم لان اعرابها بالحروف
والحكم ههنا يجب ان يكون مساويا للمحكوم عليه ليحصل بين اقسام

الاعراب ومحالها عند من لم يتبع لغة العرب فلا ايجاب

آه اي الا ايجاب بمنع دخولها في المفرد بناء على ان قولنا كالمفرد

المنصرف بالضمة رفعا آه قضية مهملة بان يكون اللام للعهد الذهني

والمهملة في قوة قولنا الجزئية فكانه قيل بعض المفرد المنصرف

حكمه كذا وكذا الايجاب بمنع خروجها عن الحكم لان القضية الكلية

ما حكم فيها على جميع افراد الموضوع فنقيض القضية المذكورة على

تقدير كون اللام للاستغراق شمول الحكم بجميع افراد المفرد

المنصرف وذلك ثابت لان الاسماء الستة يكون اعرابها بالحركات

الثلث في الجملة وهو عند عدم الاضافة وكذا البعض ما الحق بالمثنى

اعني كلا عند اضافته الى المظهر يكون اعرابه بالحركات الثلث

تقديرا ولا يقتضي شمول الحكم بجميع الافراد في جميع الاحوال

حتى يرد النقض بها لان مقام الضبط آه تعليل للنفي اي

الايجاب لان مقام ضبط اقسام انواع الاعراب ومحالها

يابي عن كون القضية مهملة او كون الحكم غير شامل لجميع الافراد

في جميع الاحوال لا يكون قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف المخصوص

قوله مع ان ذكر المضاف اي حين اذا جعل الحكم غير شامل لجميع الافراد في جميع الاحوال اعني ما لم يضف ولم يعرف باللام لانه الذي لا يكون اعرابه

بالحركات الثلث لا لاخراج غير المنصرف مطلقا لان غير المنصرف

المضاف

المضاف او المعرف باللام يكون معربا بالحركات الثلث
في الجملة فلا معنى لاخراجه عن الحكم مع ان الظا ان القيد
المذكور لاخراج غير المنصرف مطلقا بل يجاب او لي
هذا الحكم انكان شاملا للاسماء الستة وما الحق بالمثنى
والمجموع الا انه مخصص لما عداها بقرينة فيما بعد فهو عام مخصوص
ذكر البعض بكلام مستقل كقولك اكرم العلماء ولا تكرم زيدا
فكان ينبغي اه فان التصريح ببعض القيود والاكتفاء
بذكرها مما بعد في البعض بناء على الفرق بينهما بالحصر وعدمه
والاعتبار بغير المحصور اكثر لئلا يقع الغفلة عن خروجها فيقع
الغلط في امور كثيرة فيجب التصريح باخراجه بخلاف المحصور منها
مع ان الاختصار اه ولولا ذلك لكان اللايق التصريح باخراجها
لانه قصد نوع تلقيب اي قصد ان يجعل كل واحد من المحلين
للاعراب بالحركات الثلث ملقبا ومعبرا باسم تختص
ولا يلزم الفصل الى يلزم على هذا التعبير الفصل بين الصفة
اعني المنصرفان وبين موصوفها اعني مجموع المفرد والجمع بما
ليس صفة لذلك المجموع وهو الكسر الذي هو صفة الجمع
او لتوهم التغليب بان عبر عن المنصرف وغير المنصرف بما

ذكر حكمهما

بالمنصرف فبين لاشتراكه معه في الحكم   لان المقام اى مقام
الفرق بينهما في حكم الاعراب يابى عن توهم التغليب على ان توهم
المشاكلة يعني الذكور اولا بعد ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد
كلا التوهمين مضمحلان وعندهم عدم الملاحظة يجوز توهم كلاهما
والمشاكلة ان يعبر عن شئ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فيكون من
قبيل قوله تع فبئس مرتفقا فان معناه موضع الارتفاق والارتفاق
في النار لانه عبارة من نصب المرفق تحت الخد للاستراحة ولا
استراحة في النار الا انه عبر عن مقام الكفار بالمرتفق لوقوعه
في مقابلة قوله تع في حق اهل الجنة وحسنت مرتفقا   ليظهر
خروج آه اشارة الى ان مثل سنون وضربات خارج عن
تعريف الش وان مثل فلك داخل فيه لكنه ليس لنا اما خروج
مثل سنون فلان المراد لا يكون شئ ملاقيه اذا جمع كما يصرح
به المحشي قال الش الرضي بعد ما عرف جمع التكسير بما تغير فيه
مفرده واما التغير في تمرات بفتح العين وفي الخطوات وسدرات
بضمها فعند حصول هذه التغيرات بعد سكون عينياتها فرض
وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات
كما كان حذف التاء في الجموع بالالف والتاء بعد الحاقها لاجتماع

التغليب في المذكور والمص بان يقال عبر
عن الموزون المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف
بالمنصرف تغليبا وكذا في قوله والحق الكل بالمنصرف
وله عن توهم المشاكلة في المذكور اى لعلم
ياب يعلم الرد عن توهم التغليب في التعبير
المذكور كما يابى عن المشاكلة التعبير ح

التانيثين

الا انه يمكن جمعها من باب جمع السلامة انتهى فعلى هذا احد ان
يغير السين فى سنون جمع سنة من الفتحة الى الكسرة
او الضمة بعد جمعها للسنة على انها ليست جمع سلامة فى الحقيقة
لكونه على خلاف القياس لفقدان جمع شرط السلامة وكذا الحال
فى ثبون وقلون جمع ثبة وقلة على ما صرح به فى الرضى واما
دخول مثل فلك فبان يقال المراد ان لا يكون الواحد فيه
سالما اما حقيقة او تقديرا وعدم السلامة التقديرى متحقق
فى مثل فلك لا تقرر ان ضمة المفرد ضمة قفل وضمة الجمع ضمة اسد
وفيه انها ليست العاضا لها الا توهما يعنى ان البعضية
انما تقتضى الاصالة اذا كانت حقيقة لكون البعض مقوما
للكل والمقوم اصل المتقوم لكن يقتضيه الحركات للحروف
يحصل من تموج الهواء على نحو مخصوص فى المخارج ولو سلم
اه اى لو سلم كون الحركات العاضا لها حقيقة فالبعضية
تقتضى الاصالة بحسب الذات لان ذات الجزء مقوم لذات
الكل ولا تقتضى اصالتها الا باعتبار كونها علامة اذ لا البعضية
لها بهذا الاعتبار ولك ان تقدر الاعراب فى نظم
الكلام هذا على تقدير جعل قوله رفعا ظرفا او حالا ودون كونه

بعضية ليست الا توهما يا عند
هم اشباع الحركات والا فهى
كيفيات مباينة للحروف

مصدر الا ان عاملها يجوز ان يكون معنويا بخلاف المصدر
فذا اشار بقوله على معنى آه ولانه يشعر بان الحالية والمفعولية
مسان على افادة عبارة التي هذا المعنى وملاحظة او لم
يقدر عسرا اذ لم يجعل مصدر الامر لا المصدرية فانه على هذا
التقدير يفيد ان الاعراب بالضمة نفس اعراب الرفع بناء على
ان المصدر يكون بمعنى الفعل فان الاعراب آه يعني ان
مفاد العبارة على تقدير الظرفية والحالية ان الاعراب ملتبس
بالضمة والفتحة والكسرة حالة الرفع والنصب والجر اي تلبس
كان وكون تلك الحركات الثلث مما يصدق عليه الرفع والنصب
والجر موقوف على كون الملابسة ملابسة العام للخاص فيصح ان
مجرد العبارة لا يفيده وهو بصدد بيان اقسام المعرب
وانواعها فلا لحاظه كان مستحقا للتاخير عن جميع الاقسام الا انه
قدم على ما هو معرب بالحروف لكون اعرابه بالحركات التي هي الاشرف
للاصل اي لا هو اصل في الاعراب من جميع الوجوه وهو المفرد
المنصرف بخلاف جمع المونث فانه لم يترك فيه التنوين ولكن لم
يكن تنوين التمكن الذي هو خاصة الاصل اكثر ارتباطا آه
بخلاف غير المنصرف فانه اقل ارتباطا اذ لا ارتباط له بالقسمين

الاولين

الاولين بالاعتبار المقابلة باعتبار الجزء الاول متعلق
بقوله مقابل ومناسب على سبيل التنازع ما لمقابل المفرد
المنصرف باعتبار الجزء الاول اعنى الجمع ومناسب للجمع
المكسر باعتباره الضد باعتبار الجزء الثانى اى باعتبار
السالم سماه ثانيا السامى باعتباره الضد باعتبار كون
٢٥٣ ع المضاف اليه تتمة المضاف فكان مجموع جمع المونث جزء اول
وليكون ذكرهما عطف على قوله لاختلاطه اى ليكون
ذكر الجمع المونث السالم وذكر غير المنصرف على ترتيب
ذكر مقابليهما فان مقابل الجمع اعنى المفرد مقدم فى الذكر
على المنصرف المقابل لغير المنصرف لا مجرور عطفا انها صفة
للمونث مع ظهوره لان السلامة صفة له حقيقة وصف الجمع
وصف بحال متعلقه اى سالم مفرده رعاية للاصطلاح فانهم
قسموا الجمع الى السالم والمكسر وجعلوهما نعتا له اذا جمع اعتبر
هذا القيد ليدخل فيه سنون وقاصرون وارضون فان التغير
الواقعة فيها بعد الجمع جمع سجل على وزن قمطر وهو الشئ
الضخم فدخل عرفات فيه فانه فى الاصل جمع عرفة ثم
صار علما للجبل سواء كان بحسب العرف بان لقيه جمع المونث

السالم موضوع في عرف النحاة لما يكون بالالف والتاء

او بعموم المجاز بان يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى

الحقيقي من افراده فالمعنى الحقيقي لجمع المونث السالم ما يكون

جمعا لمونث سلم عن التغير والمعنى المجازي ما يكون على اسم

ولم يكن جمعا لمونث واريد ههنا المعنى الاعم الشامل لهما

اعني ما يكون بالالف والتاء ليخرج مثل شيئين لعدم كونه بالالف

والتاء وان كان داخلا باعتبار المعنى اللغوي لانه جمع

المونث السالم عن التغير اذ اجمع فكما لا حاجة الخ على ما

قيل من ان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المونث

السالم او حذف معطوف اي جمع المونث السالم وما على

صيغته فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع المذكرين لان

صيغته صيغة جمع المونث السالم في عرف النحاة وان كان بالحقيقة

جمع المذكر لم يحتج الى اخراج الثاني الى تقدير المضاف حتى

تقدير المضاف بالذكر لاخراج الثاني لان حذف المعطوف

لا يخرجه لانه داخل في جمع السالم بالمعنى اللغوي اذا خلع

وطبعه اي اذا خلع عن جميع العوارض متروكا لطبعه كان

بالضمة والفتحة قيد بذلك لانه اذا دخله اللام او الاضافة

ينجر بالكسر   اى لا لخصوصها آه وصف اسم الاشارة
بوصف عام ولم يكتف على قوله فاعراب هذه اشارة الى
ان المراد هذه الاسماء المذكورة لا لخصوصها بل لعمومها
اى باعتبار كونها اسماء ستة لان المطرد الحكم على الاسماء
الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى
الاسم الظاهر او المضمر الغائب او الى المخاطب واما ما قيل
من انه يلزم على تقدير ارادتها لخصوصها ان يكون الحكم
بالواو لغوا او بالالف والياء ممتنعا فمحل بحث تدبر   اذ
كثيرا آه تعليل لصحة الارادة لعمومها   ويراد الحكم على نوعه
بناء على ان ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع ايضا وانما لم يقل
الاسماء الكثيرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو و
الالف والياء فيكون الاسماء الستة المذكورة صريحا والحكم
متضمنا للمثال ومبنيا بطريق كون اعراب قسم بالحروف وان
ذو لا يستعمل الا مضافا الى مظهر   يكون علما يصدق تعريف
العلم عليه وهو ما وضع لشئ بعينه ومن هذا ظهر كون هذا التوجيه
مبنيا على كون اللفظ موضوعا لنفسه   وفيه ما مر آه وقد مر ذلك
فى تحقيق الوضع بما لا مزيد عليه   لا بالحركة التقديرية فى الرضى

عن سيبويه ان هذه الاسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف
فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات
ما قبل حروف اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة لاستثقال
في الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت
الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها واعترض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة
اللام اخواتها من يد ودم في رده اللام في الاضافة والشيء
الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا
اتباع حركة ما قبل الاعراب بحركة الاعراب اقل قليل وايضا
يستفاد من الحروف يستفاد من الحركات في الظاهر
فهذا لجعلها مثلها في كونها اعلاما للمعاني او اللفظية في
الرضي قال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف
للزوم الاعراب في الوسط على تقدير كون اعرابها بالحركات
اللفظية والعدول آه على تقدير كون اعرابها بالحركات
التقديرية مع الغنى عنه لامر من انه يستفاد من الحروف
ما يستفاد من الحركات التقديرية لمشابهة الحركة في كونها
متولدة من اشباع الحركات وح يكون العبارة محمولة

على التقدير

على التقديم آه الا انه قدم من الذكر ليكون شرط الاضافة
مقرونا بالشرطين المذكورين ضمنا لا يتقدم على
العامل المعنوي مبني على كون الظرف من العامل المعنوي
على ما ذهب اليه الجمهور واختاره المصنف في شرحه
فلذا قدم ما اخره اي لاجل التنبيه على ان العبارة محمولة
على التقديم والتاخير قدم الشارح ما اخره المصنف او لان
للخارج نعم النظم يعني ان الشارح مزج عبارة المتن بعبارته
واعتبره من كلام نفسه حيث زاد الواو العاطفة قبل قوله
مضافة وعطفه على عبارة نفسه اعني موجودة للخارج بغير
نظم الممزوج لانه اعتبر كلام نفسه كالعناية فيما نحن فيه
فانه لما كان المقام مقام بيان اقسام انواع الاعراب ومحالها
كان العناية بذكر المحال والاقسام اكثر من العناية ببيان شروطها
او حسن الموقع فان حسن الموقع يقتضي ان يكون
بيان شروط الاعراب مذكورة معا موافقة الاسلوب
السابق فان موافقة الاسلوب السابق ههنا يقتضي ان يكون
الخبر مذكورا بعد المبتدا بلا فصل يجوز ان يكون حالا
آه ولا يكون الحال متقدما على العامل تفصيله اي تفصيل

الفرق بين هذا الشرط والشرطين السابقين حيث
اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف في هذا ان خصوصية المضاف اليه
اعني كونه ضمير المخاطب المذكر الواحد غير معتبرة والقصد من ذكر
ذلك المضاف اليه الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط دون
ما عداه من المظهر والمضمر الغايب في غاية الخفاء اذ من الاضافة
المخصوصة الى نفي الاضافة اخرى مخصوصة لقيد غاية البعد
وليس الاحتراز آه اذ الانتقال من ذكر الضد الى نفي الضد
الآخر ظاهر غاية الظهور كحركتين او اكثر لما كانت الخ
المدات حاصلة من اشباع الحركات الثلث والاشباع
يحتمل ان يكون مقدار حركة او اكثر ردد بين كونها كحركتين
او اكثر فكرهوا آه لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
في كون معانيها آه لا الفاظها والا لكانت ملحقة بالمثنى وانما كانت
معانيها منبئة عن التعدد فان كل واحد منها يدل على معنى
واحد ذلك المعنى شيء عن امر آخر كالاخ ينبئ عن الاخ والاب
عن الابن والحم عن المراة والفم والهن عن صاحبه وذو
عن الصاحب عما لصاحبه وانما لم نقل مستلزمة للتعدد لان
المتبادر منه امتناع الانفكاك في التعقل وذلك غير متحقق

في الفم والهن لعدم كونهما من مقولة المضاف وبما ذكرنا
ظهر انه لاحاجة الى ما قيل في ابنار الفم عن التعدد بان
الفم عبارة عن الشفتين على الهيئة المخصوصة اذا كانتا على
الوجه واما اذا ابين عنه فلا يقال له الفم فالاضافة الى الوجه ماخوذ
في مفهومه والى ما قيل في الهن ان المنكرة انما يكون بالنسبة
الى المنكرة دون عد فانه والنكان في آخره حرف
صالح للاعراب سماعا اذ جاء عدو بالواو لكن معناه لا ينبئ
عن التعدد في الصحاح العد اصله عدو حذفوا الواو بلا عوض
قال لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وعدوا
بلاقع ممار على اصله فاستراحوا آه وحصل المشابهة بينها
وبين المثنى والمجموع لفظا في وجود حرف صالح للاعراب في
كل واحد منها لانها كانت مبدلة منها الميم آه واذا افردوا
لم يحتمل الواو والتنوين فحذفوها وعوضوا من الهاء ميما وقالوا فم
وفمان وفمون ولو كان الميم عوضا من الواو لما اجتمعتا انتهى
فالاولى ان يقال لانها محذوفة في الافراد فلم يرد الاعراب
قال الشيخ الرضي آه خلاصة ان هذه الحروف مع كونها اجزاء
الكلمة جعلت اعرابا لمع كونها اي الالف والياء بدلا

من لام الكلمة في الاربعة الاول وعين الكلمة في الباقيين

وجعل آه يعني كان ماقبل اللام والعين في الاصل

مفتوحا ثم جعل مضموما ومكسورا لمناسبة الواو والياء للتخفيف

ولئلا يكون حرف مد متناوبة للحركة الاعرابية — لان دليل

الاعراب آه اي دليل كون الكلمة معربة لا يكون من اسناخ

لان دليل وصف الشيء يكون متاخرا عن ذات الشيء واسناخ

الكلمة لا يكون متاخرا عنه والسنخ بكسر السين المهملة والنون

والخاء المعجمة الاصل واسناخ اسنان اصلها كذا في الصحاح

فهي بدل اي هذه الحروف شيئا لم تعده لام الكلمة وعينها

وهي الاعراب اعني كون هذه الاسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة

كالتاء في بنت فانها مبدلة من الواو وتفيد ما لم تفده الواو وهي

التانيث ولذا يكتب طويلة — ولا يبق آه دفع لما يختلج من

ان دليل الاعراب اذا لم يكن من سنخ الكلمة يلزم ان يبقى

فوه وذو على حرف واحد مع انه لا اسم في كلام العرب على حرف

واحد — واعترض عليه آه بصيغة المعلوم اي الشارح الرضي

لغرض التخفيف فيه ان التخفيف حاصل على تقدير الابدال

ايضا — بل حروف المعاني ملحقة بالمفرد لتحصيل معنى

وايضا

والجمع فيجوز ان يجعل دليل الاعراب بخلاف اللام والعين
فانهما من حروف المباني لا يحصل بناء الكلمة بدونهما فهما
متقدمتان على الاعراب فكيف يكونان دليلنه وانه ليس
بمبني على ما قال الكوفيون الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم
حذف نون منهما بلزومها الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد
للاحاطة فخفف بحذف احدي اللامين وزيد الالف للتثنية
حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع وللزوم
الالف آه ولو كان علامة التثنية لا نقلب بالياء حالتي النصب
والجر فان المثني لا يمال لان العلامة لا تتغير ولم يبدل
التاء من التاء آه بخلاف ابدال التاء من الواو واذا كانت
لاما فانه كثير نحو اخت وبنت وهنت وسنة فالحمل على الكثير الشائع
اولى ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين فان قد ذكر
في المفصل ان ابدال التاء من الياء فاء في نحو اتسر ولا في نحو
استنوا وثنتان وكيت وذيت قات مراد المحشي ابدال
التاء من الياء اذا كان لاما لان الكلام فيه فلا يرد نحو اتسر
واما نحو استنوا وكيت وذيت فقد اختلف فيهما ومراد
المحشي الابدال المتفق عليه في الصحاح يقال اسني القوم يسنون

استثار اذ البثوا فی موضع سنة واستنوا اذا اصابتهم
الحدیة بقلب الواو یار للفرق بینهما ولیقه کان من الامر کیت
وکیت ان اصل التار فیهما هار وانما صارت تار للوصل و
حکی ابو عبیدة کان من الامر کیه وکیه بالهار وقولهم کان
ذیت ودوسا اصله ذیو علی وزن فعل ساکنة العین فحذف
الواو فبقی علی حرفین فشدد کما شدد کی اذا جعلته اسما
ثم عوض من التشدید التار انتهی فالابدال المتفق علیه لیس
الا فی اثنین فانه من قولک ثنیت ولامه یار والتار بدل منها
ولیست التار متمحضة للتانیث اذ لا یکون یمیلون الالف
الاخیرة فی فعل مطلقا وبکونه ثلاثیا لانهم یمیلون الالف الاخیرة
من الاسم الرباعی کیف وبکونه علی الشذوذ لانه املیت کلا علی
مع کونه اسما ثلاثیا والفه واو لکنه شاذ الامن ذوات
الیار ای من الالفاظ التی الفه منقلبة عن الیار لکونها
بدلا من اللام لوقوعها موقع اللام لو کانت متمحضة للتانیث
لجازت بعدها دلیل لقوله لم یتمحض للتانیث لا لقوله بل فیها
رائحة منه کما لا یخفی وله لم ینفتح ما قبلها مع ان التانیث
یجب انفتاح ما قبلها ولم تقلب آه ای ولاجل البدلیة

اوعدم

او عدم التمحض لم ينقلب تاء اخت وبنت هاء لكنه نهاية لا
من الواو مع ان تاء التانيث ينقلب هاء عند الوقف
ولانها ليست لمحض التانيث علة لقوله جاز الجمع بينهما
قدم للاهتمام فكان التانيث حصول بمجموعهما وفي قوله
فهذا جاز توسطها رد توسطها رد للمص اي قول الرضي فان
ما ذكر منقول عن شرح الرضي لكن في كونه رد للمص نظر لانها
رد بعد التوسط على العامل بانه بمحض التانيث حيث قال
في الايضاح واما كلتا فمنهم من يقول هي من الواو ومنهم
من يقول من الياء ومنهم من يقول ليست بدلا التنبيه فمن
قال انها من الواو فلان ابدال التاء من الواو اكثر
فحملها على الاكثر اولى ومن انها من الياء فلان الاعلا
بالياء اكثر وهذا معتل فيحمل على الاكثر واما من قال انها
ليست بدلا فقد زعم انها لمجرد التانيث والالف بعدها
هي اللام فيكون وزنه فعتلا وليس بمستقيم لان تاء التانيث
لا يكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا وفعتلا ايضا ليس
من ابنيتهم ولا يجوز تفريق المثنى بان يعبر عنه بمفردين
معرفة لان وضعها للتاكيد ولا يؤكد بالمعنوي الا

لمعارف قيل انه آخ اى قيل فى الفرق بين حال
اضافة كلا وكلتا الى مظهر وبين حال اضافتهما الى المضمر
فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءنى الرجلان
كلاهما وجئتهما كليهما وجئنا كلانا وان جاز ان تقول كلاهما
جاءنى بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا معنى ولفظا اما معنى
فلكونه مثنى المعنى واما لفظا فلكون آخره الفا ولا ينفك عن
الاضافة حتى يميز عنه بالتجرد عن التنوين واصل المثنى ٤٦
ان يكون معربا لان الاصل فى الاسماء الاعراب كما عرفت
فالاولى جعله آه فلذا جعل اعرابه بالحروف الثلث التى
اعرب المثنى بها فانه لا يجرى على المثنى لانه لا يكون تاكيدا
فهو مفرد منصرف فيكون اعرابه بالحركات الثلث الا انه كان
منقوصا جعل اعرابه تقديريا اذ لم يستعمل مفرده فلا
يكون حصر مثنى مع ان اعرابه اعراب المثنى فى شمس العلوم
المذروان بكسر الميم والدال المعجمة والراء المهملة طرفا الاليتين
وليس لهما واحد حدها وفى الصحاح لا واحد لهما لانه لو كان واحدا
مذرى على ما يزعم ابو عبيدة لقالوا فى التثنية مذريان لان
المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال

قوله

فان زعم آه ای ان زعم المصنف انه داخل فی المثنی

لان مفرده وان لم یکن مستعملا لکنه ثابت فی التقدیر اذ

کانه کان مذری معناه طرف الالیة ثم سمی بطرفی الالیتین

لم یمکنه یعنی ان ثنایان بکسر الثاء المثلثة والنون و

الیاء التحتانیة معناهما طرفا الحبل المثنی ای المعطوف احد

طرفیه بالآخر فلم یستعمل له مفرد مع انه معرب باعراب التثنیة

فکان علی المصنف ان یذکره فیما الحق بالمثنی ولا یمکن للمصنف ان

یقدر مفرده ثناء کما قدر فی مذروان لانه لو فرض استعمال

ثناء کان معناه احد طرف الحبل ولیس فی الطرف الواحد

معنی التثنیة لانه فی اللغة العطف یقال ثنیته ای عطفته ٢٠٤

ولا عطف فی احدهما فلا یمکن اشتقاق ثناء منه وتقدیره

مفرد السامعین وفیه بحث لان معنی المثنی عارض للطرف

الواحد من الحبل وان لم یکن داخلا فیه وذلک کاف لاعتبار

اشتقاقه منه فی الصحاح الثناء عقال البعیر ونحوه من حبل

مثنی وکل واحد من ثنیه فهو ثناء لو افرد یقول عقلت البعیر

بثنایین اذا عقلت یدیه جمیعا بحبل او بطرفی حبل وانما لم یفرد

لانه لفظ جاء مثنی لا یفرد واحده فیقال ثناءت فترک التاء

على الاصل لانه من ثنيت دلوتي واحدة بني وقيل ساريعيل

ثنار ان بالهمزة كما تقول كسان و رودان انتهى فان قوله

لايفرد واحده فيقال ثنارة تشعر بان له واحدا مفقدرا لكنه

لم يفرد في الاستعمال اذ ليس في المفرد معنى الثنى اى

صيرورة الشئ ثانيا يقال ثناه اى صار له ثانيا وهذا كلام

حق لاشبهة فيه فالثنايان اى اذا لم يكن له مفرد

فالثنايان مفرد معناه طرفا الحبل المثنى فيكون الثنى مجموع الحبل

حيث جعل المثنى صفة له لا في كل واحد من طرفيه وفيه ما مر

من انه كما يجوز ان يقال للحبل انه مثنى باعتبار اشتماله على الثنى

يقال لكل واحد من طرفيه انه مثنى على الآخر اى معطوف به

والمثنى على وزن مرمي من ثنيته اذا عطفه لوجوب

ان يكون مفرده على لفظه قال المص جمع المذكر السالم كل

اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دالة على

مافوق الاثنين اما ذووا اورده باسقاط النون

اشارة الى انه لازم الاضافة كمفرده لانه جمع آه بخلاف

عشرين لانتفاء الامرين فيه كما هو مقتضى الجمع لشبه بالنفي

لا بالمنفي قال الشارح الحكم جعلت الالف آه في هذا النقل

بيان وجود ما يصلح للاعراب فيهما وتعيين ذلك اي
جعلت الالف قبل الاعراب لتحصيل بناء التثنية والواو
لتحصيل بناء الجمع لان الالف لكونه خفيفا فلة عدد المثنى
فان القلة يوجب الخفة وكذا الواو لكونه ثقيلا يناسب
كثرة الجمع لكون الكثرة موجبا للثقل وهذا الحكم اي
جعل الالف علامة التثنية والواو الجمع مطرد في جميع المثنى و علامة س
المجموع سواء كانا مظهرين او مضمرين مستترين او بارزين
مرفوعين او منصوبين او مجرورين لان كلا من
المثنى والمجموع متقدم آه لتقدم الموصوف على الصفة
فيكون الالف والواو لكون علامة التثنية والجمع متقدمين
على الاعراب والجر اولى بها اي الجر احق بالياء لكونه
حاصلة من اشباع الكسرة التي هي الاصل في الجر حمل
فاتبع الجر على صيغة بناء المجهول والنصب الجر اي جعل النصب
تابعا للجر قال الشيخ الرضي آه اشارة الى وجه آخر
للفرق بين المثنى والجمع بفتح ما قبل الياء وكسرها القاء
على الحركة الثابتة آه فان الالف لما اجلبت علامة التثنية
والالف يقتضي فتحة ما قبلها كانت الفتحة ثابتة قبل الاعراب

المثنى فالتقى المثنى على ما كان عليه لعدم المغير واما
الضم آه اى الضم الذى اقتضت الواو التى قلبت علامة
للجمع نقلب كسرا حين قلب الواو يا لاستثقال الضم قبل
اليا الساكنة لو ابقيت اليا على حالها وللزوم الالتباس
حال الرفع بحال النصب والجر اذا قطع النظر عن العامل
وبطلان السعى فى قلب واو الجمع باليا اولا لو قلبت اليا
بالواو لضمة ما قبلها مع ان تغير الحركة وهى الضم الى
الكسرة اولى من تغير الحرف اى اليا الى الواو لابقاء الضم
ان حذف نونا هما بالاضافة قيد بذلك اشارة
الى دفع ما يتوهم من ان رفع الالتباس حاصل بكسر النون
فى المثنى وفتحها فى الجمع فلا حاجة الى الفرق بفتح ما قبل الآخر
وكسره كسر النون آه عطف على قوله ترك فتحه آه
لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل يعنى انه لما لحق فى
آخر المفرد المنصرف الذى هو الاصل فى الاسماء الالف
التى هى علامة التثنية او الواو التى هى علامة الجمع اجتمع
ساكنا المدة والتنوين فحركت التنوين بالكسر فى التثنية
لانه الاصل فى تحريك الساكن على ما بين فى التصريف

وكون

دكون المثنى اسبق من الجمع وبالفتح فى الجمع للفرق وهذا
على مذهب الكوفيين حيث قالوا ان نون المثنى والمجموع
تنوين حركت للساكنين والمختار انه كالتنوين فى كونه
علامة التمام واما اليار آه دفع لما يتوهم من ان
اليار مشترك بين المثنى والمجموع فلم يحصل الاعتدال
بالفتح فى المثنى بالكسر فى المجموع حالتى النصب والجر وحاصل
الدفع ان اليار طارية للاعراب والطاري لا يتغير
بخلاف الالف والواو فانهما لتحصيل البنار من
تقسيم الاختلاف آه فان اقسام الاختلاف اليهما انما هو
باعتبار انقسام ما به الاختلاف اليها وانما قال ذلك
اى قوله الذين آه مع ان الظ تركه ليصح تفسير قوله
آه يعنى قوله التقدير واللفظى معرفان بلام العهد لانه
الاصل لعدم صحة الاستغراق اذ ليس كل تقدير فيما تعذر
كتقدير العامل والمعمول والحمل على الجنس والعهد
الذهنى يوجب جهالة الحكم والشارح اراد ان يفسرهما
بتقدير الاعراب والاعراب الملفوظ كما بينه فيما سياتى
فلابد من سبق ذكرهما لتحقق معنى العهد فزاد ههنا قوله

اللذين اشير اليهما فيما سبق يعني ان الله تعالى اراد ان
يفسر قوله التقدير اللفظي المعرف بلام العهد الخارجي المستدعي
لتقدم الذكر بتقدير الاعراب والاعراب اللفظ فراد
قوله اللذين اشير الى تقسيمه اليهما وبيانا لتقدم ذكرهما ليصح ذلك
التفسير ~~لا بسابقه فان سابق الكلام اعني قوله فالمفرد~~
~~المنصرف الى ههنا~~ كما تبين في بعض النسخ في وبعضها بصيغة
المضارع فالماضي بالنظر الى تقدم تبين الله على زمان
تحرير المحشي والمستقبل بالنظر الى ارادة الله تعالى وكلمة
ما مصدرية اي ارادة مماثلة للتبيين او موصولة اي حال كون
ما اراده مماثلا لما بينه وانما لم يقل ليصح تفسيره بما بينه لان الباعث
على زيادة قوله اللذين ارادة ذلك التفسير لا نفسه
وليتصل لاحق الكلام بسابقه فان سابق الكلام اعني قوله فالمفرد
المنصرف الى ههنا كان لبيان محال الاعراب بالحركة والحرف
وهذا الكلام لبيان محال الاعراب التقديري واللفظي فيتصل
الكلامان حق الاتصال ويكون مجموعهما تفصيلا للمجمل المفهوم
من قوله وانواعه رفع ونصب وجر كما قيل ووقع في
بعض الشروح لما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركات

شرح

شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره

سهل الضبط اشار الى ان القلة سبب للتقديم

باعتبار لازمه وهو سهولة الضبط لان من حق العلا[مة]

الظهور فاللفظي اصل في الاعراب وحقيق بالتقديم نظرا

الى ذاته ان لم يقدر الوقت آه وان قدر الوقت

او جعل المقدر حينا يكون في معناها وعلى التقادير ضمير

الفاعل راجع الى الاعراب لا الى المعرب حتى يحتاج الى تقدير

المضافين اي حين تعذر تلفظ اعرابه على ما في الحواشي

الهندية في الامثلة اي في قوله كعصا وغلامي وفي

قوله كقاض ونحو مسلمي . لما سبق من بيان محال الاعراب

من قوله فالمفرد المنصرف الى قوله التقدير ولا يخفى

فساده اذ الاعراب اللفظي ليس لاجل كل ما ينافي التعذر

والاشتغال بل للعامل والانفراد والاستثقال ذلك

ان تقول واليه ذهب الشيخ الرضي وتركه الشيخ لان

حذف الفضلة اهون من حذف العمدة اي في موضع

آخر آه هذان الوجهان مصححان لذكر كلمة والظاهر كما

لانها ممنوعة من الحركة من الملقا بخلاف ياء القاضي فانها ممنوعة

من الحركتين ولذا سمي الكلمة المشتملة عليها منقوصا
لانه نقص حركتين لتحققه في ميم غلامي فانه ممنوع
من الحركات الاعرابية ايضا مع انه لا يسمى مقصورا
وانما قال اولى اذ اطراد الالقاب مستحسن وليس
بواجب ولخفا امر هذا القسم اي لخفا تعذر الاعراب
فيما حذف منه الالف لسقوط الالف الذي هو سبب
التعذر وظهور التعذر فيما وجد فيه الالف المقدرة المقصو
مثل المصرح بالاول لتوضيح الخفي وترك الثاني ردما
للاختصار لكونه معلوما بالطريق الاولى وان جعلت
الكاف اسمية بخلاف ما اذا جعلته حرفية فانه لا يجوز
ابدال الحرف من اسم او بيانه به والمعنى كتعذره
في زمان مطلق اي غير مقيد بكونه زمان الرفع او النصب
والجر هذا على تقدير كونه ظرفا قوله او تعذرا مطلقا غير
مقيد بحال كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهذا على
تقدير كونه مصدرا للتعذر المحذوف حال من قوله
كعصا وغلامي اي من الكاف الاسمية وهو مفعول من حيث
المعنى لعامل الظرف المستقر لكونه بدلا من ما في

فو

قوله فيما تعذر او بيانا له والعامل فيه ما هو عامل
في الظرف المستقر ليتحد عامل الحال وصاحبه او ظرف
لذلك العامل عطف على قوله حال ما دامت الفا
قيد بذلك لان الالف اذا انقلب همزة يقبل الحركة
كما في قائل وبائع ليدخل فيه الجمع المكسر آه نحو مسلماتي
٤٧م وعبادي فان الاعراب فيهما ايضا متعذر لاستثقال ما
قبل الياء بالكسرة . ولو قيل آه يعني مثل عصاي داخل فيما
ذكره الشارح لانه اسم معرب بالحركة مضاف الى ياء
المتكلم مع ان تعذر اعرابه ليس لاجل الاضافة بل لكونه
مقصورا فلو قيد الحركة باللفظية ليخرج عنه لكان اولى
فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة لان الاعلال
مقدم على الاضافة لما قالوا ان الواضع اعتبر في الكلمات
الحالات التي يقتضي الاعلال فيها بحسب كل تركيب واعلها
قبل الوقوع في التركيب ليسهل على المتكلم تركيبه ولا يتوقف
له مثلا علم ان عصوا اذا وقع في التركيب يتحرك واوه
فينقلب الفا فرضها متحركا وقلبه الفا وكذا علم ان
قاضي اذا وقع في التركيب يتحرك بالضم في حال الرفع وبالكسر

في حال الجر ويلزم الثقل فحركه بالضم والكسر ثم حذفهما كذا
في بعض الشروح ومما ذكر ظهر فساد ما قيل ان اصل عصاي
عصوي فالمنقلبت بالالف ما تعذر اعرابه بعد فيكون
القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون
تعذر الاعراب قبل الاضافة ويشهد على ذلك قول المص
رح في بحث الاضافة الى ياء المتكلم فان كان آخره الفا ثبتت
وكذا فساد ما قيل ان التقييد باللفظية يخرج منه نحو قاض
مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه لان الاعراب في
الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من
آخره حركة الكسرة التي اقتضاها الياء لا حركة الاعراب حتى
يكون تقديرها للاستثقال لانا لا نم ان الاعراب في الناقص
المضاف الى ياء المتكلم متعذر لانه عند الاضافة يعود الياء
الساكنة التي حذفت لالتقاء الساكنين ثم يدغم الياء في
الياء فيكون الاعراب فيه مستثقلا لبقاء الياء الساكنة نعم
لو كان العائد بعد الاضافة الياء المتحركة لكان الاعراب
فيه متعذرا لاستثقال ما قبل الياء بالحركة التي لاجل اليا
يدل على ذلك ما سيأتي في بحث الاضافة الى ياء المتكلم

قوله

قوله والثاني في آخره يار ادغمت وفتحت اليار للساكنين اي
للزوم التقار الساكنين على تقدير السكون واعلم ان اكثر النحاة
آه اي الاشهر بين النحاة ان المضاف التي الى يار المتكلم
مبني على الكسرة لاضافته الى يار المتكلم المبني كذا في العباب
لان غلاماي معرب لثبوت الالف في حالة الرفع وقلبها
يار في حالتي النصب والجر فالاضافة الى يار المتكلم لو كانت
سببا للبنار مطلقا لما تخلف الحكم عنها كذا في العباب
لكن نقول ان علة البنار هو المجموع المركب من ثلثه اجزار الاضافة
الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة فلا يرد غلام
هذا ولا غلامه وغلامك ولا غلاماي كذا في غاية التحقيق
الا بشرط سيذكر خلاصته ان ظهور الاضافة يرجح جانب
الاسمية لاختصاصها بالاسمار وانما يوجب البنار اذا كانت
كلا اضافة ولم يبدل من المضاف اليه شئ كالاضافة الى الجمل
اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادرها فكان المضاف اليه من
محذوف فاشبه الحرف في الاحتياج الى اعتبار ضميمة ولا يرد ال
في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف
كانه ثابت بثبوت بدله وهو ههنا مضاف الى اليار اذ

المقصود بالنسبة الغلام المضاف الى ياء المتكلم لا مطلق الغلام
ثم نسبته الى المتكلم تفريع على المقدمة الاستثنائية فان
كلمة لا كانت لوقوع امر لوقوع آخر كانت دالة على مقدمتين
الشرطية وهو تعليق وقوع امر بوقوع امر آخر والاستثنائية
اعني استثناء المقدم فكانه قيل ان اشتغل ما قبل الياء
بالكسرة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه
اشتغل في غلامي بالكسرة قبل دخول العامل فامتنع ان
يدخل عليه حركة اخرى فيكون اعرابه تقديريا مطلقا واذا
كان ما قبله مشغولا بالكسرة قبل العامل فما ذهب اليه البعض
غير مرضي لامتناع ان يكون المتقدم عين المتاخر فالتفريع
المذكور لكونه مبنيا على امتناع ان يكون المتقدم عين الحركة
متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة لا على الملازمة بين الاشتغال
بالحركة وبين امتناع دخول حركة اخرى كما لا يخفى توضيحه
اي توضيح التفريع على المقدمة الاستثنائية ان قلت
لم لا يجوز آه يعني ان ما ذكرتم انما يدل على امتناع ان يكون
كسرة اللامية كسرة الاعراب هذا لا يدل على امتناع كون الاعراب
لفظا حالة الجر لجواز زوال كسرة اللامية لعروض الثانية
بعد

بعد دخول العامل لا وجه لزوالها يعني ان سببه وهو
البناء باق فالقول بالزوال قول بلا دليل فلا يعتبر
مع ان الاصل آه يعني مع انه لا دليل عليه خلاف الاصل
وان العناية آه اي مع ان العناية بكسرة اللامية اكثر من
كسرة الاعراب لكونه متعلقة بنفس الكلمة لان البناء لشدة
اتصالها صارت كالجزء مما قبله بخلاف كسرة الاعراب فانها
عارضة لاجل العامل خصوصا اذا لم يفت آه بخلاف ما
اذا قيل بزوال كسرة اللامية فانه يفوت حينئذ غاية البناء
الكلية ان قلت لما لا يجوز آه يعني ما ذكرتم يدل على
انها ليست كسرة اعراب لم لا يجوز ان يجعل كسرة ما قبل
دخول العامل للمجرد اللامية للياء وبعد دخول العامل للامية وحركة
الاعراب ايضا كما جعل الالف والواو والياء في المثنى والجمع
المجرد الدالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل حروف
الاعراب كما يستحيل توارد آه لانتشار العلة بينهما
وهو لزوم الاحتياج والاستغناء بالنسبة الى شيء في
زمان واحد من جهة واحدة اذ الكفاية كل واحد منهما في وجود
الحقيقي والاصطلاحي ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه

ع

فان البابة اذ العامل كلو احد موثر مستقل فى الكسرة اصطلاحا
والنكان الموثر حقيقه بلفظ المتكلم دون صورلى ا
والجمع لان الموثر فى كون علامتهما اعرابا العامل وهو
موثر اصطلاحى الموثر فى كون علامتهما للتثنية والجمع قصد
المتكلم وهو موثر حقيقى واجتماع الموثرين للمختلفين جائز
لانه فى الحقيقة يفيد احدهما للاثر وجودا اعتباريا اصطلاحيا
والآخر وجودا حقيقيا مثلا قصد المتكلم افاد وجود نفس
العلامات الدالة على معنى التثنية والجمع والحاقها بالمفرد مستند
الى العامل والعامل افاد كونها دالة على الفاعلية والمفعو
والاضافة ابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب مبدا
الى قصد المتكلم فان المتكلم قصد بايرادها الدالة على المعنى
المذكور وقت مرفوعية او مجرورية على ان يكون رفعا
وجرا مصدر المجهول اووقت رفع العامل آه على تقدير
كون رفعا وجرا مصدر المعلوم وذلك ان تجعل مصدرا
اي مفعولا مطلقا للاستقال المقدر اى كاستقال فاعل
استقال رفع اوجر اوحالا مما اضيف آه اعنى فاعل
لكونه فاعلا للاستقال المقدر الى غير ذلك من

الاحتمال

لعامل
الاحتمالات احدها ان يكون حالا من مدخول الكاف وا
فيه معنى التمثيل او التقدير او الاستثقال المفهوم مما تقدم
وذلك على تقدير كون قوله كقاض خبر مبتدا محذوف وثا
ان يكون حالا من قوله كقاض وذلك على تقدير ان يكو
الكاف اسمية بدلا او بيانا لما في قوله فيما استثقل والعامل
في الظرف المستقر وثالثها ان يكون ظرفا لذلك العامل
مرفوعا او منصوبا يحتمل ان يكون المعنى حال كون كقاض
مرفوعا بان يكون خبر المبتدا محذوف وان يكون منصوبا على
وفق المعطوف عليه فان قلت فما فائدة في زيادة لفظ نحو
وترك العطف على قاض بدونه كما في قوله كعصا وغلامي مطلقا
مع انه اخصر قلت فائدته ما اشار اليه الشارح بقوله يعني
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون بالحركة آه وهو انه نبه لعدم
دخالهما تحت حرف واحد على كونهما نوعين متباينين اشتركا
في مجرد الاستثقال بخلاف عصى وغلامي فانهما مندرجان
تحت نوع واحد فلذا جعلهما مدخول حرف واحد لم يحتج الى
الى ذكرها لم يحتج الى ذكره على التقدير الاول الا انه غير مستدرك
لكونه تصريحا لما علم من ذكر التمثيلات بخلاف الاول ونحوا

اى نحو الكشاف وهو مايفيد معناه من لفظ مثل ونحو وشبه
قال الفاضل الهندى آه حاصله بيان الفرق بين
عصاى ومسلمى في جعل اعراب احدهما متعذرا واعراب الآخر
مستثقلا متعذر لامتناع التلفظ بالواو بعد انقلابه يا
قبله اى قبل الاعلال مستثقل لان الواو موجود الا انه
بسبب اجتماعه مع اليا صار التلفظ به ثقيلا كما في عصاى
بعد الاعلال متعذر لامتناع الالف عن قبول الحركة وقبل
الاعلال وقبل الاعلال مستثقل لان الواو موجود الا ان تلفظه
بالحركة ثقيل لكن المؤثر في التقدير آه فالمعتبر في عصاى
بعد الاعلال وفى مسلمى حاله قبل الاعلال لان اعرابه بالواو
اى لان اعراب مسلمى بالواو وثقل ذلك الاعراب لاجتماعه
مع يا المتكلم يوجب قلب الواو يا وهو تقدير للواو فالاستثقال
صار موجبا لتقدير الواو بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقل
الحركة على الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها يوجب ابدال الواو بالالف وذا
ليس تقديرا للحركة بل قدر الحركة بعد الابدال لامتناع الالف
عن الحركة حتى لو فرضنا قبول الالف الحركة جعلنا الاعراب لفظيا
فيكون التعذر موجبا للتقدير في عصا لا الاسكان الى آخره

اى

ARCHIVAL CELL
Dr. Zakir Husain Library
JMI, New Delhi-110025
MANUSCRIPT A185 Arabic